جامعة جنوب الوادى
كلية الاداب بقنا
قسم علم الاجتماع

التغير الاجتماعي
ودراسات المستقبل

إعـــــــــــداد
دكتور/ محمود محمد الضمرانى

العام الجامعى
٢٠٢٢ـ ٢٠٢٣م

بيانات الكتاب

الكلية: كلية الاداب بقنا.

القسم: علم الاجتماع .

الفرقة: الاولي.

المقرر : التغير الاجتماعي ودراسات المستقبل.

تاريخ النشر: ٢٠٢٢- ٢٠٢٣

عدد الصفحات: ١٥١ صفحة

المؤلف: دكتور / محمود محمد الضمرانى.

الفصل الأول
مفهوم التغير الاجتماعى

الـفـصل الأول
مـفـهـوم الـتـغـيـر الاجـتـمـاعى

يعتبر التغير الاجتماعى سمة من سمات المجتمع البشرى، وهو حقيقة واقعة وأن لم تكن ملموسة بطريقة مباشرة فإنه يمكن الاستدلال عليها من خلال التغيرات التى تحدث فى مختلف مظاهر الحياة.

والطبقات الاجتماعية تتغير كأى قسم من أقسام المجتمع الأخرى تبعاً لتغير النظم الاقتصادية التى تسود المجتمع سواء كان نظام الاقتصاد بدائيا أو اقطاعياً أو رأسمالياً أو اشتراكياً.

وتحرص الدراسات التى تتناول موضوع التغير الاجتماعى على رصد وقياس التغيرات التى تطرأ على مجتمع معين عبر فترة زمنية محددة.

وفى مجال تناولنا لموضوع التغير الاجتماعى Social Change لابد من التفريق بينه وبين: التغير الثقافى Cultural Change، والتطور الاجتماعى Social Evolution، والتقدم الاجتماعى Social progress وكذلك لابد من التفريق بينه وبين التنمية الاجتماعية Social Development، أيضاً، ثم يتم العرض لماهية التغير الاجتماعى، وسوف نضع تعريفا إجرائياً له، كما نقوم بعرض لأهم نظريات التغير الاجتماعى، وأيضاً نعرض أنواع التغير الاجتماعى، وكذلك نعرض عوامل التغير الاجتماعى وعوائقه.

١- التغير الثقافى Cultural Change:

الثقافة تعنى التراث الاجتماعى، أى كل ما خلقه شعب معين أو حفظه ويشمل هذا الفنون واللغة والعلوم والفلسفة والآداب والعادات والنسق التكنولوجى والنظم الاجتماعية.

ويستخدم مفهوم "التغير الثقافى Cultural Change ليشير إلى التغيرات التى تطرأ على الظواهر الثقافية المختلفة مثل التغير فى المعرفة أو الفن أو الدين أو النظريات الفكرية.. وبمعنى أشمل فإنه يشير إلى التغيرات فى كل من الجانب المادى والجانب اللامادى للثقافة.

أما التغير الاجتماعى Social Change فيشير إلى التغيرات فى البناء الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية، أى التى تؤثر فى بناء المجتمع ووظائفه.

وهكذا يصبح مصطلح "التغير الاجتماعى" مقصوراً على التحولات التى تطرأ على علاقة الإنسان بالإنسان، بينما يرجع التغير الثقافى إلى الناتج الإنسانى لكافة الأنشطة الداخلية فى المجتمع.

ويمكن القول: أن التغيرات الثقافية تؤدى إلى التغيرات فى المجتمع، والتغيرات الاجتماعية تؤدى أيضاً إلى التغير الثقافى، ومثال ذلك التقدم العلمى والتكنولوجى، وما أدى إليه من التطور الصناعى فى الأقطار الأوربية.

٢- التطور الاجتماعى:

يقصد بالتطور التغير التدريجى المتواصل، الذى يمثل سلسلة مترابطة من التغيرات، ولقد استعيرت فكرة التطور الاجتماعى مباشرة من نظريات التطور البيولوجى التى دعمت مقولة تأثير فلسفة التاريخ على علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر، حيث عقد

"هربرت سبنسر" سنة ١٨٥٠ مماثلة بين المجتمع والكائن الحى، وبين النمو الاجتماعى والنمو العضوى.

وقد استطاع بعض علماء الاجتماع أن يدركوا مواطن الضعف الكامنة فى المماثلة بين التطور البيولوجى والتطور الاجتماعى، وفضل بعضهم استخدام مصطلح "النمو الاجتماعى" Social Growth للإشارة إلى عملية التغير التاريخى، إلا أن مصطلح "النمو" لم يكن أكثر دقة من مصطلح "التطور" عند تطبيقهما على الظواهر الاجتماعية. وتعنى كلمة "نمو Growth" فى الاستعمال العادى "تفتحا تدريجياً" أو النضج الكامل لجزئيات شئ ما أو نمو لما هو كائن بداخل البذرة الأصلية، وبهذا يمكننا أن نتكلم عن نمو الطفل أو نمو (تطور) المرض، ولكن من الصعب ان نتكلم بنفس الطريقة عن النمو الاجتماعى، لأننا لا نستطيع دائماً أن نرجع بأى قدر من اليقين ظاهرة معينة إلى بذرتها الأصلية، أو أن نفرق فى عملية معينة تفريقاً واضحاً بين النمو والتدهور، وليس هناك سوى عمليتين اجتماعيتين فقط "مرتبطتين ببعضهما" يبدو تطبيق مصطلح "النمو" فيهما بشئ من الدقة وهما: نمو المعرفة، ونمو سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية، كما تبدو الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية.. فهاتان العمليتان هما اللتان ظهرتا بأكبر قدر من الوضوح فى البيانات المتعلقة بنمو وتطور المجتمع الانسانى.

وعلى هذا يمكن القول: أن "التطور الاجتماعى" هو أحد عمليات التغير الاجتماعى.

٣- التقدم الاجتماعى Social Progress

يقصد بالتقدم الاجتماعى بأنه نوع من التغير الاجتماعى نحو الأمام، ويحدث للمجتمع فى فترة زمنية معينة. وقد يكون التقدم عاما فيشمل شتى مظاهر الحياة الاقتصادية، والسياسية، والفكرية، والاجتماعية، والثقافية، ويشمل جميع أجزاء المجتمع.. وقد يكون التقدم جزئياً فلا يصيب إلا بعض مظاهر الحياة، أو بعض الطبقات الاجتماعية، أو بعض أجزاء من المجتمع، فى حين تظل الأخرى فى حالة تخلف نسبى، حيث أن التقدم الاجتماعى يحمل قيم التغير من حيث يكون التغير فى اتجاه مرغوب فيه من أفراد المجتمع، كما أن التغير قد يكون مطلوبا فى أحد جوانب الحياة الاجتماعية، وغير مرغوب فيه فى جوانب أخرى.

وإذا كان التغير الاجتماعى يهتم بالواقع فى المجتمع، فإن التقدم الاجتماعى يهتم بالبحث عن مجتمع أفضل، حاملا فى مضمونه ما يجب أن يكون، وقد اهتم علماء الاجتماع بفكرة التقدم Progress وربطوا بينها وبين مفهوم "التطور الاجتماعى Social Evolution" والنمو الاجتماعى Social Growth "، ويبدو ذلك واضحا عند كل من "كونت وسبنسر وهوبهوس"، فقد وصف "هوبهوس"، التقدم كما لو كان "النمو الاجتماعى للحياة الاجتماعية يرتبط بالكائنات البشرية والقيم.

ويجدر بنا أن ننوه هنا فى هذا المقام أن التقدم يكون دائماً نحو الأمام والأفضل، أما التطور فقد يكون تقدما أو نكوصا وتخلفا.

٤- التنمية الاجتماعية: Social Development

هناك علاقة وثيقة بين التنمية والتغير، فهى أداة له، ووسيلة لحدوث تغيرات كمية وكيفية من أجل الارتقاء بمستوى المعيشة فى مجتمع ما ماديا وإنسانياً.

ويختلف التغير عن التنمية، حيث أن التغير تلقائى فى كل اتجاه، سواء أردنا هذا أم لم نرد، بينما التنمية هى التغير الموجه الذى تلعب فيه الإرادة دوراً جوهرياً للانتقال بالمجتمع من الحال الذى هو عليه فعلا إلى الحال الذى ينبغى أن يكون عليه آملا، والتنمية تعد تطورا من حيث انتقالها بالمجتمع من طور إلى طور، وهى تقدم أيضاً، حيث أنها تأخذ بالمجتمع إلى الأمام والى الأحسن والأفضل.

٥- التغير الاجتماعى:

لقد اختلف العلماء فى اختيار المصطلح المناسب لهذه الظاهرة، فكانوا يطلقون عليها أحياناً مصطلح "التطور" أو "النمو" وكلاهما يحمل معنى "التقدم"، إنه بمرور الوقت بدأ العلماء يستخدمون مصطلح "التغير الاجتماعى" باعتباره مصطلحا محايدا لا يحمل معنى التقييم، وإنما يصف التغير كما يحدث فى الواقع دون أن يشير إلى التقدم أو التخلف، وقد ساعد على انتشار مثل هذا المصطلح الأكثر حياداً نشر كتاب "التغير الاجتماعى" لويليام أوجبرن فى عام ١٩٢٢، ومن ثم اهتم علماء الاجتماع بمحاولة التمييز أو الفصل بين هذه المصطلحات، فكل منها يتضمن معنى من معانى التغير محدداً وخاصا به.

فإذا كانت التغيرات الاجتماعية التى تصيب أى مجتمع إيجابية ونافعة فى جوهرها توصف حينئذ بأنها "تقدم" وإذا كانت

سلبية وضارة فى طابعها العام توصف بأنها نكوص أو تدهور، وقد تعد نفس التغيرات سلبية من وجهة نظر معينة، وإيجابية من وجهة نظر أخرى، فتحلل النظام الاقطاعى أو الرأسمالى يعد تطوراً إيجابياً من وجهة نظر اشتراكية ترى أن ذلك خطوة نحو تحول المجتمع إلى المرحلة الاشتراكية، وهكذا.

وقد رأى "جينزبرج Ginsberg " أن التغير الاجتماعى يفهم بوصفه تغيراً فى البناء الاجتماعى مثل حجم المجتمع وتركيب القوة والتوازن بين الأجزاء أو نمط التنظيم، ويذهب إلى ضرورة دراسة تغيير البناء الاجتماعى مورفولوجيا وديموجرافياً، واثر ذلك فى التوازن الاجتماعى.

أما روس Rass فيعنى بالتغير الاجتماعى تلك التعديلات التى تحدث فى المعانى والقيم التى تنتشر فى المجتمع والقيم التى تنتشر فى المجتمع أو بين بعض جماعاته الفرعية.

ويشير مصطلح "التغير الاجتماعى" إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعى، والنظم والعادات، وأدوات المجتمع نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك، أو كنتاج لتغير أما فى بناء فرعى معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعى أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية.

ويعنى التغير الاجتماعى "كل تحول يحدث فى النظم والأنساق والاجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك فى البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة".

ويقصد "بالتغير الاجتماعى" التحول فى الأوجه الرئيسية للثقافة والمجتمع، وهذا يعنى التغيرات فى المعتقدات والقيم والعادات والسلوك والعلاقات الاجتماعية والثقافية المادية والتدرج الاجتماعى.

<u>ويمكن أن نستخلص من هذا العرض نقاط اساسية نوجزها فيما يلى:</u>

- **أن التغير الاجتماعى سمة أساسية من سمات المجتمع سواء فى الماضى أو الحاضر.**
- **قد يحدث التغير فى بعض قطاعات المجتمع، وقد يكون شاملا لجميع قطاعاته.**
- **قد يكون التغير بطيئاً أو سريعاً، وقد يكون تطورياً أو ثورياً.**
- **يوجد نوعان من التغيرات أحدهما يسمى بالتغير البنائى Structural Change، والآخر يسمى بالتغير الوظيفى Functional Change**
- **لا تحمل كلمة "تغير اجتماعى" أى مدلول تقييمى يعنى "التقدم" أو "التقهقر".**
- **أما كلمة "تطور Evolution " وكلمة "نمو Growth" مفهومان يخلوان من الحكم بالخير أو الشر، إذ هما يدلان على مجرد حدوث اختلاف عن ذى قبل، أى أن التطور أو النمو قد يكون إيجابيا وإلى الأمام، وقد يكون سلبيا وإلى الخف، ويمكن القول: أنهما يحملان معنى كلمة "التغير".**
- **وأما كلمة "تقدم Progress" تعنى التغير Change أو التحرك نحو الأفضل.. وهذا يعنى أحد احتمالات التغير دون الآخر وهو التغير إلى الأحسن فقط.**

- قد يكون التغير تقدماً وارتقاء أو على العكس قد يكون نكوصا وتخلفا، وقد يكون التغير مخططا أو غير ذلك، كما قد يكون تغيرا موجها مقصودا أو غير ذلك.
- يمكن القول أن مفهوم "التغير الاجتماعى Social change " يشمل ما يعنيه "التطور Evolution" أو النمو Growth أو التقدم Progress.

ويمكن تعريف التغير الاجتماعى إجرائياً بأنه "كل تغير يحدث فى بناء المجتمع أو وظائفه أو ثقافته خلال فترة زمنية معينة.

فى الحقيقة أنه إذا كان التغير الاجتماعى يعد جزءا من التغير الثقافى للمجتمع، فإن التطور الاجتماعى، والتقدم الاجتماعى، والتنمية الاجتماعية، تعد من عمليات التغير الاجتماعى.

ولقد عبر الفلاسفة والعلماء عن هذا الموضوع، وقدم كل منهم نظرية تفسر وجهة نظره فى التغير الاجتماعى، فمنهم من كان خياليا، ومنهم من كان واقعيا، إلا أن ما يمكن قوله: أنه لم يغفل أى منهم هذا الموضوع خلال مراحل التاريخ المختلفة، باعتباره سمة من سمات المجتمع البشرى، وحقيقة تفرض نفسها على الوجود الإنسانى.

وإذا كان هناك تغير طبيعى تلقائى يحدث بحكم ظروف الطبيعة دون تدخل من الإنسان، فإن المجتمع فى حاجة إلى خطط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل رفاهية أبنائه، والارتقاء بمستوى معيشتهم.

الفصل الثانى
نظريات التغير الاجتماعى

الفصل الثانى
نظريات التغير الاجتماعى

حاول فلاسفة التاريخ وعلماء الاجتماع قديما وحديثا تنظير Theorizing ظاهرة التغير الاجتماعى والكشف عن قوانين الحركة الديناميكية، فحرص كل منهم على أن يكون له "نظرية تفسره".

وفى الحقيقة لا يمكن لأى دارس لموضوع التغير الاجتماعى أن يتغافل عن تلك النظريات الأساسية فيه أو يتناساها والتى تعد مدخلا لأى دراسة فى هذا الموضوع.

وينبغى القول: أن كثيراً من نظريات التغير الاجتماعى استمدت أصولها من الفلسفة الاجتماعية ومن النظر إلى المجتمع ككل مترابط الأجزاء، ومن ثم كان تغير المجتمع فكرة يمكن أن تطبق على نطاق واسع لتشمل الإنسانية بأسرها.. ولكن الاتجاهات الحديثة فى دراسة التغير أخذت تميل إلى الأخذ فى الاعتبار بأصول البحث الاجتماعى وما تقتضيه من النظر فى أجزاء من المجتمع لإدراك التغير فيها.

ولقد كانت بعض هذه النظريات يغلب عليها النزعة الذاتية والدفاع عن مبدأ سياسى أو دينى أو تطورى، والبعض الآخر لا يعطى أى تفسير لعملية التغير الاجتماعى .

هذا .. ولن نستطيع هنا أن نعرض لكل النظريات عن التغير الاجتماعى وإنما سوف نختار أوضحها ظهوراً وأعمقها أثرا فى تاريخ الفكر الإنسانى بصفة عامة وتاريخ علم الاجتماع بصفة خاصة، مع مراعاة التسلسل التدريجى فى عرض تلك النظريات.

١- نظرية ابن خلدون (١٣٣٢ – ١٤٠٦):

لقد توصل عبد الرحمن بن خلدون المؤسسة الحقيقى لعلم الاجتماع إلى عدة نظريات منها نظريته فى التغير الاجتماعى وتتلخص فيما يلى:

إن المجتمعات الإنسانية فى تطورها يحكمها "قانون الأطوار الثلاثة للمجتمع" فكل مجتمع لابد أن يسير فى الطريق الطبيعى: طور النشأة والتكوين ثم طور النضج والاكتمال، وأخيراً طور الهرم والشيخوخة حيث يقوم على أنقاضه مجتمع آخر يسير فى المراحل نفسها التى سار فيها المجتمع السابق. فالحركة الاجتماعية فى نظره مستمرة وتؤدى وظيفتها بشكل آلى، فهى لا تنقطع وحياة المجتمعات الإنسانية لا تقف والموت الاجتماعى أو فناء نظم المجتمع هو نقطة نهاية وبداية، فحيث ينتهى مجتمع ما، لابد أن يستأنف السير مجتمع آخر، وتخضع المجتمعات الإنسانية حتما لهذه الأدوار المتتابعة، غير أن هذا القانون يختلف فى شدته ودرجته باختلاف المجتمعات الإنسانية، فمنها ما يبقى مدة طويلة فى دور النضج، ومنها ما يقاوم الشيخوخة، ومنها ما يموت شباباً.

ولقد درس ابن خلدون خصائص كل مرحلة من مراحل تطور الإنسانية، واعتبر أن "العصبية" هى دعامة المجتمع البدوى القبلى وأن العصبية والفضيلة هى العوامل الديناميكية التى تؤدى بالمجتمع القبلى إلى التطور.

كما رأى ابن خلدون أن المجتمع فى طور النضج يسوده التنظيم الاجتماعى وانفراد السلطان بالمجد، والركون إلى الدعة

والانتفاع بثمرات الحضارة، كما درس المنافذ التى يتطرق منها الفساد إلى المجتمع، وركز بصفة خاصة على القيم الروحية والحالة الاقتصادية.

ولقد حدد ابن خلدون العوامل التى تساعد على زيادة سرعة التقدم، وأشار إلى عوامل موروفولوجية وبيئية وعدد السكان وعدالة الحكومة وطول فترةسلطان الدولة.. وقرر أيضاً أن الحضارة تحدث آثارا سيئة فى الجسم والعقل وفى أخلاق الناس لأنها تؤدى إلى الترف، وهذا بدوره يؤدى إلى السكون والدعة والخمول وضعف الوعى القومى، وهذا يحمل معه أسباب الاضمحلال وعوامل الفناء.. وقد بلغ التئشاؤم بابن خلدون إلى حد أنه قرر أن الحضارة نهاية العمران.. وبها يتم فساده.

<u>وهناك بعض المآخذ على هذه النظرية تتمثل فى الآتى:</u>

- **تأثر ابن خلدون بملاحظته لأمم معينة وفى عصور خاصة، واستنتج قانونه فى التطور بناء على مشاهدات محدودة لا مشاهدات واسعة.**
- **تعسف ابن خلدون فى تطبيقه للقانون الذى وضعه للتطور الاجتماعى فحاول أن يجمع من الحقائق التاريخية ما ينهض دليلا على صحته، وهذا اتجاه خاطئ ينافى الروح العلمية الصحيحة.**
- **لقد كان ابن خلدون أكثر تشاؤما فى نظرته لتطور المجتمعات والمراحل التى تمر بها.**

وبغض النظر عن الانتقادات الموجهة إليه، فهو بفضل ما قدمه يعتبر من المفكرين الذين مهدوا لظهور، علم الاجتماع بصورة لا يرقى إليها الشك.

٢- نظرية فيكو: Vico (١٦٦٨- ١٧٤٤):

ينتمى "فيكو Vico" إلى أنصار النظرية الدائرية فى تفسير التغير الاجتماعى. وهو فيلسوف ايطالى أراد الايطاليون أن يجعلوا منه أول عالم أنشأ علم الاجتماع، وتتخلص نظريته فى التطور فى أن تاريخ الإنسانية يمثل وحدة حية متماسكة، وأن كل الشعوب فى تطورها الاجتماعى تمر بثلاث مراحل متتابعة على التوالى هى: المرحلة الدينية، ثم مرحلة البطولة، ثم المرحلة الإنسانية، غير أن هذا التطور لا يسير إلى ما لانهاية، ولكنه يسير سيراً دائرياً بمعنى أن آخر طور من هذه الأطوار يمهد للطور الأول، ولكن بشكل أرقى، فمثلا عندما تصل المجتمعات الإنسانية إلى المرحلة الأخيرة من التطور لا تلبث أن تعود القهقرى إلى المرحلة الأولى، ولكن بشكل مختلف، وبصورة أكثر سموا.. ولذلك سمى قانونه بقانون "النكوص" أو الرجوع القهقرى.

ومما سبق يتضح أن نظرية "فيكو Vico" من النظريات الدائرية فى تفسير التغير الاجتماعى، ومن الدراسات الهامة فى تأكيد حقيقة اجتماعية وهى أن التغير لا يصنعه فرد بمفرده ولكنه ثمرة تفاعل Interaction مستمر بين جميع أفراد المجتمع، غير أنه (فيكو) كان مسيرا فى دراسته بالقانون الذى افترضه بصفة مبدئية ووضعه وضعا، ثم تعسف فى تطبيقه وحاول أن يجمع من الحقائق التاريخية ما ينهض دليلا على صحته، وهذا اتجاه خاطئ

ينافى الروح العلمية الصحيحة، هذا إلى جانب ضعف استقرائه وضعف المصادر التاريخية التى استقى منها مادة بحثه.

ويمكن القول: أن نظريته فى تطور المجتمع تعد نظرية فلسفية تستند إلى الخيال أكثر من استنادها إلى الواقع والدراسة العلمية.

٣- نظرية فولتير: Voltaire (١٦٩٤ – ١٧٨٨):

فولتير **Voltaire** فيلسوف فرنسى من فلاسفة التاريخ المعروفين، فكر فى مستقبل الحضارة ورأى أن الحضارة تكون دائماً معرضة للخطر من خلال احتمال انهيارها. وقد توصل إلى نظرية فى تطور الإنسانية مؤداها أن تاريخ الإنسانية ينقسم إلى مرحلتين هما:

١ – مرحلة الفطرة:

وهى المرحلة التى عاشها الإنسان منذ فجر الإنسانية، وهى مرحلة لابد من تصورها أو افتراضها لكى نبرز انتقاله إلى المرحلة الثانية.

٢ – مرحلة المدنية:

وهى المرحلة التى عاشها الإنسان فى ظل النظام والقانون، وهى مرحلة من عمل الإنسان ومن وضعه ومن تشريعه، لأن الإنسان فى نظره مزود بغريزة الجمعية وحب الحياة فى جو اجتماعى، وهذه الغريزة تدعو الأفراد إلى ضرورة تنظيم شئونهم وفق قواعد يصطلحون عليها ويرون فيها ما يحقق وجودهم الاجتماعى، وهذه القواعد قد تكون مكتوبة كالقوانين والتشريعات الوضعية والسياسية، وقد تكون غير مكتوبة كالعرف والتقاليد.

ومما سبق يتضح أن نظرية "فولتير" تناولت تطور تاريخ الإنسانية بأسرها، وهذا لا تقره نظرية علم الاجتماع ودراسة التغير الاجتماعى التى تؤكد على دراسة مجتمعات إنسانية مختلفة بعضها عن بعض، حيث أن علم الاجتماع يدرس مجتمعات ويعمم نتائج دراسته على المجتمعات المتشابهة مع مجتمع الدراسة ولا يدرس الإنسانية جميعها لمجتمع واحد.

ولذلك يمكن القول أن هذه النظرية تعد فلسفية وليست نظرية فى التغير الاجتماعى.

٤- نظرية كوندرسيه: Condorcet (١٧٤٣- ١٨٩٤):

هو فيلسوف فرنسى وضع نظريته فى تطور الإنسانية، وتتلخص فى أن الإنسانية فى تطورها تسير فى خط مستقيم صاعد نحو الرقى والاكتمال، وبذلك تكون كل مرحلة ارقى من سابقتها وتمهيداً لمرحلة أخرى ارقى منها، ويرى "كوندرسية" أن الإنسانية تتطور تدريجيا من المرحلة البدائية حيث يسود الظلام والجهل والوحشية لتصل إلى مرحلة الإدراك العقلى والفضيلة والسعادة.

وقد قسم كوندرسية التاريخ إلى عشر مراحل هى:

المرحلة الطبيعية، ومرحلة الاعتماد على الرعى، ومرحلة الزراعة، ومرحلة الحضارة اليونانية، ومرحلة الحضارة الرومانية، ومرحلة القرون الوسطى ، وعصر الاقطاع، وعصر اختراع الطباعة، وعصر الثورة الفرنسية، وأخيراً مرحلة الآمال"، وهى المرحلة التى تبحث فيما ينبغى أن يكون عليه مستقبل الإنسانية .. أما المراحل التسع الأخرى فهى مراحل تاريخية قطعتها الإنسانية وتحملت فيها

المشاق واكتسبت منها تجارب وخبرات طويلة ينبغى أن تستفيد بها فيما ينبغى عمله.

ولقد انفرد كوندرسية عن سائر الفلاسفة فى معالجة مستقبل الإنسانية، فقد شغله مستقبل الإنسانية كما شغله ماضيها وحاضرها، أما غيره من الفلاسفة فاقتصرت بحوثهم على الماضى والحاضر ولم يتعرضوا لدراسة المستقبل، وقد تصور أن الآمال التى سوف يحققها تطور الإنسانية مستقبلا فى الارتقاء الذاتى للفرد، وتحقيق المساواة الكاملة بين جميع المواطنين فى دولة واحدة، ثم المساواة التامة بين الأمم والدول بوصفها أعضاء فى المجتمع الإنسانى، ومن ثم تكون الإنسانية قد توصلت إلى أرقى مراحل تطورها وأسمى الغايات التى تنشدها.

ومما سبق يتبين أن هناك بعض الانتقادات لتلك النظرية تتمثل فيمايلى:

- لقد كان تفكير "كوندرسية" يغلب عليه التفاؤل الشديد فى نظرته لتطور الإنسانية الصاعد نحو الرقى والاكتمال دائما.. وهذا غير مطابق لتاريخ الدول والشعوب الإنسانية، فكم من أمم ازدهرت حضارتها، ثم ضعفت وانتهت وحلت محلها حضارات أخرى وهكذا.
- لقد قسم "كوندرسية" مراحل التاريخ الاجتماعى، وهذا ينطبق- بصفة خاصة- على شعوب أوربا، ومن الخطأ أن يعمم على بقية أنحاء العالم.
- لقد كان "كوندرسية" خياليا فى تصوره لتحقيق المساواة الكاملة بين جميع المواطنين فى دولة واحدة، ثم المساواة

بين الأمم والدول، وهذا أمر غير واقعى، ويصعب بل يستحيل تحقيقه، حيث أن لكل مجتمع ظروفه الاجتماعية والاقتصادية التى تحكمه وتختلف عن ظروف المجتمع الآخر.

٥- نظرية أوجست كونت: (١٧٩٨ – ١٨٥٧)

عالج "أوجست كونت Auguste conte" موضوع التغير الاجتماعى فى فلسفته الاجتماعية فوضع نظرية أطلق عليها "قانون المراحل ا لثلاث Les Drois etats وتتلخص فى أن التغير يتم بناء على تطور العقل البشرى من مرحلة اللاهوتى (الدينى) إلى مرحلة التفسير الميتافيزيقى (الفلسفى) ثم مرحلة التفسير الوضعى (العلمى) الذى كان من نتائجه تلك التغيرات التى يشاهدها العالم اليوم فى مجال الاكتشافات والمخترعات والتقدم التكنولوجى بوجه عام وما أحدثه ذلك من تغيرات فى بناء المجتمع ونظمه، وذلك على النحو التالى:

(١) المرحلة اللاهوتية: Theological Stage

وفى هذه المرحلة كان الإنسان يفسر كل الظواهر بأسلوب الفهم الدينى، حيث يلعب الخيال الدور الرئيسى فى تفسير الظواهر، وتكون كل حقوق البحث مرفوضة.

(٢) المرحلة الميتافيزيقية : Metophysical Stage

فى تلك المرحلة كان الإنسان يفسر الظواهر بأسلوب الفهم الميتافيزيقى أو التجريدى، أى بنسبتها إلى قوى خفية، وعلل لا يقوى على إثباتها مثل القوة الكيماوية والقوة الحيوية، كأن يفسر ظاهرة النمو فى النباتات بنسبتها إلى قوة وأرواح النباتات، ثم

تطورت هذه المرحلة وانتقلت من الاعتقاد فى القوى الخفية المختلفة إلى الاعتقاد فى قوة الطبيعة، أى أن التفكير فى تلك المرحلة مبنى على حقائق فطرية.

(٣) المرحلة الوضعية: Positive Stage

وفى هذه المرحلة يفسر الإنسان كل ما يدور حوله بأسلوب الفهم العلمى، أى يذهب فى تفسير الظواهر بنسبتها إلى القوانين التى تحكمها والأسباب المباشرة التى تؤثر فيها، وتخضع الظواهر فى هذه المرحلة للملاحظة "Obsevtation" التى سيطرت على التخيل، وما زالت تلك المرحلة تأخذ مكانتها حتى الآن.

ولا يعنى قانون "كونت" للمراحل الثلاث أن المعرفة لم تكتمل بمرورها بالمراحل الثلاث، وإنما يعنى أن العلوم: وعلم الفلك، وعلم الطب، وعلم الكيمياء، والبيولوجيا، وعلم الاجتماع، تتطور خلال نفس المراحل الثلاث، وقد طبق كونت هذا القانون ليس فقط ليغطى به المعرفة، ولكن لتغطية الفنون وإقامة الحضارة.

كما أن هذا التطور ضرورى حيث أن "كونت" أثبت أن علم الطب يتقدم على الكيمياء، وأن الكيمياء تتقدم على علم البيولوجيا، وأن علم البيولوجيا يتقدم على علم الاجتماع، وذلك فى ترتيب للعلوم.. فهذا ضرورى لأن تتوالى منزلة العلوم لإدراك الاعتماد المتبادل بينها.

وهناك انتقادات وجهت إلى هذه النظرية تمثلت فى الآتى:

- **تقوم نظرية "كونت" فى التغير على أساس فكرته عن التطور، وهى فكرة فلسفية شخصية قد تبتعد عن الواقع.**

- **إن دراسة أى ظاهرة من ظواهر المجتمع تقتضى "التحليل الواقعى" والتعرف على دينامياتها وفعالياتها من خلال البيئة الاجتماعية القائمة ومعرفة التأثير المتبادل بينها وبين غيرها من ظواهر المجتمع، بينما نجد أن "أوجست كونت" قد استخدم" الخيال العقلى" فى تصوره للمراحل الثلاث.**
- **إن فهم كونت لتطور العقل البشرى وتفسيره للظواهر بهذه الطريقة أمر لا يقره التاريخ، حيث أن التفسير العلمى كان قائما فى الوقت الذى كانت تفسير فيه الظواهر من خلال الدين، وما زال التفسير الدينى للظواهر والتفسير الفلسفى قائمين إلى جانب التفسير العلمى حتى وقتنا الحالى.**

<u>مثال:</u>

تفسير ظاهرة المطر فيمكن أن تفسر دينياً بأنه من عند الله كما قال تعالى: (وينزل الغيث ويعلم ما فى الآرحام)، ويمكن أن تفسير علميا من خلال علم الطبيعة وعمليات التبخير والتكثيف.

- **ويذهب "كونت" إلى أن تطور المجتمع يرجع إلى تطور التفكير البشرى، بينما تطور المجتمع يرجع إلى عوامل متعددة تتفاعل فيما بينها.. وتطور التفكير ذاته ليس إلا مظهرا من مظاهر تطور المجتمع وليس سببا لهذا التطور.**

٦- نظرية كارل ماركس: (١٨١٨- ١٨٨٣):

يعبر "كارل ماركس Karl Mars" عن الفكر التطورى فى دراسة التغير الاجتماعى، حيث يرى أن تطور المجتمع أمر حتمى، ويتم من خلال عدة مراحل كما لو كانت تحدث نتيجة قوى خفية أسماها "كارل ماركس" بالحتميات التاريخية Historical

Imperatives " وقد كانت الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر أحدى تلك المراحل.

ويرى "ماركس" أن التغير الاجتماعى يتأثر بعاملين أساسيين هما: نمو التكنولوجيا (قوى الإنتاج) والعلاقات بين الطبقات (علاقات الإنتاج) وهناك مراحل لتطور القوى الإنتاجية، وكل مرحلة من هذه المراحل يقابلها أسلوب معين فى الإنتاج ونسق معين من العلاقات الاجتماعية بين الطبقات، مما يؤدى إلى تصارعها، وانتصار الطبقة الكثيرة العدد (طبقة البروليتاريا) على الطبقة القليلة العدد (الطبقة الارستقراطية). ويؤدى الفوز البروليتارى إلى إنشاء مجتمع لا طبقى، مما يؤدى إلى تغير النظام الانتاجى الذى يؤثر بدوره على العلاقات الاجتماعية وعلى النظم الاجتماعية الأخرى.

أن العامل الاقتصادى وهو ما يسميه "ماركس" بالحتمية الاقتصادية" يلعب الدور الأساسى فى التغير الاجتماعى، ويعد من أهم عوامل التغير، حيث تتبعه بقية عوامل التغير الاجتماعى الأخرى.

٧- نظرية هربرت سبنسر: (١٨٢٠- ١٩٠٣):

لقد ساهم "هربرت سبنسر H. Spencer| بدور هام فى دراسة التطوير الاجتماعى، فقرر أن التطور لم يحدث صدفه، كما أنه لم يحدث من خلال التحكم البشرى، ولكنه ضرورة من ضروريات الحياة، وتتلخص نظريته فى المماثلة بين المجتمع والكائن الحى، تلك الفكرة التى تضمنتها أبحاث "دارون"، كما وجدت بصروة أزلية فى فكر "أرسطو".

فقد رأى "سبنسر" أن المجتمع عبارة عن كائن عضوى Organism يشبه الجسم البشرى، وعناصر المجتمع وهيئاته تشبه نظائرها فى الجسم الحى، كما أن هذا التشابه يعنى فى جوهر التعاون بين أجزاء المجتمع كما هو بين أجزاء الكائن العضوى.

ويرى "سبنسر" أن المجتمع فى تطوره يشبه التطور العضوى، حيث يتجه من حالة التجانس فى البناء والوظيفة، حيث يتميز المجتمع بالحجم الصغير والتماثل بين أفراده، ويسمى الترابط بين الأفراد بالترابط العضوى Organic إلى حالة اللاتجانس، حيث يزداد التمايز فى البناء والوظيفة، ويزداد الاعتماد المتبادل بين الأجزاء المختلفة، ويتميز المجتمع بالحجم الكبير، ويتنقل من فوضى الشيوع إلى نظام التخصص وتقسيم العمل والتباين فى الأدوار والوظائف بين أفراده، ويسمى مستوى الترابط فى هذه المرحلة بالترابط فوق العضوى Supar- Organic وذلك مثال التغير من القبيلة البسيطة التى تتشابه فى كل أجزائها إلى الأمة المتحضرة غير المتشابهة فى البناء والوظيفة، كما رأى "هربرت سبنسر" أن التغير تؤدى إليه عوامل كثيرة بعضها داخلية وأخرى خارجية:

(أ) العوامل الداخلية:

وتمثل فى نظرة "الناحية الفردية" وهى أمور تتعلق بالتكوين الطبيعى والعاطفى والعقلى للأفراد الذين يكونون المجتمع، لأن "سبنسر" يرى أن ظواهر المجتمع تنشأ متأثرة بهذه الخواص الفردية.

(ب) العوامل الخارجية:

وهى العوامل التى تمثل فى نظرة "أثر البيئة" الجغرافية والطبيعية التى تؤثر بصفة مباشرة على أوجه نشاط الأفراد، وبالتالى على ما يحدث من ظواهر اجتماعية.

ومما سبق يتضح الآتى:

- **أن هربرت سبنسر كان أكثر واقعية فى تفسيره لظاهرة التغير الاجتماعى حينما قرر أن المجتمع كالكائن الحى، يخضع لقانون التطور بشطريه: النشوء والارتقاء من ناحية، والانحلال والضعف من ناحية اخرى، ويؤكد ذلك أن هناك مجتمعات تضعف بعد قوة، وتشيخ بعد شباب، وهناك مدن تنحل وتتقوض، ودول ينزل بها الضيم والهوان بعد المجد والسلطان، وأخرى تقوم من جديد، وترسو قواعدها، وتأخذ بأسباب النشوء والارتقاء .. اذن الحياة الإنسانية دائما فى تجدد وتغير.**
- **يؤخذ على هذه النظرية أن المماثلة مقبولة ظاهرياً، ولكن هناك فروقا واضحة بين التطور التاريخى والتطور البيولوجى، حيث نجد أن التغيرات البيولوجية فجائية وعارضة، وتنقل بالجنيات، بينما نجد أن الثقافات الإنسانية تحدث عن قصد، وتتم عن طريق التعليم.**
- **ذهب "سبنسر" إلى أن التطور يسير دائما من البسيط إلى المركب، وهذا لا يمكن تعميمه على واقع الحياة الاجتماعية لكل المجتمع.**

٨- نظرية هوبهاوس L.T. Hobhause

لقد تأثر "هوبهاوس" بفلسفة" سبنسر" وأخذ عنه فكرة تطور المجتمع من التجانس إلى اللاتجانس، كما تأثر بفلسفة "كونت"، وأخذ عنه فكرة "التطور العقلى"، وأيضاً تأثر بالفيلسوف "هيجل

Hegal " فى الأخذ بالاتجاه التطورى الغائى، بما يؤدى بالمجتمع إلى حالة من الانسجام والتناسق والتكيف.

ويرى "هوبهاوس" أن نمو العقل هو العامل الأساسى فى عملية تطور المجتمع، حيث أن التطور العقلى يؤدى إلى التطور فى سائر المعتقدات الأخلاقية والدينية، مما يؤدى إلى تغير النظم الاجتماعية.

كما ذهب إلى أن أى مذهب فكرى سليم لابد أن يقوم على منهج البحث العلمى.

ومما سبق يتبين أن: هوبهاوس قد ربط التغير الاجتماعي بالتطور العقلى، وهو بذلك يؤكد على أهمية الجانب اللامادى للثقافة فى أحداث التغير الاجتماعى، ويتجاهل العوامل المادية وأثرها الفعال فى أحداث التغيرات الاجتماعية فى حياة المجتمعات.

٩- نظرية أوجبرن: W.F. Ogburn

لقد قدم "وليام أوجبرن" إلى الفكر السوسيولوجى ما يسمى "بنظرية التخلف الثقافى"، وتتلخص نظريته فى أن للثقافة جانبين: أحدهما "مادى" والجانب الآخر" لا مادى"، والتغير الاجتماعى يحدث نتيجة للتغيرات التى تحدث فى الجانب المادى- العوامل التكنولوجية- كما أن سرعة أو بطء التغير فى المجتمع ترجع إلى الثقافة المادية التى يرى "أوجبرن" أنها هى التى تؤدى إلى تطور المجتمع، وبجانب هذا التغير نجد بطئا فى الثقافة اللامادية- العادات والتقاليد والقيم والفنون.. الخ- ولا تتغير عادة بنفس السرعة التى تتغير بها الثقافة المادية، ونتيجة للتقدم فى الثقافة المادية والتخلف فى الثقافة اللامادية يحدث ما يسمى "بالهوة

الثقافية Cultural Iag " التى تستمر لفترة من الوقت، قد تصل فى بعض الأحيان إلى سنوات طويلة.

فالهوة الثقافية تظهر عندما تتعرض الثقافة المادية لتغيرات سريعة نظراً للمخترعات والتقدم التكنولوجى، وعدم التناسب مع التغير البطئ فى الثقافة اللامادية المتمثلة فى النظم العائلية والسياسية والمعتقدات المتوارثة والاتجاهات الدينية والأخلاقية، التى تعمل على إعاقة التغير والإبقاء على التراث القديم والنزعة الى المحافظة وتقديس الماضى وغير ذلك من العوائق.

<u>ومما سبق يتضح الآتى:</u>

- تؤكد نظرية أوجبرن على أن هناك ارتباطاً بين جميع جوانب ثقافة المجتمع سواء المادية أو اللامادية، حيث أن اختلاف معدل سرعة التغير فى أحد جوانب الثقافة يؤدى إلى عدم توازن المجتمع.
- أرجع أوجبرن كل التغيرات التى تحدث فى المجتمع إلى العوامل التكنولوجية، وأهمل تماما كل ما عدا ذلك من عوامل، ويبدو أنه كان متأثراً بالثورة الصناعية ونتائجها الملموسة فى ذلك الحين.
- وضع "أوجبرن" كثيراً من الأهمية للعوامل المادية للتغير، فقرر أنها تحدث أولاً، ثم تتبعها التغيرات فى العوامل الثقافية التى تتفق معها.. بينما يرى "سوروكين" العكس من ذلك تماماً على أساس أن الفكرة تصل أولاً، ثم تبدأ فى التأثير على السلوك والثقافة المادية، وأن عوامل الثقافة متكاملة، وفى هذا ما ينفى فكرة التخلف، ويتجه نفس الاتجاه العلامة

الفرنسى "كيفييه Cuvillier" حيث يرى أن كل علم تطبيقى تتبعه دائماً أفكار وآراء تدور حوله.

ويمكن القول: أن التغير يرجع إلى مجموعة متداخلة من العوامل المادية والمعنوية التى تختلف باختلاف ظروف كل مجتمع عن الآخر.

الفصل الثالث
التغير الاجتماعى
أنواعه- عوامله- معوقاته

الفصل الثالث
التغير الاجتماعى
أنواعه- عوامله- معوقاته

أولاً: أنواع التغير الاجتماعى:

للتغير الاجتماعى أنواع مختلفة أهمها ما يلى:

١- التغير الطبيعى التلقائى:

وذلك مثل نمو الوحدة الاجتماعية من الأسرة إلى العشيرة إلى القبيلة ثم القرية فالمدينة فالدولة، وكذلك مثل تطور الحياة الاقتصادية من الإنتاج البدائى إلى الأقطاعى إلى النظام الرأسمالى ثم الاشتراكى، وأيضاً مثل "تطور النظم الديكتاتورية القديمة إلى النظم الديمقراطية الحديثة".

٢-التقدم الارتقائى المقصود:

وقد يكون التغير الاجتماعى تقدما يهدف إلى تحقيق أغراض معينة قائمة على أساس من البحث والدراسة. وذلك مثل التطور المستمر فى ميدان العلوم المختلفة وأعمال الكشف العلمى والمخترعات وتطورها.

٣- التغير عملية انتكاسية:

وهذا ما يحدث عادة على أثر الحروب والأزمات ومظاهر الانحلال الاجتماعى والاضطرابات الداخلية.

٤- التغير محدود النطاق:

حيث يتناول مجالات معينة تتصل ببعض النواحى السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

٥- التغير محدود النطاق:

حيث يتناول مجالات معينة تتصل ببعض النواحى السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

٦- التغير فى البناء الاجتماعى: ويشمل:

(أ) التغير فى القيم الاجتماعية:

ولعل القيم التى نقصدها هنا هى القيم التى تؤثر فى مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعى.. ففى المجتمع الاقطاعى مثلا كان الفرسان ورجال الدين يمثلون قمة طبقات المجتمع والقيم السائدة فى تلك الفترة تؤكد ذلك، ولكن هذه القيم تغيرت فى ظل النظام الرأسمالى أو الاشتراكى وحلت محلها قيم أخرى.

(ب) التغير فى النظم:

ويقصد به التغير الذى يحدث فى بعض نظم المجتمع سواء الاقتصادية أو القرابية أو السياسية أو الدينية أو الثقافية.. فقد تكون التغيرات التى تحدث فى بعض أنظمة المجتمع قليلة نسبياً، إلا أن انتشارها بعد ذلك يؤدى إلى تغيرات هامة فى البناء الاجتماعى بأسره.

ومن أمثلة ذلك التغير من الملكية المطلقة إلى الديمقراطية، أو من نظام وحدانية الزوج والزوجة إلى نظام تعدد الزوجات.

(جـ) التغير فى مركز الأشخاص:

من المهم أن ندرك الأهمية التى تكون للأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة، لأنهم- بحكم مراكزهم- يستطيعون التأثير على مجريات الأحداث فى المجتمع، وإذا كان تعاقب الأشخاص لا يمثل تغيرا بنائياً فى حد ذاته، لكنه قد يتسبب فى أحداث التغير، وذلك من خلال قدرات، واتجاهات تلك الشخصيات، وأثرها فى أحداث التغير التى تختلف من شخص لآخر.

ثانياً: عوامل التغير الاجتماعى:
Factors in Social Change

أن العوامل التى تدفع بعجلة التغير عوامل كثيرة ومتعددة، ولكن آثارها تختلف باختلاف المجتمعات، وباختلاف الزمان، بحيث لا يمكن تعميم أى منها على كافة المجتمعات كعامل وحيد، وفيما يلى أهم تلك العوامل:

١- العوامل الأيكولوجية:

يقصد بالعوامل الأيكولوجية تفاعل الإنسان مع البيئة الجغرافية التى تتمثل فى الظواهر الطبيعية كالحرارة والبرودة والأمطار والزلازل والبراكين، وأيضاً الموارد الطبيعية كالمعادن وينابيع المياة والبترول.. وهذه لها آثارها الملموسة على كثافة وتوزيع وهجرة السكان، وعلى نشأة المدن وظهور الحضارات وتقدمها، كما أن لها أثرا على أماكن الصناعات ونوعها، وأيضاً تعمل على تطور الزراعة وسهولة المواصلات.

وبالرغم من ذلك، فلا يمكن أغفال أثر الإنسان فى الطبيعة، فهو مثلا لا يمكنه أن يخلق المناجم، وإنما يمكن أن يهتدى اليها ويستخرج منها ما يستطيع أن يستغله.

٢- العوامل الأيديولوجية:

"الأيديولوجية" هى قوة فكرة تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية وفقا لسياسة متكاملة، تتخذ أساليب وأشكالاً هادفة، وتساندها عادة تبريرات اجتماعية أو نظريات فلسفية أو أحكام عقائدية أو أفكار تقليدية، وهى بذلك ليست مجرد مجموعة من الأفكار والمعتقدات والاتجاهات، وإنما هى حركة فكرية هادفة لها فاعلية إيجابية فى البناء والعلاقات الاجتماعية، وتنعكس روحها

على التنشئة الاجتماعية بما يحدث تغيرا فى القيم الاجتماعية، وفى النظرة الى طبيعة التدرجات الطبقية والعمليات الاجتماعية المختلفة.

وكل تغير يحدث فى الأصول الفكرية المذهبية لابد أن يتردد صداه فى النظم الاجتماعية، والتاريخ حفل بحركات فكرية كثيرة أحدثت تغيرات عميقة فى النظم الاجتماعية والإنسانية، وذلك مثل حركة النهضة الأوربية وفلسفة عصر الثورات، مثل ثورة أمريكا وثورة فرنسا.. وكذلك الايديولوجية الجديدة التى جاءت بها ثورة الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢م.

٣- العوامل الثقافية:

أن نمو المعرفة لدى أفراد المجتمع من أهم عوامل التغير الاجتماعى، كما يؤدى الاتصال الثقافى بين المجتمعات سواء عن طريق تبادل الخبرات وإرسال البعثات أو الغزو الثقافى أو عن طريق وسائل الإعلام المختلفة إلى إحداث التغيرات فى نظم المجتمع وأفكار أفراده، مما ينعكس على البناء الاجتماعى ذاته، كما أن الثقافة تؤثر فى وسائل الإنتاج وأنواعها وطرق الاستهلاك وذلك لتدخل كثيرا من العادات والمعتقدات الدينية فى النواحى الاقتصادية،

ويختلف تقبل الناس لعناصر الثقافة باختلاف طبقات المجتمع وفئاته، فمثلا وجد "رينيه ومنييه R. Maunier" "أن الطبقات الدنيا فى المجتمع تتقبل بسرعة الأشياء المادية كالسلع والمنتجات الاستهلاكية، بينما نجد أن الطبقات العليا أكثر تقبلا للأنماط الثقافية والسلوكية، حيث تريد الفئة الأولى الفائدة المادية، بينما تريد الفئة الثانية تدعيم هيبتها ومركزها بسلوك معين يميزها عن الطبقات الدنيا.

٤ – العوامل التكنولوجية:

التكنولوجيا: هى تطبيق المعرفة العلمية على الأهداف العملية، وهى أحد المصادر الهامة للتغير الاجتماعى، فقد أدى اكتشاف البخار والكهرباء الى انتقال الصناعة من المجال اليدوى إلى المجال الآلى الذى يقوم على التخصص وتقسيم العمل من أجل زيادة الإنتاج.

وقد استلزم العمل الآلى تجميع العمال وكثافتهم فى المناطق الصناعية، مما أدى إلى قيام صراع بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال كان من نتائجه ظهور المبادئ الاشتراكية فى الإنتاج التى أدت بدورها إلى تغيرات كثيرة فى قوانين العمل والعلاقات الاجتماعية.

وقد أدى التقدم التكنولوجى إلى هجرة بعض الظواهر الاجتماعية وانتقالها من مجتمع إلى آخر على أثر تقدم وسائل الإعلام المختلفة، سواء ما يتعلق منها باللغات أو الديانات أو النظم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الفكرية المختلفة، مما كان له أثره على كثير من التغيرات فى المجتمعات الإنسانية.

٥ – الثورات والحروب:

الثورات هى أحدى عوامل التغير الاجتماعى، فقد تحدث فى بعض المجتمعات ثورات داخلية، وبغض النظر عن أسبابها فإنها تحدث بعض التغيرات فى بناء المجتمع ونظمه، وقد تكون هذه التغيرات جزئية، فتقوم بتصحيح بعض الأوضاع طبقا لفلسفة الثورة، وقد تكون التغيرات كلية بحيث تعمل على تغيير بناء المجتمع ووظائفه، كما تؤدى الحروب إلى حدوث التغيرات فى المجتمع، فالشعب الغازى قد يأتى بثقافة جديدة يفرضها على أبناء المجتمع

المحتل، هذا بالإضافة إلى أخرى يفرضها الغالب على المغلوب فى كثير من الأحيان بالنسبة لنظم المجتمع القائمة وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٦- الصراع الاجتماعى:

يعتبر الصراع عاملا هاما فى أحداث التغير الاجتماعى، حيث يلعب دوراً هاماً خلال فترة تاريخية معينة فى تكوين وحدات اجتماعية كبيرة، كما يعمل على تأسيس التدرج الاجتماعى، وكذلك يؤدى الصراع إلى انتشار الابتكارات الثقافية الاجتماعية.

وفى العصر الحديث يوجد الصراع الدولى العميق الذى يؤثر على البناء الاقتصادى والسياسى للمجتمعات، كما يؤثر على الخطط الاجتماعية وسلوك الأفراد، كما أن وجود التنافس فى داخل المجتمع هو مصدر كبير للابداع والتغير.

ثالثاً: عوائق التغير الاجتماعى:

إذا كانت هناك عوامل تساعد على أحداث التغير الاجتماعى فى المجتمع، فإن هناك عوامل أخرى تلعب دورها كعائق ضد عمليات التغير فى المجتمع ومن هذه العوامل ما يلى:

١- عزلة المجتمع:

وقد ترجع عزلة المجتمع إلى ظروف البيئة والموقع الجغرافى، أو تكون نتيجة عوامل اجتماعية ترجع إلى طبيعة السكان أنفسهم، وقد تكون عزلة قهرية فرضتها قوى خارجية أو استعمارية رغم أرادة المجتمع.

وأيا كان السبب فى العزلة فإنها تؤدى إلى بطء عمليات التغير فى المجتمع.

٢- عدم تجانس المجتمع:

ويؤدى اختلاف التركيب العنصرى والطبقى فى المجتمع إلى عدم التجانس والتكامل، مما ينتج عنه التضارب فى الأفكار والاتجاهات، وهذا يعوق عمليات التغير إلى حد كبير.

٣- المحافظة على القديم والخوف من التغير:

قد يتمسك أفراد المجتمع بالتراث القديم لأنه ترسب فى نفوسهم ويخافون من الجديد لأنه غير مأمون العواقب خوفا على امتيازاتهم وحقوقهم القديمة، وهذا يقف ضد عمليات التغير اللازمة لتطوير المجتمع.

٤- خمول السكان وضعف قدرتهم الإنتاجية.

٥- ركود حركة الاختراع وانعدام روح الابتكار والتجديد:

وقد يرجع ذلك إلى عوامل كثيرة، منها: عدم التشجيع وانخفاض المستوى العلمى والثقافى للمجتمع.

الفصل الرابع
التدرج الاجتماعى

الفصل الرابع
التدرج الاجتماعى

يكاد يجمع علماء الاجتماع على أن كل المجتمعات الإنسانية، التاريخية والمعاصرة، ينطوى كل منها على نوع معين من الترتيب الطبقى على أساس اختلاف أدوار الناس ومراكزهم فى الحياة الاجتماعية، وذلك وفق اختلاف الثروة الى يمتلكونها أو المكانة الاجتماعية التى يتمتعون بها أو القوة التى تكون تحت أيديهم.

وقد يشمل التدرج Stratification بعض أو كل النظم الهامة فى المجتمع مثل الأسرة وتنظيم القوة السياسية واقتصاديات انتاج وتوزيع الثروة، كما يشمل التدرج توزيع المعرفة والتعليم، وكذلك فإن طلاب العلم يختلفون فى انتماءاتهم إلى طبقات متعددة.

ويعد التدرج ظاهرة اجتماعية عامة، وهى وأن كانت تتغير فى شكلها إلا أنها ثابتة فى جوهرها، بحيث لا يمكن تصور مجتمع ما تذوب فيه الطبقات تماماً، والتدرج الاجتماعى Social Stratification هو مصطلح يقوم بدراسته علماء الاجتماع لتوضيح المكانة الاجتماعية التى يتمتع بها بعض الأفراد على البعض الآخر.

ويمكن القول أنه مصطلح يعبر عن اختلاف الأوضاع الاجتماعية من حيث الثروة والقوة والمكانة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

ويعرف التدرج الاجتماعى بوجه عام بأنه العملية التى يجرى على أساسها ترتيب الأفراد والعائلات أو الفئات الاجتماعية المختلفة

فى درجات، ويكون بعضهم فى مستويات عليا، والبعض الآخر فى مستويات دنيا.

ويأخذ الجيولوجيون مصطلح التدرج بما يشير إلى تدرج طبقات الأرض، أو الصخور المختلفة، حيث يرون أن سطح الأرض مكون من طبقات متعددة يختلف كل منها عن الآخر، فإذا نظرنا إلى جبل متقاطع الأجزاء فى شكل هندسى فإننا سوف نرى طبقات متعددة من صخور مختلفة تستريح الواحدة فوق الأخرى.

وإذا نظرنا إلى المجتمع نجده يشبه هذا النوع من الشكل الهندسى، فهو يشبه تقسيمات الشكل الهرمى فى طبقاته.. ففى قمة التدرج الهرمى يوجد الأقلية من الناس الذين يمتلكون مقدارا كبيرا من الثروة والقوة والمكانة الاجتماعية، ثم أسفل ذلك توجد الطبقات العريضة والمتنوعة من الناس الذين يمتلكون قدراً أقل، ثم فى سفح الهرم يوجد الأغلبية من الناس الذين يمتلكون القليل من الثروة والقوة والمكانة الاجتماعية، ولا يوجد مجتمع يتساوى فيه جميع الأفراد الأعضاء فى المجتمع كل منهم مع الآخر تماما، ففى كل مجتمع توجد بعض أشكال من التدرج الاجتماعى تأخذ وضعا معينا فى ترتيب الجماعات داخل المجتمع سواء فى مستويات عليا أو دنيا عن طريق ثرواتهم وقوتهم ومكانتهم الاجتماعية:

<u>وهنا يبرز التساؤل عن:</u>

- ما هى أسباب وجود ظاهرة التدرج الاجتماعى فى المجتمع؟
- ما هى الأسس التى يتم على أساسها التدرج فى المجتمع؟

ويمكن أن نجد الإجابة على التساؤل الأول فى النظرية الوظيفية التى عبر عنها كل من دافيز **Davis**، ومور **Moore** ،

كما يجيب كل من كارل ماركس K. Marx، وماكس فيبر M. Weber عن التساؤل الثانى، ويتضح ذلك من خلال العرض لنظريات التدرج الاجتماعى.

أولاً: نظريات التدرج الاجتماعى:

أن موضوع التدرج الاجتماعى من الموضوعات المثقلة بالمناقشات الأيديولوجية والخلافات الحادة بين الباحثين، ولكن ثمة بعض المواقف النظرية الأساسية التى حاولت تفسير ظاهرة التدرج الاجتماعى أو التركيب الطبقى للمجتمع وهى الموقف الوظيفى والمتمثل فى نظرية دافيز ومور والموقف الماركسى، ونظرية ماكس فيبر.

١- النظرية الوظيفية:

يرتبط مفهوم "التدرج الاجتماعى" بالنظرية الوظيفية التى ترى أنه ظاهرة طبيعية وجدت فى كافة أشكال المجتمعات الإنسانية وفى كافة النظم الاجتماعية نتيجة لأن الناس غير متساويين بطبيعتهم فى امكانياتهم وقدراتهم واستعداداتهم.

ومن ثم ترى الوظيفية استحالة وجود مجتمع لا طبقى، وذلك لأن المجتمع يحتاج إلى وجود الأوضاع المتدرجة بداخله لكى يحافظ على توازنه واستقراره، فالوظيفيون هم أكثر الناس اهتماما بقضايا التكامل والتوازن فى المجتمع ونظريتهم فى التدرج تعكس مصالحهم واهتماماتهم.

وهذه النظرية عبر عنها بشكل واضح كل من كنجلزلى دافيز Davies وولبرت مور More ، فقد كانت لكتابات "بارسونز" عام ١٩٤٠ عن التدرج الاجتماعى التأثير الهام والمباشر فى التمهيد لنظرية "دافيز ومور" للتدرج الاجتماعى S. Stratification

اللذين رأيا أن فكرة التدرج الاجتماعى وعدم المساواة ضرورة وظيفية فى كل المجتمعات الإنسانية، ولازمة للحفاظ على أى بناء اجتماعى مهما كان، ومن ثم يستحيل استمراره بدونها. كما رأيا أن هناك أعمالا هامة فى المجتمع، وأعمالا أكثر خطورة من بعض الأعمال الأخرى ومن ثم يكون لمن يشغل تلك الأعمال أهمية خاصة ومكانة مرتفعة فى المجتمع، كما أن كثيرا من الأعمال الهامة تكون أكثر صعوبة لأنها تستلزم فترات طويلة للتدريب عليها، ولذلك فإن الناس يمتنعون عن شغلها، وبالتالى تكون ضرورية للمجتمع فيضع فى نظمه بعض المميزات لمن يشغل تلك الوظائف.

ويعنى "دافيزومور" بذلك أن المساواة بين الناس فى أوضاعهم وما يحصلون عليه من مزايا يعمل على بقاء المراكز السياسية والاقتصادية الهامة خالية أو تشغل بأشخاص غير أكفاء. وهذا يؤدى إلى اختلال المجتمع وعدم استطاعته المحافظة على حالته السوية.

ونظرية "دافيزومور" يمكن أن تسمى اجمالا "نظرية المسابقة الكبرى The Race Theory" ، فالمجتمع يحتاج إلى عدد من الوظائف التى تتنوع حسب أهميتها وصعوبتها، وبالتالى يضع نظاما ليأمن أن الناس الأكثر موهبة The Most Talented People هم الذين يحصلون على الوظائف الأكثر، خطورة The Most Critical Jobs، فالمجتمع يتمسك "بمسابقة الموهبة الكبرى The Most Talent Race " ، حيث أن من يفوزون هم أكثر الناس موهبة، وبالتالى يحصلون على المكافأة الكبيرة من الثروة والمكانة الاجتماعية والسلطة، ويكون واضحاً أن الخاسرين هم الأقل موهبة،

ومن ثم يأخذون المكانة السفلى والوظائف الأقل خطورة Critical والمكافأة القليلة.

ولكن الصعوبة التى واجهت هذه النظرية هى صعوبة تحديد الوظائف الهامة فى المجتمع، أى وضع ترتيب دقيق للوظائف التى يقوم بها الأفراد حسب أهميتها فى المجتمع، ويرى "دافيزومور" أنه يمكن تفادى تلك الصعوبة بعاملين هما:

١- تحديد الأهمية الوظيفية عن طريق مدى توافر أو ندرة تلك الوظيفة فى المجتمع.

٢- مدى توافر الأفراد الملائمين للقيام بتلك الوظيفة سواء وفقاً لتوافر المواهب الطبيعية أو التدريب المكتسب.

وهكذا استطاع "دافيز ومور Davis, Moore "تفسير أسباب وجود التدرج الاجتماعى فى كافة المجتمعات خاصة المجتمعات الحديثة المعقدة تفسيراً بنائياً وظيفياً يسهم فى أداء المجتمع لوظائفه بوصفه نسقا.

هذا.. وقد وجهت بعض الانتقادات إلى التفسير الوظيفى الذى قدمه "دافيزومور" للتدرج الاجتماعى من أهمها:

- أشار "بوتومور Bottomore" فى نقده للنظرية الوظيفية فى تفسير التدرج الاجتماعى إلى أنه بالرغم من أن التدرج ظاهرة عامة، فإنه لا يمكن التسليم تماما بأن كل مجتمع من المجتمعات يتضمن نسقا محدداً من المراتب أو التدرجات والمكافآت المحددة.
- اتهم البعض تلك النظرية بمحاولة تبرير الوضع الراهن لتقسيم الثروة والقوة والهيبة استناداً على فكرة عدم المساواة

- أهملت هذه النظرية الصراع والتغير الاجتماعى وركزت على فكرة التوازن والتكامل.
- تجاهلت دور الوراثة الاجتماعية أو الميراث الاجتماعى الذى تنتقل بمقتضاه عدم المساواة من جيل إلى آخر بحكم قيود الظروف الاجتماعية.

٢- تفسير كارل ماركس للتدرج:

اهتم ماركس بالطبقات والبناء الطبقى، وقدم تحليلا تاريخياً اجتماعياً للطبقة وقد ظهرت رؤيته فى كثير من المناقشات النظرية، ولا يستخدم الماركسيون عادة مصطلح "التدرج الاجتماعى" ويفضلون استخدام مصطلح "التركيب الطبقى" لوصف الانقسام الطبقى والتباين فى مرحلة المجتمع الطبقى أى المرحلة الرأسمالية.

وإذا كانت النظرية الوظيفية ترى أن التدرج الاجتماعى ظاهرة طبيعية، فإن الماركسية ترى أن عدم المساواة لم يكن فطرياً، فقد كان للأفراد فى المجتمعات البشرية الأولية حقوق مشتركة على الموارد الطبيعية، حيث كانت الأرض ملكا لجميع أفراد المجتمع المحلى، كما أن لهم حقوقا فردية فى أدوات الفلاحة وتوزيع الإنتاج، وأن عدم المساواة يمثل ظاهرة تاريخية- اجتماعية، فهو ظاهرة تاريخية بمعنى أنها لم تكن عامة فى المجتمع الإنسانى، بل ظهرت فى مرحلة تاريخية معينة- أواخر عهد المشاعية البدائية- وتمثل ظاهرة اجتماعية بمعنى أنها ظهرت نتيجة لأسباب وتطورات اجتماعية- ظهور الفائض الاقتصادى والملكية الخاصة وتقسيم العمل، وترى الماركسية أن البناء الاقتصادى هو الأساس الحقيقى

للمجتمع الذى ينهض عليه البناء الفوقى للمجتمع.. أى أن طرق الإنتاج الاقتصادى فى المجتمع هى التى تحدد شكل البناء الطبقى.

والتدرج الاجتماعى- من وجهة نظر "ماركس" – يتمثل فى طبقتين متصارعتين، أحداهما على قمة هرم التدرج، وهى الطبقة البورجوازية، وهى التى تملك وسائل الإنتاج، وتستغل الطبقة الأخرى التى فى أسفل التدرج، وهى طبقة البروليتاريا، والتى لا تملك سوى كسب عملها، ويحدث ذلك فى المجتمعات الرأسمالية بصفة خاصة.

وتتصور الماركسية أن المجتمع اللاطبقى هو الحالة الإنسانية الطبيعية، وأن مرحلة المجتمع الطبقى فى التاريخ الانسانى هى مرحلة استثنائية ولا إنسانية، وبذلك تمثل النقيض من الموقف الوظيفى فى تفسير التدرج الاجتماعى.

٣- نظرية ماكس فيبر: M. Weber:

يعد ماكس فيبر من أظهر الذين حاولوا دراسة التدرج الطبقى من منظور مختلف عن منظور ماركس، فقد وضع أسسا ومعايير جديدة يمكن على أساسها دراسة الأشكال المختلفة للتدرج الاجتماعى، فقد ميز بين ثلاثة أنواع من التكوين الاجتماعى المناسبة لدراسة التدرج، هى الطبقة Class ، وجماعات المكانة Status Groups ، والأحزاب Parties ، ويعد المثلث الفيبرى المكون من الثروة، والمكانة، والقوة، ضرورة لدراسة التفاوت الاجتماعى والبناء الطبقى، وذلك لتداخل كل منهم مع الآخر.

التدرج الطبقى:

لم ينكر ماكس فيبر أهمية التدرج على أساس اقتصادى (الثروة- الدخل- الملكية الخاصة) فقد أكد أن بدايات عدم المساواة

ترجع إلى الاستغلال الاقتصادى أو النفسى، وذلك لمواجهة آراء كارل ماركس.

التدرج على أساس المكانة:

وقد عرف ماكس فيبر المكانة الاجتماعية بأنها الشرف الذى يخلعه المجتمع أو الجماعة المحلية على شخص معين بسبب الخلفية العائلية أو الأصل العرقى أو المهنة أو التعليم أو الملكية التى يتمتع بها الشخص، أما جماعة المكانة "Status Group" فهم جماعة من الأشخاص حققوا مستوى من الهيبة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وينظرون إلى بعضهم البعض بوصفهم متكافئين، بينما تتميز جماعات المكانة بعضها عن البعض أساساً بأسلوب الحياة الذى ينعكس على استهلاك السلع والخدمات.

التدرج على أساس القوة:

ويمثل التدرج على أساس البعد السياسى، حيث يرى "ماكس فيبر" أن الأحزاب السياسية هى التى تعبر عن القوة الاجتماعية، فقد يمتلك بعض الأفراد القوة والسلطة ويتمتعون بمكانة اجتماعية عالية.

ومن الجدير بالذكر أن التدرج على أساس القوة غالبا ما يرتبط بالتدرج على أساس المكانة، لأن القوة ترتبط فى كثير من الأحيان بالهيبة أو المكانة، وإذا كان من الممكن ترتيب الناس وفقا للثروة والدخل، فإن هناك صعوبة فى قياس ترتيبهم على أساس الاحترام والهيبة، حيث لايمكن عدها واحصاؤها كالنقود، ولكن الهيبة والاحترام هى أشكال من التقدير الاجتماعى التى يخلعها المجتمع على الأفراد، وكذلك من الصعب قياس القوة الاجتماعية التى تعنى قدرة الشخص على فرض أرادته على الأفراد الآخرين فى المجتمع،

والقوة تختلف فى أشكالها، فقد تقوم على أساس اقتصادى أو دينى أو سياسى.

وفى الواقع أن التمييز بين هذه الأشكال الثلاثة من التدرجات يتم على المستوى النظرى فقط، وذلك من قبيل التبسيط الضرورى لفهم واستيعاب الموضوع، إذ أن تلك الأشكال تتداخل وتتشابك فى واقع الحياة العملية.

<u>مما سبق يتضح ما يلى:</u>

- **أن نظرية دافيز ومور Davis, Moore كانت محاولة لتبرير الواقع الاجتماعى القائم على نظام التدرج والعمل على بقائه.**
- **اهتمام التحليل الماركسى بتفسير ظاهرة التدرج الاجتماعى بناء على ملكية وسائل الانتاج والتركيز على الجانب الاقتصادى الذى تتوقف عليه جميع الجوانب الأخرى فى المجتمع.**
- **جمع ماكس فيبر M. Weber بين أكثر من جانب لمعرفة التدرج الطبقى حيث تضمنت نظريته الجانب الاقتصادى والاجتماعى والسياسى.**

ثانياً: قياس التدرج الاجتماعى:

Stratification Measures

فى الحقيقة أن هناك صعوبات يواجهها الباحث الذى يتناول بالدراسة موضوع "التدرج الاجتماعى"، وذلك لكثرة معايير التدرج والتداخل فيما بينها بحيث يصعب الاعتماد على أحدها دون النظر إلى المعايير الأخرى، ولقد اهتمت النظرية الماركسية بالعامل الاقتصادى بصفته العامل الوحيد فى تحدي التدرج الاجتماعى فى

المجتمع، بينما رأى "ماكس فيبر" أن هناك عدة معايير لقياس المكانة الاجتماعية، تتمثل فى الجانب الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، ويرى "سوروكين Sorokin" أن التدرج الاجتماعى يحدد من خلال التدرج بين المهن Intra- Occupation، حيث أن المهنة التى تتطلب نوعا من الذكاء والمهارة تأخذ مكانة مرتفعة داخل هرم الترتيب الطبقى فى المجتمع، كما يرى أن التدرج يوجد أيضاً داخل المهنة الواحدة Interoccupation، فهناك الرؤساء أو أصحاب المشاريع، ويليهم فى سلم التدرج كبار الموظفين، وأخيراً يوجد عمال اليومية أو الأجراء.

وهناك بعض المعايير التى يمكن للباحثين استخدامها فى قياس التدرج الاجتماعى هى:

- المعيار الاقتصادى: ويتمثل فى الدخل الشهرى أو السنوى للأسرة كوحدة اجتماعية.
- التعليم: ويؤخذ من حيث عدد السنوات الدراسية.
- المهنة: وتؤخذ من حيث احراز المكانة المهنية للأفراد.
- العمر: ويقدر بالسنين.
- الجنس: ويتمثل فى التمييز بين الأفراد على أساس الجنسيات أو القوميات المختلفة أو السلالات المتعددة أو التفرقة على أساس اللون.
- تحقيق ذاتية الأسرة: من حيث الوضع الاجتماعى الذى يتمتع به أفراد بعض الأسر دون غيرها.

وفى الواقع أن تلك المقاييس للتدرج الاجتماعى، وأن تعددت، ولكنها لا تنطبق على جميع المجتمعات، حيث أن كل مجتمع

يختلف عن الآخر من حيث بنائه الاجتماعى، فعلى سبيل المثال فإن تركيب المجتمع الحضرى يختلف عن تركيب المجتمع الريفى، حيث تعد ملكية الأرض مصدرا ذا أهمية كبيرة لكسب المكانة الاجتماعية أكثر من المهنة، فسواء كان الشخص مالكا أو مستأجراً أو عاملا، فإنه يحظى غالبا بأهمية واحترام من الناس أكثر من أى شخص آخر حتى ولو كان مفكرا أو عالما مثلا.

الفصل الخامس
الحراك الاجتماعى

الفصل الخامس
الحراك الاجتماعى

إن دراسة الحراك الاجتماعى S. Mobility تؤكد على ضرورة توازن المجتمع وتكامله، وليس هذا عن طريق التناقضات الطبقية والصراع الطبقى، ولكن عن طريق الصعود أو الهبوط على سلم التدرج الطبقى، ويمثل الحراك الاجتماعى الجانب الدينامى لدراسات الطبقة والتدرج الطبقى، وإذا كان الاتجاه الماركسى يؤكد على ضرورة حدوث "الصراع الطبقى" لأحداث التغير الاجتماعى فى المجتمع فإن الوظيفيين يؤكدون على مفهوم الحراك الاجتماعى وذلك تجنباً لفكرة الصراع الطبقى.

كما أن الحراك الاجتماعى يتوقف على طبيعة التدرج الموجود بداخل المجتمع، حيث يطلق على المجتمع الذى تتوافر فيه طرق وقنوات الحراك الاجتماعى الرأسى التى تؤدى إلى امكان انتقال الشرائح والطبقات السفلى إلى مستوى الطبقات والشرائح العليا أو العكس اسم "مجتمع الطبقات المفتوحة"، ويحصل الأفراد فى تلك المجتمعات على المكانة الاجتماعية عن طريق ذكائهم الطبيعى وقدراتهم وميولهم.. أى عن طريق الجهد المباشر للفرد من خلال المنافسة، وتسمى "المكانات المنجزة Achieved Statuses .

أما الطبقات الاجتماعية المغلقة فتسمى "بالطوائف" وهى المجموعة الاجتماعية التى لا تسمح بالانتقال أو الانضمام اليها أو الخروج منها بحكم نسقها الرسمى الخاص، ويحصل الأفراد فى تلك المجتمعات على المكانة الاجتماعية منذ الميلاد أو خلال عمر

معين، ولا يمكن تغييرها سواء إلى الأسوأ أو إلى الأفضل، وتسمى "المكانة الموروثة "Ascribed Statuses

ويمكن القول: أن الحراك الاجتماعى يرتفع فى المجتمع الطبقى المفتوح، بينما ينخفض فى المجتمع الطبقى المغلق (المجتمع الطائفى) حيث يكون فيه الناس محصورين فى مهنة ومكانة أجدادهم، ولعل أكثر الأمثلة وضوحاً على ذلك المجتمع الطبقى المغلق فى الهند.

ومن الجدير بالذكر أن المجتمع الطائفى لا يوجد به أى حراك على الاطلاق، هذا من الناحية النظرية، بينما من الناحية العملية فإن هناك أشخاصا يرغبون فى الهروب من وضعهم الاجتماعى الموروث.

هذا.. وسوف نقوم بالعرض للمقصود بالحراك الاجتماعى، وأنواع الحراك، كما نتناول بالعرض أيضاً لموضوع الحراك الاجتماعى بين النظرية الماركسية والنظرية الوظيفية، ونعرض كذلك للحراك والتغير الاجتماعى، فيتناول التعليم والحراك الاجتماعى، والمهنة والحراك الاجتماعى، وأخيراً نعرض لطرق الحراك الاجتماعى.

أولاً: المقصود بالحراك الاجتماعى:

الحراك هو المظهر الدينامى للتدرج الطبقى، وبعبارة أخرى هو حركة الأفراد والجماعات من وضع اجتماعى معين إلى وضع اجتماعى آخر، وانتقال القيم والسمات الثقافية بين الأفراد والجماعات.

ويقصد بالحراك الاجتماعى انتقال الأفراد أو الجماعات من الأفراد من أحدى المكانات الاجتماعية إلى مكانة أخرى، ومثل هذا

الانتقال قد يكون إلى أعلى أو إلى أسفل داخل نسق التدرج الطبقى (ويسمى هذا بالحراك الرأسى)، أما إذا حدث ذلك الانتقال من طبقة إلى طبقة فى نفس المستوى (يسمى بالحراك الأفقى).

ويذهب "سوروكين" إلى أن الحراك الاجتماعى يعنى: "أى انتقال لشخص أو لموضوع اجتماعى أو لقيمة معينة- وبعبارة أعم "أى شئ خلقه أو شكله نشاط الإنسان- من وضع اجتماعى معين إلى آخر".

ثانياً: أنواع الحراك الاجتماعى:

ويميز "سوروكين" بين نوعين من الحراك الاجتماعى:

(١) الحراك الأفقى: Horizontal Mobility

"ويعنى انتقال فرد أو جماعة من جماعة اجتماعية إلى جماعة أخرى فى نفس المستوى"، كانتقال الفرد من دين لآخر، أو من أسرة إلى أسرة أخرى عن طريق الطلاق أو الزواج مرة أخرى، أو انتقال الفرد من مصنع إلى مصنع، وفى نفس المكانة المهنية، أى أن الحراك الأفقى يعنى الانتقال من موقع جغرافى إلى موقع آخر.

(٢) الحراك الرأسى: Vertical Mobility

يوضح الحراك الاجتماعى الرأسى المغزى من التدرج الاجتماعى فى المجتمع، وهو المعنى الذى يفهم به الحراك الاجتماعى فى علم الاجتماع، ويعنى انتقال الفرد أو الجماعة من طبقة إلى أخرى بسبب ارتفاع أو انخفاض مقدار الدخل أو نوع العمل أو الزواج، سواء أدى ذلك إلى تغير صاعد أو هابط فى المكانة الاجتماعية.

<u>وهناك نوعان من الحراك الرأسى حسب اتجاه التغير هما:</u>

<u>- الحراك الاجتماعى الصاعد</u>: Ascending

فقد يكتسب الإنسان قدرا من التعليم، أو يحصل على ترقية فى العمل، أو يتزوج من أسرة لها مكانتها الاجتماعية المرتفعة أو يحصل على أى مكانة أخرى ترفع من سلوكه، ويسمى هذا "حراكا صاعداً"

<u>وتتمثل تيارات الصعود الاجتماعى فى صورتين أساسيتين:</u>

(أ) التسرب Infiltration، أى تسرب الأفراد الذين ينتمون لطبقة دنيا إلى طبقة عليا.

(ب) خلق جماعة جديدة من هؤلاء الأفراد وإدراجها فى طبقة أعلى لتحل محلها أو لتقف إلى جانبها فى السلم الطبقى.

<u>الحراك الاجتماعى الهابط</u>: Descending

قد يفقد الإنسان مكانته الاجتماعية أو ينزلق إلى طبقة اجتماعية سفلى عن طريق أفلاسه أو إيقافه عن العمل أو عن طريق بعض الوسائل الأخرى، ويسمى هذا "حراكا هابطا".

وتتمثل تيارات الهبوط الاجتماعى فى صورتين أساسيتين هما:

أ- سقوط الأفراد من وضع اجتماعى أعلى إلى وضع أدنى موجود فعلا، وذلك بغير هبوط مستوى الجماعة التى كان الأفراد ينتمون إليها أو تكاملها.

ب- هبوط جماعة اجتماعية ككل وتدهور شأنها بين بقية الجماعات القائمة، وهنا يصيب الهبوط، ويخل بتكامل الجماعة كوحدة اجتماعية واحدة.

والحالة الأولى من الهبوط تذكرنا بسقوط فرد من السفينة، والحالة الثانية تذكرنا بسقوط السفينة كلها بمن فيها، أو بتحطيم السفينة نفسها إلى قطع وأجزاء.

ومن الجدير بالذكر أنه مما يزيد من تعقيد عملية الحراك الاجتماعى أنه قد لا يحدث إلى أعلى، ولكنه يتجه إلى أسفل، حيث يأخذ بعض أفراد الطبقات العليا بسمات ثقافية معينة واتجاهات منحرفة تنقل إليهم من الطبقة الأدنى، كما أن حراك الأفراد إلى أعلى وإلى أسفل يؤدى إلى صراع أحياناً، فقد يحصل بعض الأفراد على مظاهر وثراء الطبقة الأعلى، ومع هذا تظل نظرة الطبقة العليا لهؤلاء الأفراد أنهم دون مستوى طبقتهم، ذلك لأن هؤلاء الأفراد وأن كانوا قد اكتسبوا صفات الأغنياء، فإن هذا الاكتساب اكتساب ظاهرى، ولكنهم فى أخلاقياتهم واتجاهاتهم وميولهم يمثلون الطبقة الأقل مرتبة.

وإذا كان الحراك يعنى تلك التغيرات التى تحدث فى الأوضاع الاجتماعية خلال فترة من الزمن والتى يمكن قياسها عن طريق المكانة المهنية والدخل، فيمكن القول بوجود نوعين من الحراك الاجتماعى، هما:

<u>الحراك داخل الجيل الواحد:</u>

وهو التغير الذى يحدث فى وضع شخص ما أثناء فترة حياته، ويتضح ذلك من خلال عقد مقارنة بين وضع الشخص فى بداية دخوله الحياة العملية، وبين وضعه فيما بعد، وهذه المقارنة سوف تبين وجود حراك صاعد أو هابط أو عدم وجود حراك داخل الجيل.

<u>الحراك بين الأجيال:</u>

ويعنى التغير فى الوضع الطبقى لشخص ما بالمقارنة بوضع والديه، كأن يقارن وضع الشخص الحالى بوضع آبائه وأجداده، كأن يصبح ابن الفلاح مدرسا ابتدائيا بعد حصوله على تعليم متوسط، ثم يحصل حفيد الفلاح وابن المدرس على تعليم عال، وينتقل إلى شريحة أعلى من الشرائح التى وصل إليها والده وجده.

وبالرغم من أن بيانات الحراك قليلة، إلا أنه يوجد متوسط لحراك الأجيال يتمثل فى المقارنة بين مهن الآباء ومهن الأبناء، وذلك من خلال ميول الأبناء إلى اتباع مهن آبائهم أو المهن التى تتشابه معها فى المكانة الاجتماعية والدخل.

ثالثاً: الحراك الاجتماعى بين النظرية الماركسية والوظيفية:

يرى الماركسيون أن المجتمع مكون من طبقات، ومن ثم يصعب بل يستحيل الانتقال من طبقة إلى أخرى بحكم الظروف الاجتماعية الموضوعية للمجتمع الطبقى، فلم يكن ممكنا فى المجتمع العبودى أن يتحول العبد إلى سيد، والسيد إلى عبد، إلا فى حالات استثنائية قانونية، وكذلك يستحيل أن يتحول البروليتارى فى المجتمع الرأسمالى إلى بورجوازى، لأن ما يحصل عليه من أجر لا يكفى إلا لسد احتياجاته الضرورية، حيث تلعب وراثة الوضع الاجتماعى والمهنى دورا هاما فى "أغلاق المجتمع الطبقى، وتعمل على عدم وجود حراك اجتماعى بين طبقاته، تلك المتناقضات تظل فى صراع دائم، كل منها تجاه الآخر وباستمرار ودون تقطع، فالصراع الطبقى تارة يهدأ وأخرى يستمر إلى أن ينتهى بإعادة بناء المجتمعات المتصارعة أو بدمار تلك الطبقات التى بينها صراع.

وقد أرجع "ماركس" أسباب حدوث التغيرات فى المجتمعات الصناعية الى الرأسماليين الذين يملكون وسائل الإنتاج، مما أدى إلى تدهور وسوء حالة الطبقة العاملة نظرا لقيامهم بالأعمال الشاقة وطول ساعات العمل اليومى، وهذا أدى بالتالى إلى الصراع بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة.

وفى مقابل ذلك فقد حاول الوظيفيون- الذين يرون أن المجتمع مكون من درجات وليس من طبقات كما يرى الفكر الماركسى- أن يحلوا مشكلة "الصراع الطبقى" بفكرة "الحراك الاجتماعى S. Mobility " ، فقد ناقش س. ى. بوبوف S. I. Popov فكرة الحراك الاجتماعى فى علم الاجتماع البورجوازى بقوله: "إن نظرية الحراك الاجتماعى معقده لكى توحى للساخطين الموجودين فى الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعى بفكرة امكانية الصعود والنفاذ إلى الدرجات والطبقات العليا، ويؤكد علماء الاجتماع البورجوازيين أن المجتمع الغربى مجتمع مفتوح يتصف بالحراك الاجتماعى الرأسى، وأن الامكانيات الموجودة متاحة للجميع بشكل يسمع لعامل تنظيف الأحذية بأن يصبح مليونيرا.

ويرى "سوروكين" أنه نادرا ما يكون ثمة مجتمع تكون فيه الطبقات مغلقة أغلاقا محكما، ولا يوجد به حراك متخذا أحدى صور الاقتصادية أو السياسية أو المهنية، ومن ناحية أخرى لا يمكن أن يوجد مجتمع يكون فيه الحراك الرأسمالى حرا بصورة مطلقة، ويكون التحول من طبقة اجتماعية إلى أخرى غير مجابهة بعقبات وصعوبات من الجانب الآخر، ولعل هذا يختلف من مجتمع لآخر، كما يختلف باختلاف الزمان.

رابعاً: الحراك والتغير الاجتماعى:

أن الحراك الاجتماعى ظاهرة اجتماعية ترتبط بظاهرة أعم وأشمل وهى ظاهرة التغير الاجتماعى Social Change التى يتعرض لها الأشخاص أو الجماعات أو الموضوعات الاجتماعية أو القيم الاجتماعية، حيث تنتقل أو تتحول من وضع اجتماعى معين إلى آخر، ومن مكانة اجتماعية معينة إلى أخرى، وذلك حسب اختلاف المكان والزمان.

ويبدو أن هناك اتفاقا عاما فى التراث السوسيولوجى على أن الحراك الاجتماعى يعد أحد المؤشرات الهامة الدالة على حدوث التغير الاجتماعى، فلقد استخدام علماء الاجتماع الكلاسيكيون مفهوم الحراك الاجتماعى فى دراسة التحول الأوربى من الاقطاع إلى الرأسمالية، كما نجد الآن بعض علماء الاجتماع المعاصرين يحاولون تطبيق هذا المفهوم على الدول النامية بهدف دراسة قضايا مختلفة من بينها ظهور فئة العمال الصناعيين وتشكل ونمو الطبقة الوسطى.

إن الحراك الاجتماعى هو حقيقة هامة فى كل المجتمعات ويدرس فى علاقات بناء القوة والسلوك السياسي والتغير فى البناء الاجتماعى، ويرتبط مفهوم الحراك الاجتماعى بالتغير الاجتماعى، حيث أن الحراك يمكن أن ينظر إليه على أنه المظهر الخارجى External لعملية التغير.

خامساً: التعليم والحراك الاجتماعى:

يعتبر التعليم أول وسائل الحراك الاجتماعى، فهو المجرى الذى عن طريقة يتم وصول الأفراد إلى الأعمال الهامة فى المجتمع، والتعليم لا يقود مباشرة إلى الحراك الصاعد، ولكنه يعمل على زيادة قدرة الأفراد فى

سلك أفضل الطرق التى تؤدى إلى الحراك، فالتعليم يمدنا بالمعرفة التى تعطى للعمل أو المهنة قيمتها ولا يحدث ذلك بشكل تلقائى، ولكن التعليم يمدنا بالفرص لاستخدام وتنمية المهارات والقدرات الشخصية، وبدون ذلك يكون التعليم قليلا فى قيمته الاقتصادية، وبعبارة أخرى، يمكن القول: أن الشخص الذى بدون تعليم وعمل هو بالضبط الفقير الجاهل.

والتعليم هو أحد العوامل الهامة والمؤثرة على الأعمال المهنية، حيث نجد أن الناس فى الدول الصناعية الحديثة يحتاجون إلى التعليم والتدريب لمواجهة التطور التكنولوجى السريع فى المجال الصناعى وجميع المجالات الأخرى للحياة، فالتعليم يعمل على زيادة الحراك داخل البناء الحرفى.

أن الأفراد الذين يحصلون على تعليم أكثر هم الذين يشغلون الأعمال التى لها وضع اجتماعى مميز، وبالتالى يكون متوسط دخلهم السنوى مرتفعا ويستمر ذلك طول حياتهم، وبالتالى فإنهم يحصلون على مكانة اجتماعية افضل من المكانة التى كان يتمتع بها والداهم، ومن ناحية أخرى، فأن التعليم المنخفض يؤدى إلى حصول الأفراد على مراكز منخفضة من الأعمال التى تستلزم مهارات بسيطة وبالتالى ينعكس ذلك على دخولهم ووضعهم الاجتماعى، كما أن التعليم يعطى لأبناء الطبقة الأقل فرصا أوسع للحراك إلى أعلى.

وبالرغم من أن للتعليم دورا فى الحرك الاجتماعى، إلا أن ذلك لا يتم بصورة متساوية لجميع الأفراد، بل أنه يختلف باختلاف الوضع الطبقى لكل منهم، حيث أن الوضع الاجتماعى الاقتصادى للفرد يقف كمحدد هام وأساس فى حصوله على مستوى تعليمى

معين، وبالتالى وصوله إلى مهنة معينة، لأن الطبقة هى التى تحدد مهنة الفرد وليس المهنة هى التى تحدد الطبقة التى ينبغى إليها.

سادساً: المهنة والحراك الاجتماعى:

يستخدم الحراك الاجتماعى والحراك المهنى كمترادفين للانتقال والتغير، ومع ذلك فإنه يمكن أن يعرف الحراك المهنى بشئ من الدقة بأنه الحراك الذى يقيس البعد المهنى، فقد يكتسب الابن مهنة والده فى أحدى مراحل عمره وخصوصاً فى مرحلة المراهقة. وقد قرر "سوروكين" بأن معظم الأبناء يمتهنون مهن آبائهم، أو يعملون فى مجالات قريبة منها، ويظلون على نفس المستوى المهنى لآبائهم.. وبناء على ذلك فإنه يرى أن هناك حراكا أكبر فى المهن على نفس المستوى الاجتماعى عنه بين المستويات الاجتماعية المختلفة.

وتؤكد كثير من الدراسات فى الحراك أن الاقتصاد الدائم للمجتمع، والتنوع المهنى (عليا- متوسطة- دنيا) بين أفراده، يساعدان على ازدياد الحراك المهنى، حيث أن التنوع فى المهن يعطى للأبناء فرصة أفضل من الآباء فى الحراك إلى طبقات أعلى.

ومن الجدير بالذكر أن هناك كثيرا من الباحثين يرون ضرورة الاعتماد على المهنة كمقياس وحيد للحراك الاجتماعى، والواقع أن ذلك يقدم العديد من التيسيرات، وفى هذا المجال قد أشار "جوزيف كال Kahl" إلى "أن الأجراء العملى هو أن نستخدم مقياسا واحدا- لا دليلا مركبا- لأن القياس الواحد يمكننا بسهولة من أجراء المقارنات داخل الجيل، وكذلك بين الأجيال، وهذا ما دفع عدد من الباحثين إلى تجميع المهن فى فئات مهنية واسعة تمثل المستويات الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة" ، وعلى الرغم من ذلك، هناك انتقادات تشير

إلى أن الحراك المهنى لا يمثل سوى جانب من جوانب تغير الهيبة الاجتماعية، وترى ضرورة الاهتمام بدراسة الأبعاد الأخرى التى تنطوى عليها الحركة مثل المكانة، الاجتماعية والمهارات الفردية والدخل قبل أن ننظر إلى اصطلاحى الحراك الاجتماعى والحراك المهنى على أنهما مترادفان تقريباً.

سابعاً: طرق الحراك الاجتماعى:

فى كثير من الأحيان يستطيع الفرد أن ينتقل من طبقة اجتماعية معينة ولد بها أو ينتمى إليها، وذلك عن طريق جهوده الشخصية خلال مجرى حياته، وهذا الانتقال يسمى "حراكا اجتماعيا"، وتتمثل أهم طرق الحراك فى الآتى:

١- الطريقة الاقتصادية:

وتتم من خلال زيادة الثروة، فالأفراد الذين يعملون على تحسين أوضاع حياتهم، ويرغبون فى الانتماء إلى طبقة أعلى من طبقتهم، لا يمكنهم أن يكتسبوا قيم واتجاهات تلك الطبقة إلا عن طريق تحسين وضعهم الاقتصادى.

٢- الطريقة الاجتماعية:

تتم عن طريق العلاقات الاجتماعية القائمة على الزواج الذى يؤدى إلى اكتساب الفرد المكانة الاجتماعية للأسرة التى ارتبط بها.

٣- الطريقة الثقافية:

حيث يعتبر التعليم أحد فرص الأفراد فى تحسين مستواهم الطبقى، فالابن الذى ينتمى إلى الطبقة العاملة، ثم يلتحق بالجامعة ويصبح محامياً أو طبيبا فهو بذلك يتحرك إلى أعلى فى السلم الاجتماعى.

ويمكن القول أن الحراك الاجتماعى يمثل الجانب الدينامى لموضوع التدرج الاجتماعى، حيث أنه لا يمكن تصور مجتمع ما بدون حراك بين طبقاته، وأن كان ذلك يحدث بدرجات متفاوته من مجتمع إلى آخر حتى فى المجتمعات الطائفية أو المغلقة التى لا تسمح لأفرادها بالانتقال من طبقة إلى أخرى.

الفصل السادس
التغير الاجتماعى والمناطق العشوائية

الفصل السادس
التغير الاجتماعى و المناطق العشوائية

يمثل النمو العشوائى ظاهرة عامة فى المراكز الحضرية الرئيسية بالعالم الثالث، حيث يعد العمل والخدمات بهذه المراكز من عوامل الجذب، فى حين تعجز المناطق الريفية عن توفير فرص العمل للزيادة السكانية بها، بالإضافة إلى افتقارها إلى الخدمات الأساسية، وهو ما يطلق عليه عوامل الطرد، ويؤدى ذلك بالتالى إلى تدفق تيارات الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية الرئيسية، التى تعجز عن تدبير الإسكان لهؤلاء القادمين الجديد، فيعملون على حل هذه المشكلة بأنفسهم، وهو ما يظهر فى شكل امتدادات عشوائية حول التجمعات السكنية، كما أن كثيرين ممن يعيشون فى مدن العالم الثالث لا يستطيعون تحمل نفقات منزل أو حتى شقة بالطرق التقليدية المتبعة، ولذلك فهم يشترون أو يستأجرون منازل فى مناطق نشأت بشكل غير رسمى فى تلك الجيوب المحيطة بكردون المدينة.

ولا شك أن كثير مما يفعله تلك المناطق ينافى القوانين والنظم المعمول بها فى البناء والتشييد وتخطيط المناطق العمرانية، نظراً لعدم استطاعتهم الحصول على مثل هذه التيسيرات بالطرق القانونية، حيث أن الغالبية العظمى ممن يقدمون على الإقامة فى مثل هذه المناطق يتسمون بالتدنى فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى.

إن ظاهرة الإسكان العشوائى تفرض نفسها على مصر والعالم النامى، فقد تراوحت نسبة الإسكان العشوائى فى الدول

النامية حوالى ٨٠% وتزيد هذه النسبة فى مصر لتكون أعلى من معدلات العشوائية فى العالم، فهى لم تقتصر على إيجاد مأوى لمن لا مأوى له، بل زحفت على مدن مصر وقراها واصبح الجميع مقتنعاً بأن التعمير العشوائى هو سمة التعبير فى مصر، حيث أن معظم التجمعات العمرانية فى مصر هى امتدادات عمرانية عشوائية تفتقر إلى النظرة التخطيطية الشاملة وتمتد فى معظم الأحيان على الأراضى الزراعية التى تقع على الحدود الخارجية للمدن المصرية أو فى الجيوب الزراعية داخل الكتلة العمرانية.

وفيما يلى سوف نعرض لبعض المفهومات المرتبطة بالعشوائيات سواء كان ذلك يتعلق بالمناطق المتخلفة وأشكالها وأنماط الإسكان العشوائى، وصولا إلى ما هية المناطق العشوائية وعوامل تكوينها، والخصائص والسمات التى تتسم بها، إنتهاءاً إلى الأساليب التى يمكن أن نواجه بها تلك المشكلة واقتراح الحلول المناسبة لها.

بعض العناصر المرتبطة بالعشوائيات

١- المناطق المتخلفة:

تتسم تلك المناطق بالتخلف من الناحية الاجتماعية، أى من ناحية نوعية الناس الذين تضمهم تلك المناطق وتجذبهم إليها، وأيضاً تتسم بالتخلف من الناحية المادية، أى من ناحية المبانى والطرق ومستوي الخدمات، بمعنى أنها تلك المناطق الحضرية التى تقطنها طبقات فقيرة، وتتميز بسوء حالة مبانيها وعدم توفر الوسائل الصحية بها، كما يمكن القول بأنها تلك المناطق المتأخرة من حيث العمران والتى تسودها فوضى الممرات وضيق الطرقات وتكاثر النفايات فى كل مكان وغياب شبكة المجارى.

ومما سبق عرضه لمفهوم المناطق المتخلفة يتبين أن سمات التخلف تأخذ جانبين أولهما: الجانب المادى والذى يتسم ببنية فيزيقية متهالكة تفتقر لأبسط وأهم المرافق والخدمات، والثانى: يتمثل فى الجانب الاجتماعى من حيث سمات وخصائص الشرائح الاجتماعية التى تقبل على الإقامة فى مثل هذه المناطق وطبيعة العلاقات الاجتماعية بها، وعليه يمكن القول بإن هذه المناطق متخلفة عمرانياً، ووظيفياً.

والمقصود بالتخلف العمرانى هو أن تلك المناطق لم تمسها يد المخطط إطلاقاً أو أسئ تخطيطها ولا يشترط فيها أن تكون مناطق قديمة، إذ من الممكن تواجدها فى مناطق حديثة العمران، إلا أنها سيئة التخطيط، وينتشر هذا النمط من الإسكان فى كثير من المدن وبخاصة بلدان الدول النامية، حيث تتحول المناطق السكنية الجيدة إلى أحياء متخلفة، ليس لأن المبانى فيها غير ملائمة، ولكن بسبب أن بعض الأسر ذات المستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى المتدنى قد انتقلت إليها، وقد ترتب على ذلك ارتفاع معدل التزاحم السكانى بها.

والمناطق المتخلفة رغم أن سوء المساكن هو السمة الظاهرة التى تميزها، إلا أنها لا تمثل ظاهرة فيزيقية فحسب، بل إنها مشكلة اجتماعية تخص الناس ولا تفتقر فقط على المبانى والمنشآت.

أما عن التخلف الوظيفى لهذه المناطق، فينظر إليها على أنها بيئات متدنية تقيم فيها شرائح سكانية معينة، وتمثل فى الوقت نفسه ملحقاً وظيفياً لاقتصاد المدينة، ونمط لاستخدام الأرض، ونظرا لقربها من مناطق الأعمال المركزية والتى تتميز بارتفاع قيمة

الأرض، فإن هذا النمط من الأحياء لا يقيم فيها أصحابها وإنما يستغلونها لأغراض الإيجار، ونظراً لأن تلك المناطق ذات طابع انتقالى، الأمر الذى يجعل الملاك حريصين على أن تبقى فى حالة متدنية تمهيداً لإزالتها وتحويلها إلى مشروعات أخرى أكثر ربحاً، ومن ثم يقيم فى هذه المناطق الأفراد ذوى الدخول المنخفضة وهى كثيراً ما تمد المدنية بأنواع مختلفة من الخدمات غير الشرعية، كالبغاء، والمخدرات، والسوق السوداء، والبضائع المسروقة وما إلى ذلك.

وخلاصة القول يمكن تقسيم تلك المناطق إلى ثلاثة أشكال فى إطار تباين استعمالات السكن والعلاقات الاجتماعية التى يتسم بها سكان هذه المناطق، إلى جانب ما تفرزه من أنماط انحرافية نتيجة لتدنى المستوى الاقتصادى والاجتماعى لهؤلاء السكان، وفيما يلى سنعرض لهذه الأشكال:

الشكل الأول: هو الشكل الأصلى لها وفيه تتكون المنطقة المتخلفة من مبانى قديمة ومتهالكة وأرضها يحوزها الساكن فى إطار قانونى، غير أن غياب عمليات الصيانة والترميم للعقار، وتدهور البيئة العمرانية لغياب الخدمات الأساسية كالصرف الصحى، أدى إلى تدهور عام للمنطقة السكنية، وتعد مناطق إيواء لفقراء الحضر ومعظمهم من المهاجرين من الريف سعياً وراء معيشة أفضل، ويعملون على تحويل المسكن إلى محل عمل بالإضافة لكونه مأوى للأسرة، ومن هنا يظهر تباين استعمالات السكن.

الشكل الثانى: ويتضمن المناطق المتخلفة التى نجمت عن رحيل الطبقات المتوسطة والعليا إلى مناطق أخرى جديدة، بسبب

اتجاه المهاجرين من الريف للإقامة بها فى ظل ظروف اجتماعية واقتصادية متدنية ويمارسون أساليب حياة متخلفة نسبياً، الأمر الذى جعلهم محل كراهية من قبل السكان الأصليين لتلك المنطقة، مما قد ينشأ عنه مواقف صراعية بينهما، وينتج عنها أن تترك الأسر الحضرية الأصلية المنطقة كلها شعوراً منهم بأن المعيشة بها لم تعد تتفق ومكانتهم ومراكزهم الاجتماعية، وبالتالى لم يبق بالمنطقة سوى هؤلاء النازحين الذين يعيشون فى عزلة عن عناصر الثقافة الحضرية مما يتولد عنه شعورهم بالفشل وخيبة الأمل، وبالتالى ينتج عن ذلك مشكلات الانحراف والجريمة.

الشكل الثالث: وتتضمن المناطق المتخلفة شكل ثالث ينشأ نتيجة لعمليات التحول والانتقال التى تحدث فى مناطق الأعمال الرئيسية والمصانع، حيث تتحول المناطق المتاخمة لها إلى مناطق خدمات يقدمها الأهالى للعاملين بهذه المصانع والأعمال، الأمر الذى يدفع كثيراً ممن يسعون للحصول على فرصة عمل للإقامة بتلك المناطق وممارسة بعض الأعمال الهامشية، وما تلبث مثل هذه المناطق حتى تزدحم وتتنامى مكونة بؤراً انحرافيه وخلايا إجرامية، ويأخذ الفساد والتحلل الفيزيقى والاجتماعى طريقة إليها.

٢- انماط الإسكان العشوائى:

إذا كانت المناطق المتخلفة تتسم بتدنيها المادى والاجتماعى، فإنه قد تم العرض من خلالها لطبيعة السكن والعلاقات الاجتماعية بين السكان والأنماط الانحرافية التى يفرزها هذا المناخ الاجتماعى المتدنى، أما عن أنماط الإسكان العشوائى فإن المقصود

من عرضه هذه الجزئية بيان الكيفية التى تتم بها الإقامة لعدد غير قليل من سكان المجتمع فى مصر، إلا أن ظاهرة الإسكان العشوائى ليست محلية، أى يتسم بها المجتمع المصرى فحسب، وإنما هى ظاهرة عالمية، فهى توجد فى كثير من الدول العالم، بالرغم من اختلاف مسمياتها، وإن كان المجتمع المصرى ينفرد بنمط مميز عن بقية الأنماط الأخري وهو إسكان المقابر.

وتبدوا أنماط الإسكان العشوائى شديدة الاختلاف فيما بينهما ومتباينة المظاهر إلى حد يجعل من تصنيفها إلى فئات أمراً صعباً، فعلى سبيل المثال، فإن السكن غير الشرعى فى مقابر القاهرة يختلف ولا شك عن الآزوتيا Azoteas تلك الملاجئ التى تحتل أسطح العمارات فى بيرو، وهذان يختلفان عن خانات القوافل القديمة فى عمان عاصمة الأردن، وعن سكان أرصفة الشوارع فى كلكتا.

فالسمات العامة ليست واحدة فى كل هذه الأنماط فيما يتعلق بالحجم والموضع وبالكثافة وبمعدل النمو وبطبيعة الأراضى وأشكال البناء وبمدى توافر المرافق والخدمات، كما أن السمات الاجتماعية للسكان تختلف من نمط إلى آخر من نواح عديدة كدرجة التجانس ومدى طموح السكان وحراكهم المهنى والجغرافى، ومن ثم يمكن القول بأن هناك انماطاً مختلفة من الإسكان العشوائى لكل منها خصائصها التى تنبع من ظروف سكانها والبيئة المحيطة بهم، وفيما يلى سنعرض لبعض من أنماط الإسكان العشوائى فى المجتمع المصرى:

<u>-إسكان العشش:</u>

هو نمط متدنى من أنماط الإسكان العشوائى وينتشر فى الأحياء الحديثة والقديمة على حد سواء، وفى الأطراف وقلب المدينة، ويعبر عن واقع التناقضات والفوارق بين الطبقات، كما أنه يشوه النفس البشرية لساكنيه.

والعشة هى عبارة عن كوخ من الخشب أو الصفيح أو الكرتون أو قطع القماش مقامة فى الشوارع أو فى حرم الترع والمصارف أو على ضفاف نهر النيل أو على طول محاور السكك الحديدية أو المناطق الأثرية وأراضى الوقف أو بجوار مساكن الإيواء المؤقت أو بجوار المناطق الصناعية، وتتكون العشة من حجرة واحدة ضيقة تستعمل للنوم وتناول الطعام والاستحمام واستقبال الضيوف وتربية الدواجن، وأحياناً تستخدم مبيت للحيوانات.

وقد يصل حجم الأسرة بها إلى أكثر من ستة أفراد، وبذلك تنعدم الخصوصية بين أفراد الأسرة المقيمين بها، ومعظم سكان العشش يستعملون الكيروسين فى الإضاءة، ويجلبون المياه من المساكن المجاورة أو من المساجد ويتم تخزينها فى أوعية كبيرة لاستعمالها فى الأغراض المختلفة.

ونظراً لأن غالبية سكان تلك العشش يلتحقون بأعمال هامشية أو أعمال ذات دخل منخفض، فإنهم يعانون ظروف معيشية سيئة تؤدى إلى انتشار أنماط مختلفة من الإنحراف والجريمة بينهم.

<u>- أسكان القبور:</u>

ينتشر هذا النمط من الإسكان فى مدينة القاهرة دون غيرها من المدن فى العالم بصفة عامة والمدن الآخرى بمصر بصفة خاصة، وربما يرجع ذلك لكونها عاصمة الدولة ومنطقة جذب

للسكان من جميع المحافظات، مما أدى إلى تزايد الكثافة السكانية بها وتفاقم مشكلاتها الإسكانية.

وقد ساعد هذه الظاهرة نمو بعض أطراف المدينة فى اتجاه منطقة المقابر، بالإضافة إلى أن التخطيط الهندسى والمعمارى لمعظم مقابر مدينة القاهرة يجعل منها مكاناً ملائماً للسكنى الآدمية، حيث الأحواش يحتوى كل منها على غرفة أو أكثر لاستقبال الزوار ومساحة خالية مفتوحة تصلح لأغراض المعيشة المتنوعة، تلك الأحواش تقع على شوارع طولية وعرضية مستقيمة بشكل يسهل من حرية الحركة والسير فيها، وعلى الرغم من ذلك، فهى أحسن حالا من إسكان العشش، لكونها مقامة بالطوب ولها جدران قوية وأسقف تمنع المطر ومساحتها أكبر من العشش وتدخلها الشمس والمياة والكهرباء، مما يجعلها بيئة صالحة للسكن بشكل أفضل نسبياً عن غيرها.

وحيث طبيعة السكان الذين يقيمون فى هذا النمط من الإسكان، فيمكن تقسيمهم إلى أربعة أقسام، فمنهم من يقيمون بحكم المهنة مثل الترابية والخفراء، ومنهم الذين اضطروا للسكن فيها بسبب الإخلاء الإدارى، وآخرون ممن يؤجرون الأحواش الكبيرة بمقابل، والفئة الأخيرة من بين سكان المقابر من المنحرفين وتجار المخدرات والخارجين عن القانون.

-إسكان الإيواء:

وهو أحد أنماط الإسكان العشوائى المقنن، وذلك لأن الدولة هى التى قامت بتوفيره لمن فقدوا مساكنهم، فقد اقيم كحل مؤقت لإيواء من لا مأوى لهم، إلا أنه ومع تفاقهم الأزمة الإسكانية، فإن

ساكنى هذا النمط يرفضون الرحيل عن هذه المساكن ويبقون فيها لفترات طويلة، قد تصل إلى أكثر من عشرين عاماً، ويرون أنها سكن دائم لهم.

وينتشر إسكان الإيواء فى معظم محافظات مصر، ويأخذ أشكالا متعددة حسب طبيعة وظروف كل منطقة، فقد تكون عبارة عن بلوك واحد دور أرضى مكون من حجرات مساحة كل منها ٣× ٣ متر، وبها باب وشباك على الشارع ومسقوفة بالاسبستوس المعرج، وفى كل بلوك دورتان مياة فقط لكل حجراته، ولكل أسرة حجرة واحدة تقيم فيها.

أحياناً يأخذ الشكل المعدنى حيث يتكون من هناجر من الصاج المعرج بكل منها أربع وحدات سكنية، وهذا النوع يضيف لسكانه مشكلة العزل الحرارى، وبالإضافة إلى المشكلات الأخرى، وفى بعض المناطق يأخذ شكل الحجرات الخشبية، وتتنوع أنماط أسكان الإيواء، ففى بعض الحالات يقام مبنى متعدد الطوابق مقسم إلى غرف منفصلة، ولكل أسرة حجرة واحدة، وفى حالات أخرى تقسم بدرومات العمارات إلى حجرات للإيواء.

وعلى الرغم من تعدد أنماط إسكان الإيواء، إلا أنها من الناحية التخطيطية والمعمارية لا توفر سبل الراحة أو المعيشة الملائمة لسكانيها، حيث تنعدم فيها خصوصية الأفراد سواء داخل الوحدات السكنية التى يتكون منها هذا النمط من الإسكان، وبالإضافة إلى فساد المناخ الصحى العام للمسكن نظراً لعدم التهوية والتشميس، وانتشار الرطوبة، كما تنتشر بها الأمراض والانحرافات

الاجتماعية، ويعتبر سكان الإيواء هامشيين بالنسبة لسكان المنطقة المحيطة بهم ولا يمثلون جزءا من النسيج الاجتماعى لها.

- الاسكان المشترك:

هو نمط شائع بالمناطق السكنية القديمة، بل والجديدة فى أطراف المدن، حيث تقيم أكثر من أسرة فى شقة واحدة، تستقل كل منها بحجرة داخل الشقة، ويستخدم الجميع دورة مياة واحدة، وفى حالات كثيرة تكون دورة المياة بالطابق الأرضى لسيتخدمها سكان حجرات كل الأدوار، وإن كان هذا النمط أفضل حالا من العشش، إلا أن البعض منها يخلو من وجود مياه الشرب أو الكهرباء، والبعض الآخر مبنى بالطوب ومسقوف بالأعواد الخشبية وآيل للسقوط، مما يمثل شرياناً يغذى ويزيد من سكان العشش والأكواخ نتيجة لازدياد انهيار المنازل القديمة.

- أسكان القوارب:

هو نمط من الإسكان حيث تقيم أسرة كاملة فى قارب بالنيل تأكل وتشرب وتنام وتستقبل الضيوف، ويعيشون حياة شديدة القسوة ومستمرة صيفاً وشتاءاً، ويعتمدون على صيد الأسماك وبيع حصيلتها وشراء احتياجاتهم المعيشية المختلفة، وهذا النمط ينتشر فى النيل بجوار شاطئ مدينتى القاهرة والجيزة، وبالمناطق الراقية بهما، حيث ينتشر غالباً النوادى والفنادق الكبرى، مما يشوه الشكل الفيزيقى للطبيعة الحضرية الراقية.

إسكان الدكاكين:

نظراص لازدياد أزمة الإسكان، فقد لجأ المسئولون فى بعض الأحياء إلى تسكين بعض الأسر فى الدكاكين المقامة بالعمارات السكنية، ورغم أنها بدون فتحات تهوية، وليس بها مياة ومعظم أبوابها من الصاج المعوج بما يعنى ضرورة إغلاقها كاملة بما يمنع التهوية ولا يتناسب مع الطبيعة البشرية وكرامة الإنسان، وداخله تقوم الأسرة بممارسة وظائفها كاملة فى هذا الحيز الضيق المحدود حيث تنام وتأكل وتشرب وتستقبل الضيوف، وفى بعض الأحيان يستخدم للعمل والمعيشة فى وقت واحد.

<u>إسكان مداخل العمارات:</u>

تحت ضغط ظروف الإسكان، لجأت بعض الأسر إلى السكنى تحت السلم فى بعض العمارات، لأن ذلك لا يكلفهم سوى ساتر خشبى به باب لإغلاق قبوة السلم، وربما يكون ذلك أفضل وأقل تكلفة من إقامة عشة من الخشب، ومن بينهم من هم أوفر حظاً إذا ما اتصلوا بالمناور حيث يقيمون بها دورات مياه، ومساحة القبوات رغم ضيقها، إلا أن ساكنيها يكيفون أنفسهم على الإقامة فيها ومزاولة وظائفهم الحياتية فى هذا الحيز الضيق.

المناطق العشوائية

أولاً: ما هية المناطق العشوائية:

لقد تردد مصطلح "مناطق عشوائية" بكثرة فى الآونة الأخيرة لوصف عدد ليس بقليل من المناطق السكنية التى نمت كنتاج للتوسع غير المخطط للعمران، وهي تلك التى يطلق عليها العشش والأكواخ التى يقيمها الأفراد بجهود ذاتية وتتناثر على الأراضى الزراعية أو فى أى مكان فضاء داخل المدينة، وتارة أخرى يطلق هذا

المصطلح على مناطق سكنية كاملة قامت دون الحصول على ترخيص رسمى.

وإذا كانت العادة قد جريت على أن تعبير مبانى الإسكان العشوائى توحى بمستوى منخفض فنيا، بل واجتماعيا واقتصادياً أيضاً، حيث يشير إلى نمط إسكان يضم ذوى الدخول المنخفضة، ويتصف بمستوى معيشى متدنى، إلا أنه مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها السنوات الأخيرة ظهرت شرائح جديدة لها من الإمكانات المادية ما يسمح لها ببناء العمارات متعددة الطوابق.

وبهذا فإن مفهوم الإسكان العشوائى قد استع ولن يقتصر على الإسكان المتدنى، وإنما شمل أيضاً الإسكان الحديث الذى أقيم بدون ترخيص رسمى أو مخالف القوانين الإسكان، ومن ثم أصبحت المناطق العشوائية تضم قطاعاً عريضاً من الإسكان، وقد تعددت تعريفات المناطق العشوائية وذلك وفق اختلاف الاهتمامات والتخصصات العلمية للباحثين المهتمين بدراسة هذه المناطق. وفيما يلى سنعرض لبعض من هذه التعريفات:

- المناطق العشوائية هى التجمعات السكنية التى اقيمت على أطراف المدن، فى غيبة التخطيط السليم للامتداد العمرانى لكل مدينة، وهذا ناتج عن هجرة العمالة من الريف إلى المدن بغرض البحث عن فرص عمل أو حياة أفضل، الأمر الذى يدفعها إلى إنشاء مأوى سكنى دون أى اعتبارات أخرى.
- وعرفت بأنها المناطق التى أقيمت مبانيها عن طريق الأفراد وبالجهود الذاتية بدون أى تخطيط مسبق ودون وجود

ترخيص لها ومخالفة لقوانين تقسيم الأراضى وقوانين الحفاظ على الأراضى الزراعية، وتنشأ وفق احتياجات الأفراد دون الرجوع إلى الجهات المسئولة، كما أنها لا تتمتع بالحد الأدنى من المرافق وتنعدم بها كافة أنواع الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، ولا يوجد بها أى فراغات عامة أو مسطحات خطراء.

- كما عرفت بأنها المناطق التى يتدنى فيها المستوى والراحة البيولوجية والنفسية والروحية للإنسان ويتزايد بذلك أو يحدث بالتداعى الزمنى، وهى اما مناطق بناها المهجورون من الريف إلى المدن عشوائيا، وبدون تخطيط وبطرق غير قانونية وسيئة التصميم والتنفيذ، وإما أحياء سكنية أقيمت كمشروعات حكومية لإسكان ذوى الدخل المحدود أو الإسكان الشعبى، وتعرضت للتدهور بالتعديلات الخارجية والداخلية من سكانها.
- وكذلك عرفت بأنها مزيج غير متجانس، لإسكان غير مرخص، لمناطق محرومة من الخدمات الأساسية والمرافق، وتنتشر بها القمامة والورش والمخازن.
- ويقصد بها أيضاً ذلك النمو العمرانى غير الخاضع لرؤية تخطيطية شاملة، ولم تتوافر له المساندة القانونية.

ومن خلال ما سبق عرضه من تعريفات للمناطق العشوائية يتبين أن الإسكان العشوائى هو ذلك القطاع من الإسكان الذى لجأ إليه الأفراد كأحد الحلول لمشكلات الإسكان القائمة، وقد أكدت معظم التعريفات على أنه نمط سلبى وغير قانونى.

فقد جاء فى غالبية التعريفات أنها مناطق أنشئت مبانيها بشكل غير قانونى، وبدون تخطيط، وكان الدافع على إقامة المساكن بها، هو دافع توفير المأوى دون النظر لأى اعتبارات أخرى وذلك حسبما يتضح من التعريف الأول، أما التعريف الثانى فقد ابرز أن تلك المناطق أقيمت مبانيها عن طريق الأفراد وبالجهود الذاتية وبدون ترخيص ودون الحفاظ على الأراضى الزراعية.

وإذا كان هذا التعريف يؤكد كغيره من التعريفات الأخرى على أن تلك المناطق أقيمت بالجهود الذاتية، وبدون ترخيص أو تخطيط مما أدى إلى عشوائيتها، فإن التعريف الثالث، يرى أن النمط العشوائى لم يقتصر على الإسكان الذى أقيم بمعرفة الأفراد وإنما شمل أيضاً الإسكان الذى أقيم من قبل الحكومة كمشروعات إسكانية لذوى الدخل المحدود أو ما سمى بالإسكان الشعبى، وذلك من خلال قيام السكان بإجراء بعض التعديلات الخارجية والداخلية عليها، مما أدى إلى تدهورها وعشوائيتها، بالإضافة إلى تدنى مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية ومختلف الخدمات الأخرى فى تلك المناطق، أما التعريف الرابع فقد ركز على أنها خليطا غير متجانس يحوى أنماط كثيرة من الإسكان غير المرخص، مما يوضح أن المنطقة العشوائية قد تحتوى على نمط محدد من أنماط الإسكان، كما يمكن لها أن تشمل على أكثر من نمط للإسكان العشوائى. ثم جاء التعريف الخامس وأكد على أن تلك المناطق قد نشأت بدون رؤية تخطيطية شاملة ولم تتوفر لها المساندة القانونية.

ومن مجمل التعريفات السابقة للمناطق العشوائية، يتبين أنها جاءت معبرة تعبيراً صادقاً عن واقع تلك المناطق، وإن اختلفت

فـى مضـمونها، فـإن ذلـك يرجـع لتبـاين تخصصـات ووجهـات نظـر الباحثين والدراسين فى هذا المجال. وعليه فإن هذه ا لمناطق بما تحويـه من تبـاين فـى بنيتهـا الفيزيقيـة ونشـأتها فـى غيبـة القـانون والتخطـيط، وافتقارهـا لأبسـط وأهـم المرافـق والخـدمات التـى لاغنـى للإنسـان عنهـا، إلـى جانـب تبـاين المسـتويات الاقتصـادية لسـاكنيها وثقافتهم الفرعيـة، فإنهـا تحتـوى علـى أنمـاط من الإسكان المتبـاين. وفيما يلى سنعرض لهذه الأنماط:

- **السكن الفوضوى:**

وهـو إسـكان أقـيم بغيـر حقـوق ملكيـة واضـحة علـى أرض فضـاء، سـواء مملوكـة للدولـة أو للأفـراد، داخـل الحـدود الإداريـة للمدينة، وبالرغم من أنـه مبنـى بطريقـة جيدة، إلا أنـه بدون ترخيص مسـبق مـن السـلطات المحليـة المختصـة ولـم تـراع فيـه تقسـيمات المنطقة.

- **السكن المشوه:**

وهو يعنى ذلك الإسكان الذى بنـى بمواد ثابتـة أو غير ثابتـة وفـى أمـاكن غيـر معدة للبنـاء داخـل المدينـة، ولـم تـراع فيـه شـروط الصحة العامة، وخالى من الخدمات، ولم يشوه الشكل العام للمدينـة فقـط، وإنمـا يـنعكس ذلـك التشـوية علـى الحالـة النفسـية والوضـع الاجتماعى للمقيمين فيه.

- **الإسكان الهامشى:**

ويقصد به الأماكن غير المعدة أصلا للسكن ولكنها مشغولة بالنـاس، مثل المخـابئ والدكاكين وأحواش المساجد والأمـاكن الأتربـة والجراجات والفرغات تحت السلالم وفوق أسطح المنازل.

- **المناطق العشوائية:**

من وجهة نظر الباحث "تجمعات سكنية نشأت بدون تخطيط مسبق وبشكل غير قانونى وتحوى أنماطاً من السكن الفوضوى، والمشوه، والهامشى، وتفتقر إلى معظم المرافق والخدمات وينتمى سكانها إلى ثقافات فرعية متعددة ويتسم غالبيتهم بتدنى المستوى الاقتصادى والاجتماعى وتنتشر بها بعض صور الانحراف الاجتماعى".

ثانياً: عوامل تكوين المناطق العشوائية:

تعد مشكلة الإسكان من أهم المشكلات التى تواجه الدول النامية ومنها مصر، ونظراً لعدم كفاية الإمكانات الاقتصادية لحل تلك المشكلة على المستوى القومى، فقد شاعت عمليات التنمية غير الرسمية فى هذا المجال من خلال البناء العشوائى الذى يقوم به الأفراد بدون تخطيط أو دراسة جديدة.

وترجع مشكلة المناطق العشوائية إلى بدايات القرن العشرين مع التوسع العمرانى السريع للمدن الكبرى فى مصر، ومع توافر فرص العمل فى هذه المدن نتيجة تمركز المصالح الحكومية فيها وظهور العديد من الصناعات الجديدة بها، فقد أدى ذلك إلى زيادة هجرة الأفراد من الريف إلى تلك المدن سعياً وراء الحصول على فرص عمل لهم.

وقد ازدادت حدة تلك المشكلة فى أوائل الستينات نتيجة هجرة العمالة واستيطانها بوضع اليد على الأراضى المملوكة للدولة بجوار الوحدات الصناعية والإنتاجية، مثل منطقة حلوان بسبب إنشاء مصنع الحديد والصلب، وكذلك منطقة الناصرية بأسوان التى

ظهرت نتيجة لاستيطان العاملين فى السد العالى، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وإذا كان الإسكان العشوائى فى مصر قد بدأ مبكراً، إلا أن التدهور فى البيئة العمرانية الحضرية لم يظهر إلا مع بداية الستينات من هذا القرن، وذلك مع ظهور مشكلة الإسكان بصورة عامة، حيث بدأت الهوة تتسع بين الطلب على المساكن والمعروض منها بسوق الإسكان، كما تفاقمت المشكلة فى منتصف السبعينات، حيث أدت الهجرة إلى دول النفط العربية، وتبنى سياسة الانفتاحية الاقتصادى فى مصر خلال تلك الفترة، إلى حدوث تحولات اجتماعية واقتصادية كان لها الأثر الواضح فى مختلف نواحى الحياة بما فيها قطاع الإسكان، حيث أقبل العديد من العائدين من الدول النفطية إلى جانب بعض الشرائح الاجتماعية الأخرى إلى الاتجاه إلى استثمار رأس مالهم فى قطاع الأعمال والتشييد، بهدف تحقيق أعلى عائد من هذا المجال، الأمر الذى ساهم بفعالية فى تنامى المناطق العشوائية، وعليه سنعرض لكيفية تكوين تلك المناطق من خلال ثلاث عوامل وهى:

- العوامل الاجتماعية. -العوامل الاقتصادية. - العوامل الإدارية.

* العوامل الاجتماعية:

تعد هجرة العمالة من الريف إلى الحضر بحثا عن فرص العمل، أو رغبة فى التمتع بالخدمات المتوافرة فى المدينة من أهم العوامل التى ساعدت على تكوين وانتشار المناطق العشوائية بالمجتمعات الحضرية، ففى ظل تزايد الهجرة الريفية الحضرية الوافدة إلى المدينة سواء من المتعطلين أو محدودى الدخل، بما يزيد عن

القدرة الاستيعابية للمدنية، فقد قام البعض بوضع أيديهم على أراضى قد تكون مملوكة للدولة أو للأفراد، وبعيدة عن العمران، وقاموا بالبناء عليها بطريقة عشوائية ودون الحصول على ترخيص من السلطات الإدارية المختصة، ودون مراعاة لأسس التخطيط السليم.

وبالرغم من أن هذا النمط من الاسكان قد وفر المأوى لتلك الفئة من أصحاب الدخول المنخفضة إلا أن واضع اليد Squatter يظل فى قلق وخوف من تدخل السلطات العامة لأنه لا يملك أى سند قانونى يضمن له الاستقرار فى السكن، كما أن الزيادة السكانية المطردة لسكان المدن قد تدفع البعض من سكانها- وخاصة أولئك الذين لا يستطيعون التكيف فى الأحياء المقيمين بها نظراً لتدنى المستوى الاجتماعى والاقتصادى لساكنيها- إلى إقبالهم على الإقامة فى هذه المناطق.

هذا إلى جانب تنامى سكان بعض القرى المجاورة للمدنية وما ينتج عنه من امتدادات عمرانية أدت إلى التحام تلك المناطق الريفية بالمدن، وتحت الضغوط الشعبية والسياسية يتم ضم هذه القرى إلى كردیون المدن بكل ظروفها وخدماتها غير الملائمة لتصبح من المناطق العشوائية داخل المدنية، وينتج عن ذلك ازدياد العبء الملقى على مختلف الخدمات بها.

ومن العوامل الاجتماعية لانتشار المناطق العشوائية ايضا، أن السكان الأصليين لبعض الأحياء التى كانت يوما ما من المناطق الراقية، ونظراً لقدمها وتهدم مبانيها، قاموا بتركها إلى مناطق أخرى، بمرور الوقت حل محلهم سكان أقل دخلاً، ويؤدى الإهمال المستمر إلى تدهور الحى حتى يصل إلى حالة متخلفة من ناحية المرافق

والطرق والمساكن والخدمات، بالإضافة إلى التخلف الثقافى الذى يتميز به هؤلاء السكان الجدد وما يحملون من عادات وتقاليد وقيم تشجع على زيادة الإنجاب، دون مراعاة لظروفهم الاقتصادية، وبالتالى فإن معدل التزاحم السكانى يزداد فى تلك المناطق وتنتشر أنماط مختلفة من السلوك الانحرافى.

* العوامل الاقتصادية:

كان للزيادة الطبيعية للسكان، إلى جانب الهجرات الريفية الوافدة للمدن، وعدم تمكن الدولة من توفير المساكن اللازمة التى تستوعب تلك الزيادة المستمرة فى سكان الحضر بصفة خاصة، وفى ظل زيادة أسعار أراضى البناء وظاهرة تملك الوحدات السكنية، أن توجه طالبوا السكن من الطبقات الفقيرة والمتوسطة إلى هوامش المدن للإقامة بها، حيث إن ذلك يمكنهم من الحصول على المسكن المناسب لظروفهم الاقتصادية المحدودة.

ولقد ازدادت المناطق العشوائية فى النمو عندما قام بعض ملاك الأراضى الزراعية المجاورة لبعض القرى والمدن بيع أراضيهم للمواطنين أو لتجار الأراضى الذين قاموا بدورهم بتقسيم هذه الأراضى وبيعها للأفراد لبناء مساكنهم عليها لمواجهة أزمة السكن التى تفرضها الزيادة السكانية عليهم.

كما أدت سياسة الانفتاح الاقتصادى إلى حدوث حراك اقتصادى لبعض الشرائح الاجتماعية من سكان المجتمع، الأمر الذى أسهم بفعالية فى اتجاههم نحو الاستثمار العقارى فى بناء المساكن لتحقيق أعلى ربحية من هذا المجال، فى مثل هذا المناطق مما ساعد على نموها وتمددها، حيث التقت رغبة المهاجرين من الريف

إلى المدن والباحثين عن مأوى لهم مع رغبة هؤلاء الملاك الساعين إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، وساعد ذلك على نشأة ونمو المناطق العشوائية بشكل يمكن أن يوصف بأنه انفجار حضرى غير مخطط.

وعليه يمكن تقسيم السكان فى إطار العوامل الاقتصادية إلى ثلاث فئات ساهمت فى تكوين هذه المناطق وهى كما يلى:

- صغار المستثمرين: وهم فى الغالب من العائدين من سوق العمل العربى بمدخراتهم المحدودة ولم يستطيعوا الدخول فى سوق الاستثمار الرسمى نتيجة لارتفاع اسعار الأراضى ووجود أعباء ضريبية وإدارية لا تتوافق وحجم مدخراتهم، وبالتالى فإن مجال الإسكان العشوائى هو أنسب المجالات الاستثمارية بالنسبة لظروفهم.
- صغار المقاولين: وهم فى الغالب غير مسجلين وقادمين من الأقاليم الطاردة للعمالة، وقد وجدوا فى إسكان المناطق العشوائية فرصة لهم للعمل وتحقيق كسب مادى دون الاهتمام بقواعد وأصول البناء لعدم دراية أصحاب المنازل أو قلة خبرتهم فى هذا المجال.
- السكان محدودى الدخل: غير القادرين على الحصول على وحدة سكنية فى القطاع الرسمى للبناء نتيجة ارتفاع اسعارها بالنسبة لمعدلات دخولهم، وقد كان شراء قطعة أرض فى المناطق العشوائية هو أنسب الحلول لمشكلتهم الإسكانية.

ومما سبق يمكن القول إن الانتشار العمرانى غير المخطط، على الرغم من سلبياته التى بدت تتفاقم، إلا أنه ساعد فى حل مشكلة الإسكان لقطاع عريض من الأسر، فى وقت حاولت فيه

الدولة جاهدة أن تقدم الوحدات السكنية المطلوبة، ولكن دون جدوى نظراً لقلة الإمكانات وزيادة الطلب على السكن المترتبة على الزيادة السكانية عامة وفى الحضر بصفة خاصة.

* العوامل الإدارية:

هناك بعض العوامل الإدارية التى ساعدت على نشأة وتكوين المناطق العشوائية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وإن بدت تلك العوامل فى ظاهرها أنها ذات تأثير قليل على تلك المشكلة، إلا أنه بمرور الوقت، فقد أدى عدم الاهتمام بتنفيذ بعض قليل على تلك المشكلة، بتنفيذ بعض الإجراءات الإدارية إلى ازدياد حجم تلك الظاهرة، وامتداد آثارها السلبية بما يقلق القائمين على السياسة الاجتماعية وذوى القرار فى العمل على إيجاد الحلول التى من شأنها ارتقاء هذه المناطق، وفيما يلى نعرض لبعض منها:

- من أهم العوامل التى أدت إلى انتشار وتكوين المناطق العشوائية عدم اتباع الأسلوب التخطيطى الشامل للنمو العمرانى المتوقع مستقبلا فى المدن المصرية وعدم تحديد وتخطيط الأماكن والمواقع التى يمكن أن تستوعب النمو الحضرى فى تلك المدن.
- إن غياب المتابعة الإدارية من قبل الأحياء والوحدات المحلية نحو تنظيم البناء والتشييد، وفى ظل الحاجة المتزايدة إلى الإسكان، فقد قام الأهالى بتوفير المساكن اللازمة لهم من خلال الاعتماد على أنفسهم وبشكل فردى، وذلك بالبناء فى أى مكان، وبأى شكل، ودون أى توجيه أو

إشراف، الأمر الذى أدى إلى انتشار العشوائيات بالشكل التى هى عليه الآن.

- أدى القصور فى تنفيذ التشريعات التى توجه وتنظم العمران فى مصر، وغياب دور الأجهزة التنفيذية فى متابعة الخطط بسبب عدم خبرة بعض مهندسى التنظيم أو العجز فى إعدادهم أو الانحرافات من بعضهم، إلى جانب عدم وجود العقوبات الرادعة- آنذاك- للمخالفين، الأمر الذى ترتب عليه كثرة المخالفات وعدم اكتراث الأهالى بهذه القوانين.
- إن الاشتراطات البنائية الواردة بقوانين تنظيم المبانى وتقسيم الأراضى الفضاء، واشتراطات شديدة وقاسية، حيث لا تسمح للمالك بالاستفادة الكاملة من قطعة الأرض التى يمتلكها، كونها تنص على ترك ثلث أرض التقسيم للشوارع والحدائق، مما أدى إلى مخالفة الغالبية العظمى من الأهالى لهذه الاشتراطات، هذا إلى جانب بعض التعقيدات المكتبية فى استخراج التراخيص، وتعدد الجهات التى يجب الحصول على موافقاتها للبناء، إضافة إلى ارتفاع رسوم التراخيص بما يرهق صغار الملاك، الأمر الذى ساهم فى العدول عن اتباع الطرق الشرعية فى البناء، واللجوء إلى البناء المخالف، والذى أفرز فى جملته المناطق العشوائية.
- أدت القرارات الإدارية بضم المناطق السكنية التى بنيت فى الأراضى الزراعية إلى كردون المدينة إلى ارتفاع أسعارها، مما شجع الفلاحين على تقسيم الأراضى وبيعها للبناء عليها.

- أن تعدد الجهات المالكة لأراضى الدولة، أدى إلى شيوع المسئولية والتهاون فى تنفيذ إزالات المبانى المخالفة وتركها بدون أى رادع أو ضابط.
- أن تهاون المحليات فى تنفيذ بنود عقود تأجير وتمليك العقارات والمساكن الشعبية، أدى إلى قيام الأهالى بإدخال بعض الإضافات على نموذج المبانى الخاصة بالإسكان الشعبى أو الاقتصادى، الأمر الذى أدى إلى تشويهها وانخراطها ضمن أنماط الإسكان العشوائى، هذا إن لم تكن هذه العقود خالية من شرط جزائى لكل من يخالف هذا النموذج أو لم تتضمن عقوبة رادعة للخارجين عليها.

ثالثاً: خصائص المناطق العشوائية:

يقصد بالخصائص مجموعة من السمات ومفردها سمة، وتعنى المظهر الثابت نسبياً من مظاهر السلوك، أى ترتبط السمة بنوع واحد من المواقف أو المعايير الاجتماعية، كإطلاق سمة الأنانية أو الشجاعة.. الخ، على شخص معين، وفى إطار التعرف على خصائص وسمات المناطق العشوائية، فإن الباحث سيعرض للخصائص والسمات العمرانية والبيئية لهذه المناطق، وكذلك الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكانها.

أ- الخصائص العمرانية والبيئية:

تتسم عمليات العمران داخل التجمعات العشوائية بالبعد عن القواعد والأصول الفنية للبناء، نظراً لأن صاحب العقار المراد بنائه، غالباً ما يقوم بدور المقاول، فيشترى مواد البناء بمعرفته، ثم يستأجر صغار المقاولين أو الحرافيين للقيام بعملية بناء المسكن

بناء على إرشاداته وتوجيهاته، وتحت إشرافه بما يحقق له أعلى ربحية دون النظر إلى مدى ملاءمة الوحدات السكنية للإقامة بها أو توافر الشروط الصحية بها، وعليه يمكن إيجاز أهم الخصائص العمرانية والبيئية للمناطق العشوائية فيما يلى:

- تنتشر ظاهرة المسكن الردئ فى غالبية المناطق العشوائية، فالبناء لا يخضع لأى نوع من أنواع الرقابة، فهناك مخالفات للقوانين من حيث الارتفاع وتوفير المرافق والأفنية، وبالتالى تكون المساكن غير صحية.
- تتداخل المناطق السكنية مع الأنشطة التجارية والصناعية، كالمحلات التجارية والورش الحرفية والصناعات اليدوية.
- تنتشر فى هذه المناطق الأسواق المحلية ويعتمد معظمها على الشارع كوسيلة عرض ومكان للبيع ومزاولة مختلف المهن.
- تفتقر هذه المناطق إلى المساحات الخضراء والمفتوحة، وأماكن اللعب والترفية وعدم وجود أى متنفس للسكان وسط تكدس المبانى والمساكن، ويعد الشارع المكان الرئيسى للتوريح واللعب واللهو.
- تتسم شوارع وممرات غالبية هذه المناطق بالضيق، إلى جانب ارتفاع المبانى بها، الأمر الذى أدى إلى عدم وصول أشعة الشمس والهواء النقى إليها، بما يجعلها رطبة ومظلمة بشكل دائم، إضافة إلى خلوها من الصرف الصحى.
- إن ضيق الشوارع وتعرجها فى هذه المناطق يصعب معه وجود مسائل مواصلات داخلية، بالإضافة إلى عدم سيولة

المرور بما يسمح بمرور سيارات إطفاء الحريق أو إنقاذ المصابين فى أى كارثة وعدم التمكن من مطاردة المجرمين فى أوكارهم.

- تتسم هذه المناطق العشوائية بتدنى مستوى خدمات البينية التحتية أو انعدامها والمتمثلة فى الطرق ومياة الشرب والصرف الصحى والكهرباء، كما تتسم بانعدام أو عدم كفاية الخدمات التجارية والصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والأمنية والدينية والترويحية.

ب- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان:

إذا كانت الخصائص الفيزيقية والعمرانية للمناطق العشوائية تتسم فى غالبيتها بالتدنى والتباين العمرانى، فإن ذلك التباين ينسحب أيضاً على سكانها، من حيث عاداتهم وتقاليدهم، وثقافتهم الفرعية، حيث إنهم وفدوا إليها من مختلف المناطق الريفية، وكل منهم يحمل معه ثقافته من مواطنه الأصلى، إلى جانب تباين المهن التى يمتهنونها سواء كانت هامشية أو غير ذلك، وفيما يلى سنعرض لبعض هذه السمات:

- تنتمى الغالبية العظمى من سكان المناطق العشوائية إلى فئة العمالية التى يمكن أن توصف بأنها عمالة غير مدربة أو غير فنية، حيث إنهم وفدوا فى صورة هجرات ريفية حضرية، وليست لديهم خبرة إلا بأعمال الزراعة، الأمر الذى جعلهم يقبلون على الأعمال الحرفية والهامشية سواء فى قطاع الخدمات أو القطاع غير الرسمى.

- تتسم هذه المناطق بزيادة الكثافة السكانية والازدحام، نظراً لأنها تمثل المناخ المناسب لكل باحث عن فرصة عمل يفد إلى المدينة، وذلك لملاءمتها اقتصادياً لمستوى هذه الشرائح، الأمر الذى أدى إلى انتشار البطالة بصورة واضحة فى هذه المناطق، إضافة إلى أن معظم سكانيها يتسمون بتدنى المستوى التعليمى وتنشر الأمية بين السواد الأعظم منهم.
- زيادة معدل التزاحم فى الغرفة الواحدة لدى سكان هذه المناطق قياساً بالمناطق الحضرية التى تتسم بالرقى.
- انعكاس الثقافات الفرعية لدى الريفيين، من حيث إعلانهم لقيم الإنجاب، بما يميز هذه المناطق بارتفاع متوسط حجم الأسرة لدى سكانها بصورة ملحوظة، إذا ما قورنت بالأسر الأخرى التى تقيم بالمناطق الحضرية فى وسط المدينة.
- يسود فى هذه المناطق نمط الأسرة النووية، حيث الشباب لديهم دخول خاصة، ويتصرفون كوحدات اقتصادية مستقلة عن آبائهم بعد الزواج.
- يتسم سكان هذه المناطق بتغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة والتى تؤدى إلى تفكك المجتمع وتداعيه، وما ينتج عن ذلك من سلبية الأفراد وعدم مشاركتهم بشكل فعال فى رقى أمتهم التى يرون أنها لم توفر لهم سكنا آمناً يليق بهم.
- تتميز المناطق العشوائية بضعف العلاقات الاجتماعية بين غالبية سكانها، نتيجة للازدحام والاحتكاك اليومى، مما

يؤدى إلى كثرة المشاجرات العائلية والطلاق وتشرد الأحداث، وانتشار كثير من أنماط السلوك الانحرافى.

رابعاً: أساليب مواجهة النمو العشوائيى:

لقد أدت الزيادة المستمرة للسكان فى العالم بصفة عامة، وفى الدول النامية خاصة، وازدياد تيارات الهجرة المتدفقة من الريف إلى المدن إلى انتشار ظاهرة النمو الحضرى فى معظم مدن العالم، وإذا كانت الدول المتقدمة لديها من الإمكانات ما يجعلها تخطط لإنشاء المساكن لاستيعاب الزيادة السكانية ومواجهة مشكلات النمو الحضرى، فإن المشكلة تمكن فى الدول النامية، حيث تعانى من ارتفاع فى معدل الزيادة السكانية، وقلة فى الإمكانات المادية التى تفى باحتياجات السكنية لهم، ويمكن القول إن مواجهة ظاهرة النمو العشوائى بالمدن تتطلب نوعين من الحلول احداهما علاجية والأخرى وقائية، وفيما يلى سيعرض الباحث لكل منها:

١ – الحلول العلاجية:

لقد أخذت الحلول العلاجية لمشكلات النمو العشوائى بعداً سطحياً لا يمس جوهر المشكلة، فأصبح الاهتمام باعتماد ميزانيات مالية، لإمداد هذه المناطق بالمرافق وتشجيرها، وإيجاد مساكن بديلة لمناطق الإزالة، دون الاهتمام بالحل الجذرى للمشكلة، وقد تمثلت الحلول العلاجية فى الآتى:

- الإزالة وإعادة التعمير.
- التطوير والإرتقاء.

أ– الإزالة وإعادة التعمير:

وهذا ينطبق على المناطق التى لايجدى معها الحل والعلاج، فهناك أحياء قديمة ومتهالكة، ليس لها حل سوى الإزالة وإعادة التخطيط والتعمير، حيث إن معظم مبانيها آيلة للسقوط، وأى علاج لها خلاف ذلك سيكون باهظ التكاليف، ولن يحقق الحدود الدنيا لمتطلبات هذه المناطق، ولكن قبل اتخاذ أى قرار بإزالة أى مسكن، يجب أن توفر الدولة مسكن آخر لشاغله، ولذا يجب أن يشمل مشروع هدم وإزالة أى منطقة متخلفة برنامج لإعادة تسكين من ستزال مساكنهم، على أن تكون المساكن التى سينقلون إليها بإحجام مريحة وفى مواقع مناسبة بالنسبة لأماكن عملهم، أو تكون فى أماكن قريبة من المدن، وإلا فى الجماعات المتضرة، سوف ترفض الانتقال إليها وتفضل النوم فى العراء على الأرصفة بدلا منها، كما يجب توفير وسائل المواصلات إليها وتوفير المرافق ومختلف الخدمات.

أما بالنسبة لمناطق الامتدادات العمرانية العشوائية التى استخدمت فيها المواد المحلية، مثل الأحجار والطوب الأحمر، فإن عملية إزالة تلك المناطق تمثل إهدار للمال العام، والعلاج لها يجب أن يتم بوضع خطة تفصيلية لما يلزم لها من خدمات ومرافق عامة تتفاوت حسب درجة أولوية وأهمية النشاط، حيث إن إزالة تلك المناطق أمر صعب من الناحية السياسية، كما أن نقل السكان إلى أماكن أخرى أمر مكلف للغاية، كما أنه أمر مرفوض من غالبية سكان هذه المناطق الذين يفضلون الاستمرار والإقامة فى ذات الأماكن التى اعتادوا عليها، علاوة على أن نقلهم بعيداً عن أعمالهم سوق يقلل من قدرتهم على العمل والإنتاج التى هى أصلا محدودة.

ب- التطوير والارتقاء:

وهذا الأسلوب يتناسب مع المناطق التى تقبل التطوير وإعادة التخطيط والإمداد بالمرافق، فالإرتقاء هو أحد أساليب التخطيط الجيد، ليس فى مصر فقط، ولكن على المستوى العالمى، حيث أن نظريات التخطيط التى كانت تطبق على المستوطنات غير الشرعية أو المتهالكة مثل الإزالة أو الإحلال أو التجديد كانت لها آثارها الاقتصادية المرهقة، والارتقاء يعتبر فكر واقعى يحافظ على الكتلة العمرانية القائمة فعلا سواء كانت عشوائية أو قديمة باعتبارها ثروة قومية لها قيمتها الاقتصادية مع العمل على تنمية الجوانب الاجتماعية لسكانها.

ويجب أن يتم الارتقاء بالمناطق العشوائية من خلال خطان للتنمية يسيران بطريقة متوازية ومتوازنة، الخط الأول: يبحث عن سبل الارتقاء بالإنسان الذى يعيش فى هذه المناطق، عن سبل الارتقاء بالعمران والخدمات الأساسية والأبنية والمرافق لهذه المناطق.

فالهدف من الارتقاء هو تحسين الوضع إلى افضل منه على أن يتم بصورة متكاملة وعلى مراحل متناسبة مع الظروف القائمة، كما أن الخدمات يجب أن تتلائم والموارد والظروف الحضارية المحلية وذلك بالتنسيق مع الجهات المسئولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومحاولة تشجيع المشاركة الشعبية والجهود الذاتية، حيث إن مشاركة الأهالى فى برامج تطوير المناطق العشوائية أمر أساسى، وتجاهل رغباتهم واحتياجاتهم أمر مرفوض، ولذا ينبغى العمل مع الأهالى، وحثهم على التعبير عن مشاكلهم

وترتيبها حسب أولويتها، ومناقشة اقتراحاتهم بشأن هذه المشاكل وجديتها وفاعليتها وضرورة التزام السكان بالمساهمة فى الخدمات والمرافق التى يرغبون فيها.

وبالنظر للواقع المصرى من حيث تعدد المناطق العشوائية وكبر حجم هذه المشكلة وعدم توافر الإمكانات والتمويل المطلوب لتطويرها، فإن أسلوب الارتقاء بهذه المناطق هو أنسب الحلول وأكثرها ملاءمة، حيث يجب أن يتم الارتقاء بالنواحى العمرانية والبشرية على حد العمرانية يجب الاهتمام بالنبية الأساسية وتطوير الكتلة السكنية وتهذيبها، أما من الناحية العمرانية يجب الاهتمام بالبنية الأساسية وتطوير الكتلة السكنية وتهذيبها، أما من الناحية البشرية، فيجب الاهتمام بالتدريب المهنى للشباب المتسرب من التعليم حتى يتمكن من الحصول على فرص للعمل، وايضاً تشجيع التدريب التحويلى لخريجى الجامعات المتعطلين من المشروع الذى يكفل لهم حياة كريمة وينآى بهم عن انخراطهم فى الجماعات الانحرافية والعمل على جذب المرأة للمشاركة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مجالات لا تتعارض مع القيم والعادات والتقاليد القائمة فى تلك المناطق.

٢- الحلول الوقائية:

فى ضوء التحولات الاقتصادية التى تشهدها مصر الآن، يجب على الدولة أن تتخلى عن أسلوب القيام بتوفير كل شئ، ذلك، أن هذه الأسلوب، بالإضافة إلى أنه يفوق إمكانات أية دولة كبرى، إلا أن الأهم إنه يتعامل مع الأهالى على أنهم حشد عاجز يريد أن

يأخذ كل شئ دون أن يعطى شيئاً، مما يضيف من انتمائهم وقدراتهم على العمل والانتاج.

وتتمثل الحلول الوقائية لعلاج مشكلة العشوائيات فى توفير البنية الأساسية اللازمة لقيام أحياء سكنية فى مناطق غير زراعية، حتى لا تنمو المدن على حساب الرقعة الزراعية والعمل على تطافر جهود الأفراد مع الخبرة الفنية، حتى يمكن تحقيق توافقاً بين السكان ومساكنهم وتلافى أخطاء الإسكان العشوائى، ولعل ذلك يتسم من خلال إقامة مجتمعات جديدة ومخططة على الأراضى الصحراوية بزمام كل محافظة، وينتقل إليها سكان المناطق العشوائية والراغبين فى إيجاد المسكن، لتكون عبارة عن قرى إنتاجية صحراوية بديلة للقرى الريفية بحيث تكتفى ذاتيا من حيث المرافق والخدمات، والموارد الاقتصادية سواء كانت قائمة على الزراعة أو الصيد أو الصناعات الحرفية الصغيرة.

وتقوم فلسفة البديل المقترح على أساس توفير نمط من الإسكان يسمح بنمو المسكن الخاص المخطط وتحقيقه فى المدن الجديدة، فهذا النمط من الإسكان يعد اتجاهاً محبباً ومرغوباً لدى معظم الأسر سواء فى الدول المتقدمة أو النامية، وفى مصر أيضاً فإنه برغم ازمات الإسكان التى مرت بها فقد كان المسكن الخاص أحد الحلول المثالية التى يتبعها السكان ويتطلعون إليها، كما أن هذا النمط- المسكن الخاص- يتطور مع تطور الأسرة ونموها العددى والاقتصادى، ويمكن تحقيق ذلك النمط من الإسكان بالجهود الذاتية للسكان، وذلك من خلال شركة إسكان تملك التمويل والتخطيط وتخضع للقوانين وتطرح نمط المسكن الخاص وتحصل على التكاليف

من السكان بأقساط مقبولة السداد تناسب ظروفهم وإمكاناتهم الاقتصادية.

وعند تنفيذ هذا البرنامج المقترح تكون هذه المجتمعات الإسكانية الصحراوية مراكز جذب واستقطاب لسكان المناطق العشوائية المستهدف إزالتها، وأيضاً لاستيعاب الزيادة السكانية التى يتطلب الأمر توفير المساكن اللازمة لها، وعليه يمكن تحقيق عدة أهداف من وراء هذه الحلول أهمها:

أ- الاستفادة بسكان المناطق العشوائية من خلال قيامهم ببناء المساكن الخاصة بهم حسب النموذج العمرانى المعد لذلك، مما يؤدى إلى توفير فرص العمل لهم والمساهمة فى حل مشكلة البطالة، سواء من العمل فى بناء هذه المساكن أو إنشاء المناطق الصناعية فى هذه التجمعات السكانية المستحدثة.

ب- توفير المسكن الصحى الملائم، باتجاه الامتداد العمرانى المستقبلى بما يتناسب مع الظروف الاجتماعية للمنتفع، سواء كان ذلك بالنسبة لسكان المدن الكبرى أو تعميمه على جميع المحافظات.

ج – إقامة مجتمع انتاجى مخطط تتوفر فيه الخدمات والمرافق ويساهم فيه المنتفعين بجهودهم الذاتية، مما يزيد من انتمائهم للأرض الجديدة والارتباط بها.

د- خفض تكلفة بناء المسكن المقترح نتيجة للمساهمة بالجهود الذاتية واستخدام مواد البناء المحلية.

هـ- توزيع السكان على مختلف المناطق والحيلولة دون استعمال الأراضى الزراعية فى البناء والإسكان وضمان الاستفادة بها كأحدى ركائز الاقتصاد القومى.

الفصل السابع
التغير الاجتماعى والانحراف

الفصل السابع
التغير الاجتماعى والانحراف

إن الزيادة السكانية غالباً ما يتبعها زيادة فى أنماط السلوك الانحرافى والجريمة، بمعنى أنه كلما كان هناك إرتفاع كبير فى معدل المواليد فإنما يتبعه أيضاً توقع بزيادة معدل الانحراف والجريمة وانتشار أنماط مختلفة منها فى المجتمع وذلك من خلال طريقة احتكاك بعض الصغار بغيرهم ممن يمارسون الجريمة والانحراف ولا يهتمون بأن سلوكهم هذا يخالف قيم ومعايير المجتمع.

وتعد ظاهرة الانحراف الاجتماعى من أهم المشكلات التى تعانى منها المجتمعات على اختلافها سواء كانت متقدمة أم نامية، والملفت للنظر أن هذه الظاهرة فى تزايد مستمر وذلك على الرغم من الجهود التى تبذل من قبل المسئولين فى المجتمعات المحلية للحد منها.

ويشير الانحراف الاجتماعى إلى سلوك وتصرفات الأفراد غير الأسوياء ممن يعانون من مشكلات معينة وينظر إليهم المجتمع على أنهم منحرفون، أوأنهم يستشعرون ذلك فى أنفسهم، ويأتون انماطاً سلوكية منحرفة، ربما لتأكيد ذاتهم بإتيانهم من وجهة نظرهم، أو على أقل تقدير يرغبون فى لفت أنظار المجتمع إليهم، أو الانتقام بافعالهم هذه من آخرين فى المجتمع.

وهنا تساؤل يفرض نفسه حول ما هية الأفعال التى ينظر إليها على انها منحرفة؟ وللإجابة على ذلك يمكن القول بأن الجماعة الاجتماعية هى التى تخلق الانحراف بواسطة صنع القواعد التى ترى أن خرقها أو انتهاكها يمثل انحرافاً من جانب الأفراد، ولذلك

فإن المعيار الذى يحدد السلوك المنحرف يعد أمراً نسبياص يختلف من مجتمع لآخر، بمعنى أن المعايير التى تحدد السلوك المنحرف فى مجتمع ما، ليست بالضرورة أن تصلح لتحديده فى مجتمعات أخرى، فما يراه مجتمع أن سلوك منحرف قد يكون فى مجتمع آخر سلوك سوى، كما يختلف أيضاً معيار تحديد السلوك المنحرف من فترة زمنية لأخرى داخل المجتمع الواحد، وعليه يمكن القول بأنه إذا كان الانحراف الاجتماعى يعد ظاهرة عامة فى معظم المجتمعات فإنه يختلف باختلاف خصائص المجتمع وثقافته السائدة.

وهناك ثمة اختلاف من حيث التجريم بين كل من الانحراف بصفة عامة، والجريمة بصفة خاصة، فالانحراف يمثل سلوكاً خارجاً عن معايير الجماعة ويستهجنه المجتمع ولا يقبله أو يرضاه لأفراده، أما الجريمة فهى سلوك انحرافى معين يحدده القانون على أنه جريمة، وعليه فإن مفهوم الانحراف أوسع من مفهوم الجريمة، وذلك كونه يشمل أفعال وسلوكيات الأفراد التى تعد جريمة بحكم تجريمها القانونى، وأيضاً السلوكيات التى يرفضها المجتمع ولا يحاسب عليها القانون، وفى هذا الصدد سوف نعرض لتعريف الجريمة حتى يبين الفرق بينها وبين السلوك المنحرف.

إن للجريمة تعريفات متعددة سواء كان ذلك من الوجهة القانونية، أو الأخلاقية، أو الاجتماعية، فالجريمة من الوجهة القانونية هى كل عمل خارج سواء كان إيجابياً أو سلبياً نص عليه القانون وقرر له عقوبة إذا صدر بغير حق يبيحه وذلك عن إنسان مسئول أخلاقياً، بينما الجريمة فى مفهومها الأخلاقى فإنها تعنى ذلك السلوك المنطوى على المساس بالمثل العيا للمجتمع، وهى

المثل التى تكفل للجماعة بلوغ درجة الكمال الخلقى، أمام المفهوم الاجتماعى للجريمة فإنه يعنى أنها كل سلوك جدير بالعقاب سواء أعاقب الشارع الوضعى عليه أم لم يعاقب، ويعنى ذلك التعريف أن الجدارة بالعقاب هى ضابط الجريمة.

ومن مجمل مفهومات الجريمة التى تم ذكرها يتبين أن المفهوم الاجتماعى للجريمة يوسع دائرة الافعال المجرمة ويؤكد أنها تشمل الأفعال التى يعاقب عليها القانون وايضا التى لا يعاقب عليها، وبمطابقة ذلك مع الأفعال الانحرافية يتبين أن هناك شبه مطابقة ليست كاملة بين الانحراف الاجتماعى والجريمة بالمفهوم الاجتماعى، حيث أن الانماط الانحرافية منها ما يعاقب عليه القانون ومنها ما لا يعاقب عليه.

وفى الواقع أن انحراف الابناء غالباً ما يكون نتائج البيئة السيئة التى يعيشون منها، والصغير المنحرف هو ضحية الوسط الاجتماعى الفاسد الذى ينشأ فيه، فالقدوة السيئة للأسرة وترك الأبناء دون توصية تؤدى بهم إلى الانحراف، وتؤثر الظروف الأسرية تأثيراً كبيراً على سلوك الطفل واتجاه نحو العدوان، حيث إنه يميل دائماً إلى ملاحظة وتقليد من هم حوله سواء الآباء أو الأخوة أو الأنداد، ويجعل منهم نماذج يحتذى بها.

فالتنشئة الاجتماعية هى حجر الزاوية فى اكتساب الأفراد للقيم الاجتماعية المستحسنة ونبذ كل ما هو مستهجن من أفعال لا تتفق مع العقل الجمعى للمجتمع، وعليه فإن تعاظم مسئولية القائمين على التنشئة تأتى من زرعهم القيم الاجتماعية سواء كانت إيجابية أم سلبية فى الأبناء، ولكن هل كل القائمين على التنشئة

الاجتماعية ينتمون إلى مستوى ثقافى واجتماعى واقتصادى واحد؟ والإجابة على ذلك بالقطع هى النفى، وبالتالى فإن أثر ذلك التباين ينعكس على سلوك وتصرفات الأبناء تجاه المواقف المختلفة.

ويرى البعض أن الانحراف يزداد بين الغالبية العظمى ممن ينتمون إلى الطبقات الفقيرة التى تجعل فى بعض الأحيان- العدوان أسلوباً لحل مشكلاتهما، ولا ينسحب ذلك على الطبقات الفقيرة فحسب بل هناك البعض من الشرائح الاجتماعية الأخرى قد يلجأون إلى نفس الأسلوب، وفيما يلى سوف نعرض لماهية الانحراف الاجتماعى ومظاهره وأنواعه والعوامل التى تساعد عليه.

أولاً: ما هية الانحراف ومظاهره وأنواعه:

١-ماهية الانحراف: يرى "عبد الهادى الجوهرى" أن الانحراف الاجتماعى هو السلوك الذى لا يتماشى مع القيم والمقاييس والعادات والتقاليد الاجتماعية التى يعتمدها المجتمع فى تحديد سلوكية افراده، ويعنى أيضاً أنه ابتعاد عن المألوف فى التصرف وينتج عن الصراع بين الفرد وقيم معايير المجتمع الذى يعيش فى إطاره، ويعرف كذلك "بأنه ذلك السلوك الذى يتعارض أو يتصارع مع المستويات والمعايير المقبولة ثقافياً واجتماعياً داخل نسق أو جماعة اجتماعية، كما أنه عرف "بأنه سلوك ظاهر لا يتفق بل ويصطدم بقيم ومعايير المجتمع"، وفى تعريف آخر، "فإن الانحراف الاجتماعى هو انتهاك للتوقعات والمعايير الاجتماعية، والفعل المنحرف هو حالة من التصرفات السيئة التى قد تهدد الحياة نفسها.

ويرى البعض أن الانحراف الاجتماعى يعد خروجاً على حدود التسامح العام وانتهاك لقواعد ومعايير المجتمع.

ومن مجمل التعريفات السابقة لمعنى الانحراف يتبين أنها تتمحور حول خروج ذلك النمط السلوكى المنحرف على قيم وعادات المجتمع المتعارف عليها، بمعنى أنه انتهاك للتوقعات والمعايير الاجتماعية، ويمثل صراعاً بين الفرد وقيم المجتمع.

وعليه يمكن القول أن الانحراف الاجتماعى "هو سلوك يخالف العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية المتعارف عليها بين أفراد مجتمع ما من المجتمعات".

٢- مظاهر السلوك الانحرافى: قد يتعرض بعض الأبناء إلى نوع من المشكلات تبدو أعراضها على شكل سلوك مضاد للمجتمع أو خارج على القانون، ويكثر انتشارها هذا النمط من السلوك بين المراهقين وأهم مظاهره، أهمال التلاميذ للمناهج والقوانين المدرسية، وعدم الانتظام فى الدراسة، والتسول والتشرد والتدخين، وفى بعض الأحيان يصل الانحراف إلى درجة الإجرام مثل السرقة أو القتل أو هتك العرض أو التزييف أو التخريب.

٣- أنواع الانحراف: يمكن تحديد أنواع الانحراف فى ثلاثة أشكال، أولها الانحراف الفردى، ثانى هذه الأشكال الانحراف الموقفى، والشكل الثالث هو الانحراف المنظم، وسيعرض الباحث لكل منها بإيجاز:

أ- الانحراف الفردى: وهو الانحراف الذى يحدث مرتبطاً بخصائص فردية للشخص ذاته، وقد يرجع إلى المؤثرات الثقافية والاجتماعية فى تفاعلها مع الخصائص الوراثية للشخص بصورة تؤدى إلى الانحراف.

ب-الانحراف الموقفى: هناك بعض المواقف التى قد تشكل قوة قاهرة يمكن أن تدفع الفرد إلى الاعتداء على القواعد الموضوعية للسلوك، وعلى سبيل المثال قد يضطر رب الأسرة إلى السرقة إذا تعرضت أسرته لخطر الجوع وايضاً مثال الانحراف الجنسى الذى يحدث فى الامكان التى يقطنها جنس واحد كالمعسكرات والسجون.

جـ-الانحراف المنظم: يظهر الانحراف المنظم كثقافة فرعية أو كنسق سلوكى مصحوب بتنظيم اجتماعى خاص، له أدوار ومراكز وأخلاقيات متميزة عن طابع الثقافة الكبرى، وذلك مثال عصبة الجانحين والجماعات التى تمارس حياة انحرافية تامة.

ثانياً: عوامل السلوك الانحرافى:

ظهرت اتجاهات متعددة لتفسير السلوك الانحرافى والجريمة بعضها يرجع السلوك المنحرف إلى الشخص ذاته بفعل عوامل جسمية أو نفسية تؤثر على المظهر النزوعى للسلوك، ومن هذه الاتجاهات، الاتجاه البيولوجى الذى نادى به العالم الايطالى "شيرازى لومبروزو" حيث كان يركز على الحتمية البيولوجية فى تفسير الانحراف.

وقد أكد فرويد على العوامل النفسية للسلوك الانحرافى، وجاء أصحاب المدرسة الجغرافية والاجتماعية وأكدوا على أثر العوامل البيئية والاجتماعية فى سلوك الفرد، وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يمكن تغليب عامل على آخر فى تفسير السلوك المنحرف، وقد نادى أصحاب نظرية العوامل المتعددة بذلك حيث أكدوا أن السلوك الانحرافى هو نتاج لعوامل متعددة ومتشابكة وليس حصيلة عامل

دون آخر، وفيما يلى سيعرض لكل من العوامل الداخلية للسلوك الانحرافى وكذلك العوامل الخارجية.

١- العوامل الذاتية فى تفسير السلوك الانحرافى:

لكل شخص سمت وخصائص تميزه عن غيره من أفراد الجنس البشرى، وتؤثر على أنماطه السلوكية وعلى تصرفاته وعلاقاته بالآخرين، تلك السمات تنبع نتيجة لظروفه النفسية أو لطبيعته العضوية، وقد يكون لها أثر على ميوله الانحرافيه والإجرامية، وفيما يلى سوف يعرض الباحث لأثر كل من الوارثة والعنصر والجنس والسن والذكاء والأمراض والإدمان كعوامل داخلية للفرد وأثرها فى تفسير السلوك الانحرافى.

٢-الوراثة:

هى تلك العملية البيولوجية التى تنتقل بها الخصائص والصفات من الأصول إلى الفروع للحفاظ على النوع والبقاء والاستمرار عن طريق خلط المكونات الوراثية خلال عملية التزاوج.

ويعتقد البعض أن للعوامل الوراثية دوراً فى استعداد الشخص للسلوك الانحرافى والإجرامى واستمرار ذلك عبر الأجيال، أى أن الخلف يأخذ عن السلف بعض الخصائص والسمات التى تجعله يميل إلى الانحراف والاجرام، ويظل ذلك الاستعداد الوراثى كامنا لدى الفرد إلى أن يثار فى مواقف معينة، بمعنى أن الوراثة كعامل فى السلوك الانحرافى، ولا تعنى ميلا حتمياً وطبيعيا أو بالميلاد إلى ارتكاب الجرائم وإنما تعنى وجود عيب فى الجهاز العصبى المركزى ينمى لدى الفرد خصائص معينة وإن كانت تلك الخصائص لا تقود حتما إلى الانحراف، فإنها تنحو بالفرد إلى الإشباع الفورى لرغباته الغزيزية ومن ثم احتمال سلوكه طريق الانحراف والجريمة.

ويمكن القول إنه إذا كانت الوراثة لها أثر فى تفسير الانحراف فإن أثرها ليس حتميا بل هو فقط أحد العوامل المساعدة على الانحراف وليست هى العامل الوحيد ولا يعنى ذلك إغفال مدى أثرها فى تفسير السلوك الانحرافى.

٣-العنصر :

ويطرق عليه السلالة أو الأصل العرقى ويقصد به انتقال مجموعة من الخصائص والصفات داخل مجموعة عرقية من الأفراد، وهى وراثة عامة تشترك بمقتضاها جماعة أو وحدة قومية فى بعض الخصائص والصفات العضوية أو النفسية، ولئن كانت الوراثة هى اكتساب فرد لخصائص آبائه، فالعنصر أو السلالة هى اكتساب هذا الفرد لخصائص الجماعة العرقية التى ينتمى إليها بحيث تنتقل هذه الخصائص جيلا بعد جيل، بمعنى أن العنصر أشمل وأعم من الوراثة وبالنظر للمجتمع المصرى فإن هذا العام لا يظهر فيه أو ليست له دلالة إذا قورن بالمجتمعات التى تضم جماعات من البشر تنتمى إلى اصول عرقية متباينة كالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال.

وقد أجرى هوتون دراسة على ما يزيد عن خمسة آلاف مذنب ينتمون إلى عناصر بشرية مختلفة وتبين أن ما من ينتمون إلى حوض البحر المتوسط وأيضاً من ينتمون إلى أصل تيتونى تكثر بينهم جرائم العنف، بينما الاسكندنافيين فإنهم يتميزون بجرائم الغش والتزوير، أما من ينتمون إلى أصل مكسيكى واسبانى وبرتغالى فتكثر بينهم جرائم الاعتداء على الأموال، وقد انتهى إلى أن الجريمة لا تعزى إلى العنصر وإنما تختلف فقط وفقا لبعض الطوائف العنصرية

فالاستعداد الإجرامى قائم وموجود فى كل عنصر وإنما تحدث معظم الجرائم بين من هم مصابين بعجز فى تكوينهم العنصرى أو لديهم تخلف عقلى ولا يعنى ذلك نفى أهمية العنصر فى تفسير الانحراف والجريمة، بل قد يبدو تأثيره غير مباشر حيث ترتبط به أحياناً قيم اجتماعية معينة أو أوجه صراع سياسى أو اجتماعى.

٤-الجنس (النوع):

يقصد بالجنس تلك الاختلافات فى الخصائص الطبيعية التى يتسم بها كل من الذكر والأنثى وما يترتب عليها فى النواحى البيولوجية، أما من الناحية الاجتماعية فإن التقسيم الوظيفى بين الذكر والأنثى فى مركزين رئيسيين يختلف بشأنها السلوك السائد فى شتى المجتمعات، وهناك اختلاف على أثر النوع فى إتيان السلوك الانحرافى والجريمة بين كل من الرجال والنساء من ناحية الكم والكيف، حيث يرى البعض أن المرأة أقل أنحرافاً وإجراماً من الرجل وقد عللوا ذلك لاختلاف التكوين العضوى والنفسى للمرأة، فهى أضعف من الرجل من الناحية البيولوجية وأقل منه قوة من الناحية البدنية، كما أن الدور الاجتماعى للمرأة يجعلها تتمتع بحماية اجتماعية لا يحظى بها الرجال وتجعل الأخير مسئولاً عن حمايتها ويتحمل المسئولية عنها بما يتطلبه ذلك من الخروج إلى العمل والاحتكاك بالآخرين والمنافسة والصراع من اجل العيش حيث أن هذه العلاقات تهيئ له فرص الانحراف وارتكاب الجرائم، ولا يعنى ذلك أن نغفل أن النساء هن فى الغالب المحرضات على الجرائم التى يرتكبها الرجال وهن بهذه الصفة يصعب اكتشافهن، ومن أمثلة الأنماط

الإجرامية التى تلصق بالمرأة، القتل بالسم والسرقة من المحلات التى يرتكبها البغايا والخادمات وأيضاً الإجهاض وقتل الأطفال.

ويمكن القول بأن الصفة الغالبة على إجرام الرجال هى العنف بينما الصفة الغالبة على إجرام النساء هى الإخلال بالثقة والأمانة، وإن كان الجنس لا يعد عاملاً مباشراً للإنحراف والجريمة إلا أنه يعاون فى تفسير وفهم السلوك الانحرافى والاجرامى، فاختلاف إجرام النساء عن إجرام الرجال كما وكيفا هو تعبير عن الاختلاف فى التكوين الطبيعى للجنسين ولا يعنى ذلك إغفال مدى أهمية عامل الجنس فى الانحراف.

٥-السن:

يمر الإنسان منذ ميلاده وحتى وفاته بمراحل عمرية مختلفة هى مرحلة الطفولة، ثم المراهقة، ثم النضج وأخيراً مرحلة الكهولة، والسن من الخصائص الفردية الهامة التى تميز الشخصية الإنسانية سواء من الناحية العضوية أو النفسية، فالانحراف والجريمة الباعث عليهما يختلف وفقاً لمراحل نمو الشخصية الإنسانية.

ومرحلة الطفولة تكاد تنقطع صلتها بالجريمة إلا أن الطفل فى نهاية هذه المرحلة تبدأ لديه بعض الاهتمامات الخارجية، كما قد يمكنه الإفلات من سلطة الأسرة، وبالتالى قد يأتى أحياناً بعض الأنماط السلوكية الانحرافية التى ربما تتطور فيما بعض لتصل به إلى حد الإجرام.

وتتميز مرحلة المراهقة بنمو سريع فى الجوانب المختلفة لشخصية المراهق، الأمر الذى يجعله فى صراع داخلى بين ما يرغب فى تحقيقه من أفعال وبين قمم ومعايير المجتمع، إلى جانب النظرة

الاجتماعية إليه من المحيطين به على أنه ما زال فى مرحلة لا يعتمد عليه فيها كشاب ناضج.

ونتاج لهذا الصراع الذى يعانيه المراهق ورغبته فى الخروج على دائرة أفعل ولا تفعل من قبل الأسرة، قد يأتى بالبعض إلى أتيان أنماط انحرافية إجرامية كنوع من تأكيد الذات دون النظر إلى عاقبة وكنية هذه الأفعال، وفى هذه المرحلة يجب أن يكون الآباء على مستوى من الثقافة والتفكير واحترام رغبات ابنائهم دون الأهمال لدورهم كآباء فى الرعاية والتوجيه السليم لكى يكتسب المراهق نوعا من الثقة التى قد تساعده على النضج والاتزان ويكون الوالدان قد حققا هدفهم من الوصول إلى التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء.

أما مرحلة النضج وما تتسم به من قوة بدنية ونضج عقلى فيزداد فيها معدل الجريمة خصوصاً الجرائم التى تتطلب نوعاً من الذكاء وقدراً من التفكير قبل الإقدام عليها ويكون الشخص فى حالة اكتمال عقلى ويمكنه أن يخطط لجريمته قبل تنفيذها، كما أن هذه المرحلة تتسم بجرائم ضد الأشخاص والقتل والجرح، لما تتطلبه هذه الأنماط من قوة بدنية فى إتيانها.

ثم تأتى مرحلة الكهولة التى تتميز بهبوط مستمر لمعدل الانحراف والجريمة وذلك نظراً لتقديم العمر وما يرتبط به من ضعف ووهن للجسم واضمحلال فى قوى الذكاء والعاطفة وما تفرضه تبعات السن من انعزال تدريجى للفرد عن الحياة العامة والحد من النشاط المهنى له، وغالبا ما تتميز هذه المرحلة لدى مرتكبى الجريمة بالمساهمة فيها كالتحريض والاحتيال والجرائم الجنسية، تلك الجرائم

التى لا تستلزم قدراً من القوة الجسدية بما يتناسب وطبيعة هذه المرحلة العمرية.

ونخلص من ذلك إلى القول بأن السلوك الانحرافى والاجرامى يختلف فى الكم والكيف تبعاً لمراحل العمر، وإذا كان الانحراف والجريمة يزدادان تدريجياً بتقديم العمر، فإنهما يبلغان زروتهما فى مرحلة النضج ثم يأخذان فى الهبوط التدريجى حتى نهاية العمر.

٦-الذكاء:

اعتقد البعض أن ضعاف العقول يسلكون سلوكاً انحرافياً وإجرامياً، إلا أن الحقيقة هى أن الانحراف والجريمة تقع بين فئة الأذكياء مثل ما تقع بين فئة من يعانون من نقص عقلى إذ أن لكل فئة انماطها الانحرافية والإجرامية التى تميزها، فإذا كانت الجرائم التى يكثر تكرارها بين ضعاف العقل يطلق عليها جرائم الغباء ومن أمثلتها التسول والفعل العلنى الفاضح وبعض جرائم الأموال كالسرقة البسيطة، فإن هناك من الجرائم ما يتطلب قدراً من الذكاء كجرائم النصب والتزوير، لما تتطلبه من خبرة معينة بالحياة ومعرفة بطبائع الناس وقدرة على اختبار الظروف ووسيلة الخداع المناسبة لإتيان الفعل الإجرامى.

وبناء عليه لا يمكن أن نطلق الحكم بان السلوك الانحرافى لصيق بأى من ضعاف العقول أو الأذكياء، وإنما لكل منهما أنماطه الانحرافيه التى تميزه.

٧- الامراض:

هى كل خلل يصيب أجهزة الجسم ويحول بينه وبين آدائه لوظيفته على النحو المطلوب، والأمراض التى تصيب الإنسان إما عضوية أو عقلية، فالأمراض العضوية تصيب أعضاء الجسم وغالباً

يظهر أثرها على الشكل الخارجى للفرد بصورة واضحة، أما الأمراض العقلية فهى اضطرابات مكتسبة تصيب الملكات الذهنية للإنسان وتؤثر على شخصيته وكيانه النفسى وتفقده توازن السلوك والتصرف وذلك كله دون أن يعى حالته المرضية.

وفى الواقع إن بعض الأمراض يمكن أن تؤثر على تكوين شخصية الفرد، وبالتالى تؤثر على سلوكه فى الحياة، فالمرض يمكن أن يسبب اضطرابات عقلية أو نفسية أو وظيفية للفرد تهيئ أمامه طريق الانحراف، كما قد تكون حائلا دون أوجه النشاط الاجتماعى للفرد ومانعاً له من مزاولة عمله، مما يحتمل معه أن يولد لدى المريض دوافع انحرافية.

وعليه يمكن القول إن الأمراض سواء العضوية أو العقلية لها أثر على السلوك الانحرافى والإجرامى للفرد وقد تكون سبباً من أسبابه.

٨-الإدمان:

عبارة عن الخضوع والحاجة المستمرة للعقاقير المخدرة بحيث لا يمكن الاستغناء عنها، والشخص المدمن هو الذى يتعاطى المدمن هو الذى يتعاطى المخدر بصورة منتظمة ومستمرة ويصل إلى المرحلة التى يصبح فيها عبداً للمخدر ولا يمكنه الاستغناء عنه، ويعمل فى سبيل الحصول عليه بأى وسيلة كانت، وقد يكون الدافع إلى الإدمان اعتقاد الفرد بأنه من خلاله يهرب من الواقع ومن الحقائق وما تسفر عنه تعقيدات الحياة فى المجتمعات الحديثة من قلق وإحباط وما قد تسببه من فشل وتجارب مؤلمة.

والإدمان من العوامل البيولوجية الهامة المهيئة للسلوك الانحرافى والاجرامى، وذلك لما لها من تأثير على الجهاز العصبى للفرد، وقد نبه إلى خطورته الدين الإسلامى الحنيف وجعله من المحرمات وذلك فى قوله تعالى: (يا أيها الذين أمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون)، "صدق الله العظيم" ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (أجتنبوا الخمر فإنها أم الخبائث) ، صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وتكمن خطورة الإدمان فى أن تأثيره لا يقتصر على المدن فحسب بل يمتد ايضاً إلى الجيل اللاحق، فيضعف من أوجه نشاطه الحيوية ويضاعف من أوجه اختلاله النفسى، والإدمان هو سم أخلاقى إذ يضعف بصفة خاصة الجانب الأخلاقى أو الأدبى للشخصية الإنسانية ويكون الشخص عرضه للانحراف والجريمة.

وعليه يمكن القول بأن الإدمان أحد العوامل المفسرة للسلوك الانحرافى من منطلق سعى المدن لإشباع حاجته للمخدر بأى وسيلة مشروعة أو غير مشروعة، مما يساعد على ارتكابه أبشع الجرائم فى سبيل حصوله على المخدر.

ب- العوامل الخارجية فى تفسير السلوك الانحرافى:

بجانب العوامل الداخلية المفسرة للسلوك الانحرافى، هناك عوامل خارجية أو بيئية، وهى عوامل خارجية عن شخصية الفرد وترجع إلى تأثير البيئة التى نشأ فيها ويزاول نشاطه بها، وتتمثل العوامل الخارجية فى العوامل الطبيعية والعوامل الاجتماعية

والاقتصادية والثقافية وكذلك العوامل البيئية المحيطة بالفرد المنحرف، وفيما يلى سنعرض لكل منها بإيجاز:

١- العوامل الطبيعية:

العوامل الطبيعية هى تلك الظواهر الجغرافية التى تسود منطقة معينة والتى تتمثل فى طبيعة الأرض والمناخ، فقد اعتقد البعض أن تلك العوامل تؤثر بنيان ووظائف الجهاز الإنسانى، وبالتالى تؤثر أيضاً على السلوك الفردى.

ويؤكد على ذلك مونتسكيو فى كتابه "روح القوانين" حيث يرى أن الإجرام يزداد كلما اقتربنا من خط الاستواء، ويرتفع معدل الإقبال على الكحوليات كلما اقتربنا من القطبين، وتتفاوت البيئة الطبيعية تفاوتاً كبيراً من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر.

فمن العوامل الجغرافية التى ترتبط بالسلوك الانحرافى والإجرامى طبيعة الإقليم الذى يعيش فيه الفرد، وعلى سبيل المثال ذلك الاختلاف بين البيئة البدوية والريفية وكذلك البيئة الساحلية، إلى جانب اختلاف درجات الحرارة والبرودة وتقلب الطقس، كذلك ذلك له اثره فى سلوك الأفراد ومدى تكيفهم مع البيئة وأيضاً اختلاف انماط الانحراف فى كل منها.

فبالنسبة للطقس وأثره على السلوك الانحرافى هناك تفسيران احدهما تفسير اجتماعى والثانى فسيولوجى ونفسى، فالجانب الاجتماعى مقتضاه أن الارتفاع الشديد فى درجات الحرارة قد يدفع بالناس إلى خارج منازلهم، فتزداد فرص الالتقاء والاحتكاك بينهم وقد يصل أحياناً إلى مستوى الجريمة، كما أن الحر الشديد قد يكون فى موسم الاجازات السنوية، وبالتالى فإن الفراغ من العمل يجعل الناس

يتجهون إلى تصريف طاقاتهم فى أمور أخرى غير العمل قد تنتهى بارتكاب بعض الانماط الانحرافية والإجرامية.

أما الجانب الفسيولوجى والنفسى فمقتضاه أن الطقس الحار قد يحدث بعض التأثير فى وظائف الغدد وبالتالى فى الحالة النفسية للإنسان مما قد يكون ذا صلة بالسلوك الانحرافى والإجرامى، وعلى سبيل المثال فإن جرائم القتل تزداد فى فصل الصيف حيث تزداد درجات الحرارة فى الارتفاع وينخفض الضغط الجوى، وترتفع الرطوبة، أما جرائم السرقة، فقد تزداد فى فصل الشتاء لبرودة الجو وطول ساعات الليل واعتقاد المجرمين سهولة السرقة لانكماش الناس فى المنازل.

ويمكن القول إن العوامل الطبيعية قد تؤثر على سلوك الأفراد وتصرفاتهم، فقد تدفع بهم إلى الانحراف والجريمة، وهى بذلك تعد إحدى العوامل المساعدة على الانحراف والمشجعة عليه.

٢-العوامل الاجتماعية:

ويقصد بالعوامل الاجتماعية كل من الأسرة وجماعة الرفاق وأثرهما على سلوك وتصرفات الأفراد وعلاقاتهم بالآخرين فى المجتمع.

٣- البيئة الأسرية:

إن للأسرة تأثيراً مباشراً وقوياً فى تكوين شخصية الفرد ونماء ملكاته النفسية وتوجيه مستقبله، فمن خلالها يتلقى الطفل خبراته وتجاربه الأولى مع الآخرين ويتلقن العادات والتقاليد والعقائد ويتعلم فكرة الخطأ والصواب التى يغلب أن تدوم معه مدى الحياة، فإذا نشأ الطفل فى بيئة اسرية منحرفة تسوء فيها العلاقات الاجتماعية وتنحط بها القيم الأخلاقية كأن يكون أحد الوالدين منحرفا ويسلك

امام طفله مسلكا مخالفا للقانون أو الأخلاق وقواعد الآداب العامة، فإن ذلك بالطبع سوف يؤدى إلى انحراف الأبناء من خلال تقليده ومحاكاته.

كما أن سوء معاملة الوالدين للأبناء بالضرب أو التوبيخ أو التحقير والازدراء والتشهير والسخرية قد يؤدى إلى تفشى ظاهرة الخوف والانكماش، وقد يؤول الأمر بالطفل إلى ترك المنزل نهائياً تخلصا مما يعانيه من القوة الظالمة والمعاملة الأليمة، وينضم إلى العصابات الجانحة التى يجد فيها متنفساً ومجالا للإشباع العاطفى الذى يفتقده فى أسرته.

وعليه يمكن القول بأن غياب التنشئة السليمة المتمثل فى ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء، أو التوجيه الخاطئ لهم بسبب الجهل أو ضعف الدور المتوقع لهم فى هذه العملية سواء كان راجعاً إلى بطالة رب الأسرة وعدم قدرته على الإنفاق أو ضعفه الجسمى أو العقلى، فإن ذلك من شأنه أن يدفع بالأبناء إلى إتيان الأنماط السلوكية المنحرفة، وكذلك أيضاً فإن المشكلات الاجتماعية التى تعترض الأسرة لغياب أحد الوالدين أو كليهما بسبب الطلاق أو الهجرة قد يكون لها نفس الأثر.

إذن فالبيئة الأسرية قد تولد لدى الطفل مشاعر السخط والحرمان والغيرة والعجز وغيرها من اضطرابات الشخصية التى تدفع إلى مخالفة النظام أو الهروب سواء من المنزل أو المدرسة أو التشرد أو السرقة أو العنف، كما تدفع به إلى مختلف صور السلوك الانحرافى والإجرامى.

٤-جماعة الرفاق:

يميل الفرد بطبعه إلى الانضمام إلى غيره مما يقاربونه فى السن ويشابهونه فى العادات بقصد قضاء أوقات الفراغ وهو ميل يشتد وضوحاً فى مرحلتى المراهقة والنضوج، وقد يكون باعثه الصداقة أو مجرد ممارسة أوجه مختلفة من النشاط الاجتماعى، ويقصد بجماعة الرفاق، حالة الزمالة أو الرفقة والتى تعنى وجود الأشخاص معاً فى ممارستهم لنشاط ما سواء كانوا فى المدرسة أو المصنع أو الحقل أو المقهى أو النادى أو على ناصية الطريق.

وقد تكون جماعة الرفاق من العوامل المهيئة للانحراف إذا ما ارتبط الفرد بآخرين ممن يمارسون أنماطاً من السلوك غير المشروع، فقد يتأثر الفرد سريع التأثير لأسباب فطرية أو بيئية تؤثر فى تشكيل شخصيته بوجه عام أو إذا كان الفرد يعانى من نقص عاطفى أو مادى فى البيئة الأسرية، فقد يلجأ بعض التلاميذ إلى تكوين عصابات داخل المدرسة ويأخذ تجمعهم هذا شكل عصابة مخالفة للقوانين، وتبدو تصرفاتهم غير المشروعة فى صور وأشكال مختلفة، كالهروب المعتاد والغياب المتكرر ومخالفة النظام والأفعال التى تثير الاسمئزاز والفوضى.

إذن فالرفقة السيئة تزود الفرد بعادات مستهجنة ومثل سيئة ونماذج للنشاط الضار غير المشروع، كما قد تدفعه إلى نواحى مختلفة من السلوك الإجرامى عن طريق الحث والإيحاء والتقليد أو بواسطة التهديد والإرهاب فى بعض الحالات، وبذا تتحول جماعة الرفاق إلى عصابة إجرامية.

٥- العوامل الاقتصادية:

إن إطلاق الحكم بأن الفقراء وحدهم ألصق بالجريمة دون غيرهم، فإن ذلك فيه نوع من الإجحاف بحق هذه الفئة من المجتمع، وإن كان الفقر عاملاً لا يمكن إنكاره فى تفسير السلوك الانحرافى والجريمة، فهناك أيضاً من يأتى الجريمة من الأثرياء، بمعنى أن الجريمة يأتيها كل من الأغنياء والفقراء دون تفرقة، وإن كان ثمة تفرقة- بمعنى أن الجريمة يأتيها كل من الأغنياء والفقراء دون تفرقة، وإن كان ثمة تفرقة- ففى اعتقاد الباحث- أن الاختلاف يرجع إلى نمط السلوك والهدف من إتيانه. وفى إطار العوامل الاقتصادية وأثرها فى تفسير السلوك الانحرافى سيعرض الباحث لأثر هذه العوامل من خلال العناصر التالية:

أ- الفقر:

يمكن أن يوصف على أنه مستوى معيشى منخفض لايفى بالاحتياجات الصحية والمعنوية، وينظر لهذا المصطلح نظرة نسبية لارتباطه بمستوى المعيشة العام للمجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية، ويعد الفقر أحد العوامل التى تدفع إلى الانحراف والجريمة، ويرى البعض أن معدلات الجريمة غالبا ترتفع حينما يسود المجتمع أزمات تجارية أو زراعية أو اقتصادية، فعلى سبيل المثال قد تزداد الجريمة كلما ارتفعت أسعار المواد الغذائية، وهناك سؤال يطرح نفسه، هل يرتبط السلوك الانحرافى والاجرامى بالفقراء دون الأغنياء؟ والإجابة على ذلك بالقطع هى النفى. إذ أن الانحراف والجريمة يوجدان ايضاً لدى الأغنياء ومن يمتلكون المال، فالكسب المادى السريع قد يؤدى بالبعض إلى الإفراط فى المتع الجنسية وإدمان المسكرات والمخدرات وبذلك يدفع الثراء أيضاً بصاحبه إلى سبل الجريمة، وعليه يمكن القول بأن الفقر كأحد العوامل الاقتصادية لا يمكن إغفاله فى تفسير السلوك الانحرافى وإن كان لايمثل العامل الأساسى فى إتيانها.

ب- البطالة:

هى الحالة التى يكون فيها الشخص قادراً على العمل وراغبا فيه، وباحثا عنه ولكنه لا يجده، وحالة البطالة التى تعترى البعض من أفراد المجتمع لها آثارها السلبية عليهم وخاصة إذا كان الفرد مسئولا عن أسرة، الأمر الذى يجعله عاجزاً عن الوفاء بالاحتياجات اليومية لأفراده أسرته، وفى اعتقاد الباحث أن هذه الحالة من العوز والحاجة إذا استمرت لفترة طويلة شأنها أن تقلص من دور رب الأسرة بما يتيح الفرصة للزوجة أو الأبناء ممن يعملون بأن يقوموا

بالدور بدلا منه، مما يفت من عضد الأسرة وتماسك أفرادها، حيث إن نظرة الأبناء تختلف نحو الأب العاطل ويقارنون بينه وبين غيره من الآباء الذين يعملون ويوفون بكل التزاماتهم نحو أبنائهم الأمر الذى ينعكس على نفسية الأبناء ذاتهم، إذ يفقدون الشعور بالطمأنينة والثقة ويحاول لبعضهم أن يبحثوا بدورهم عن جماعة أخرى يمكن أن تقوم حيالهم بواجب الحماية والمعونة، مما قد يدفعهم إلى الانحراف وربما إلى الإجرام، وعليه فبطالة رب الأسرة قد تهيئ للحدث أرضا خصبة وظروف مناسبة لسلوك يؤدى إلى الانحراف والجريمة.

وإذا كان القصد من العرض للبطالة كأحد العوامل التى تفسر السلوك الانحرافى، فإن ذلك لا يعنى أن كل من يجد فرصة عمل بمنأى عن الانحراف، فهناك أيضاً بعض المهن أو الأعمال لا تقل شأناً عن البطالة فى دفع الفرد إلى الإنحراف، كالعمل فى الأماكن العامة والمقاهى ومحلات تناول الخمور وغيرها، ومثل هذه المهن تتيح لمن يشغلوها أن يتعلموا فنون الجريمة والانحراف وخاصة إذا كانوا بعدين عن رقابة الأسرة.

٦-العوامل الثقافية:

إن الثقافة بمعناها الواسع تشير إلى ذلك الجزء من البنيان الكلى للفعل الإنسانى ونتائجه، بمعنى أنها ذلك الكل المركب الذى يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعرف وغير ذلك من الإمكانات أو العادات التى يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً فى مجتمع. ويقصد بالعوامل الثقافية مجموع طرق التفكير والإحساس والتصرف التى تميز جماعة معينة من الأفراد، كما أن

لنواحى الحياة الثقافية تأثيراً عميقاً فى توجيه السلوك الإنسانى وبالتالى فإنها تؤثر فى ميل الفرد نحو الانحراف والجريمة، وفيما يلى سيعرض الباحث لأثر كل من التعليم والبيئة المدرسية ووسائل الإعلام على الانحراف الاجتماعى.

أ- التعليم:

يمثل التعليم درعاً فى وجه الانحراف والجريمة بما يفتحه من سبل جديدة للارتزاق، وبما قد يعطيه من مكانة اجتماعية، ربما يحاول المتعلم الحرص عليها، كما أن الوقت والجهد الذى يبذله المتعلم فى الدراسة والتحصيل كانا سيضيعان فى المفاسد والشرور، ولهذا فإن الهروب من المدرسة يعتبر من أكثر العلاقات الخطرة التى تنذر والشرور، ولهذا فإن الهروب من المدرسة يعتبر من أكثر العلاقات الخطرة التى تنذر بالانحراف الاجتماعى للتلميذ المتسرب، فالتعليم أيا كانت درجته هو نوع من التربية يؤثر فى سلوك الفرد إزاء الغير وإيزاء الجماعة، فالشخص المتعلم يعرف أسس الحياة فى المجتمع ويمكنه أن يكيف سلوكه طبقاً لعادات وتقاليد وقيم المجتمع الذى يعيش فيه وما تقتضيه النظم الاجتماعية السائدة، كما يمكن القول ايضا أن التعليم ليس كل شئ فى مكافحة الانحراف والجريمة ما لم يكن مصحوبا بارتفاع مقابل فى مستوى الأخلاق والبيئة الصالحة والتربية السليمة التى تلعب الأسرة دوراً هاماً فيها، وتعد المدرسة من الوسائط الهامة فى عملية التنشئة الاجتماعية السليمة ولذا فإنه سوف نعرض لدور المدرسة فى تفسير السلوك المنحرف.

ب- البيئة المدرسية:

البيئة المدرسية لها دور هام فى التنشئة الاجتماعية للأبناء لا يقل أثره عن دور البيئة الأسرية، فهى تمثل للابن بيئة

جديدة الزامية ليس لأرادته دخل فى اختيارهان يلتقى فيها بصحبة تتكون من أفراد ينتمون إلى بيئات وثقافات متنوعة ويختلفون فى الطباع والعادات إلى حد ما، والحياة المدرسية بالنسبة للأبناء، لها جوانب ثلاثة وهى علاقة التلميذ بكل من المدرس والزملاء، وعلاقته بالمناهج الدراسية، وقد يكون لعدم تكيف الطفل مع هذه الجوانب مجتمعه أو بعض منها سبباً فى فشله أو انحرافه، فيما يلى سيعرض الباحث لكل منها بإيجاز:

جـ- علاقة التلميذ بالمعلم:

يؤثر المعلم إلى مدى بعيد فى تشكيل شخصية الطفل وتوجيه سلوكه، فقد يجعل التلميذ من المعلم قدوته ومثله الأعلى إذا أحسن المعلم معاملته واستطاع أن يفهم ظروفه الاجتماعية والنفسية واستخدام معه أسلوب النصح والتوجيه وفى هذه الحالة سوف يكون ذلك حافزاً للتلميذ على الجد والاجتهاد والتفوق، أما إذا أساء المعلم علاقته بالتلميذ واستعمل معه الأساليب العقابية كالضرب أو التأنيب أو المقارنة الخاطئة، فقد يكون الكذب والرياء والغش وسائل يقدم عليها التلميذ مرضاه للمعلم وتجنبا لسخطه، وقد يصاب الطفل بالتوتر النفسى وينصرف إلى أنواع من السلوك المستهجن والشاذ كالهروب من المدرسة أو المنزل والالتجاء إلى أفعال التخريب والتدمير، وفى بعض الأحيان قد يوجه الصغير أفعاله العدوانية نحو معلمه فيحاول إيزاءه بكل ما يملك من أساليب عدوانية.

د- علاقة التلميذ بزملائه:

الصحبة المدرسية ذات تأثير كبير فى توجيه الطفل نحو النجاح والتآلف أو الفشل والانحراف، فالعلاقة بين الصغير وزملائه فى المدرسة ذات دور هام فى التحصيل الدراسى، ذلك أن المنافسة

القائمة على أسس صحيحة تدفع إلى احترام النظام والنجاح، أما إذا لم تستند إلى أسس جدية فقد تنقلب إلى عداوة تنتهى بدورها إلى سلوك انحرافى، فالتلميذ يميل دائماً إلى تقليد من له صفه الزعامة فى الجماعة المدرسية، فيتشرب صفاته وقيمة ويتبعه فى سلوكه المشروع أو غير المشروع، وتنمو لديه مشاعر الغيرة والحقد نحو من يحرز نجاحاً ملحوظاً فى الجماعة وقد يتملكه الشعور بالدونية وخاصة إذا كان موضع سخرية من زملائه لفشله الدراسى أو لفقره أو لعيوب بدنية أو وظيفته تكون مدعاة للقلق والتوتر لديه وتدفعه إلى السلوك الانحرافى مثل الكذب والهروب والعناد ومخالفة النظام واتباع العادات السيئة وفى النهاية قد يندفع إلى الجريمة.

هـ- علاقة التلميذ بالمناهج الدراسية:

المناهج الدراسية قد يكون لها علاقة بانحراف الأبناء، فإذا استشعر التلميذ بضعفه العقلى أمام المناهج الدراسية وشعر يعجزه عن مسايرة زملائه فى الفهم والتحصيل، فإن ذلك يؤدى به الشعور بالفشل والمرارة والإحباط، فضلا عما يمكن أن يصيبه من عقاب وسخرية من معلميه أو زملائه أو تأنيب من والديه لتدنى مستواه، وهذا يجعله يعزف عن الانتظام فى الدراسة.

وعليه يمكن القول بأن المدرسة قد يكون لها دوراً غير مباشر فى الانحراف وهو دور إهمال أكثر منه دور اقتراف، فالمدرسة إذا فى الاعتراف بالأطفال كشخصيات متكاملة لها أحاسيس واهتمامات، فإن البعض من الأطفال لابد وأن يثوروا عليها ويعتادوا الهروب منها والانحراف.

٧- وسائل الإعلام:

يعرف الإنسان بميله الفطرى نحو تقليد الآخرين حيث يخضع للإيحاء المستمر من خلال ما يقرأه أو يسمعه أو يشاهده، ووسائل الإعلام سواء كانت مسموعة أو مرئية أو مقروءة كالإذاعة والتليفزيون والسينما، وأيضاً الصحف والمجلات، تلعب دوراً هاماً فى نشر الوعى الثقافى بين المواطنين، وتؤثر على أفكارهم واتجاهاتهم وأنماط سلوكهم، وتلك الوسائل لها دور إيجابى فى تقويم سلوك الأفراد والتأكيد على المثل العليا للمجتمع، ولها أيضاً دور سلبى، فقد تعمل على زيادة الانحراف والجريمة إذا ما بالغت إحدى الوسائل الإعلامية فى نشر أو إذاعة أو عرض التفاصيل الدقيقة لواقعة معينة تثير المشاعر وتحرك الأحاسيس، فإنها تجعل البعض ممن لديهم الاستعداد الانحرافى يميلون إلى تقليد هذا الموقف ومحاكاته.

ومما سبق يمكن القول بأن ثقافة المجتمع بصفة عامة، وثقافة الفرد بصفة خاصة لها دور هام فى تشكيل الأنماط السلوكية للأفراد وتحديد علاقاتهم الاجتماعية ببعضهم البعض، وأيضاً يكون لها الأثر فى اتجاه البعض نحو الانحراف.

٨- المسكن:

إن المسكن هو مكان التربية الأول فى حياة الإنسان ومن الضرورى أن تتوافر فيه مختلف المقومات التى تجعله بيئة صالحة لتربية الفرد سواء كانت أخلاقية أو ثقافية أو اجتماعية، وليس للأبناء خيار فى اختيار المسكن الذى تقييم فيه الأسرة. وإنما يتوقف ذلك على بعض الاعتبارات التى تحدد هذا الاختيار بالنسبة للوالدين،

ويأتى فى المرتبة الأولى منها العامل الاقتصادى من حيث القدرة على استئجارة أو شراءه.

ويرتبط المسكن بالحى، فالحى هو المنطقة التى ينشأ فيها الأبناء ويباشرون علاقاتهم وصلاتهم بالآخرين فيه، وهنا يمكن القول إن المسكن الصحى المناسب لحياة كريمة، والذى يقع فى حى لا يتسم بالتخلف من شأنه أن يسهم فى إيجاد علاقات اجتماعية سوية بالنسبة للأفراد المقيمين فيه، أما إذا كان العكس فإن ذلك يسهم فى انخراط الأبناء فى الانحراف والجريمة.

فالأحياء المزدحمة التى لا تتوافر فيه الاحتياجات الفردية الأساسية وينتشر فيها الصراع الثقافى، وتفتقر إلى التسهيلات الملائمة والضرورية لأوقات الفراغ، فإنها تشجع على تكوين العصابات الإجرامية واحتراف الجريمة.

ويمكن القول بإن الإمكانات الاقتصادية هى التى تحدد نوع المسكن، لذلك يقبل زوى الدخول البسيطة على الإقامة فى المناطق العشوائية بما فيها من أنماك إسكانية متدنية تفتقر إلى أبسط المرافق العامة، الأمر الذى يسهم فى ارتفاع معدل التزاحم بين الأفراد المقيمين فى المسكن الواحد، لدرجة أن بعض الأسر يقيم جميع أفرادها فى حجرة واحدة وتمارس وظائفها كاملة فى هذه الحجرة، مما يؤدى إلى انعدام الخصوصية، ويتيح للأطفال فرص الاطلاع المبكر على العلاقات الجنسية وما ينتج عنه فى شغل لأذهانهم وتخيلاتهم التى قد تساعد على وقوعهم فى مشكلات نفسية وجنسية تؤثر على سلوكهم العام.

وعليه فإن المسكن المزدحم يؤثر تأثيراً ضاراً على سلوك الأفراد المقيمين فيه، فكثيراً ما يكون اختلاف الطباع والعادات والأحوال الاجتماعية بينهم دافعاً للصراع والمنازعات الداخلية بين أفراد الأسرة، كما قد لا يجد الأبناء مكاناً لاستذكار دروسهم أو ممارسة هواياتهم، مما يجعلهم يملون الحياة العائلية ويضطرون إلى ترك المنزل، ويلجأون إلى الشارع حيث يصادفون رفاق الطريق أو الجوار، ويمثل هذا خطوة لهم فى تكوين جماعات انحرافية وقد تصل بهم إلى مرحلة تكوين العصابات الإجرامية.

أما المسكن المتسع وخاصة الذى يقع فى الأحياء الحضرية والذى يجد فيه أفراد الأسرة فرصاً للتجمع بداخله، وممارسة الألعاب الداخلية والترويح، فإنه يحقق كثيراً من الراحة النفسية للأفراد المقيمين فيه، كما أنه يدعم الروابط والعلاقات بين أفراد الأسرة.

ويمكن القول أن مسكن الأسرة يلعب دوراً هاماً فى تشكيل شخصية الإنسان، وتلك الأهمية تنبع من تعاظم دور الأسرة وتأثيرها العميق فى تنشئة الطفل، وبالتالى فى تشكيل عناصر شخصية إجرامية أو شخصية صالحة.

المراجع

١- احمد النكلاوي، "القاهرة: دراسة فى علم الاجتماع الحضري"، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٣م.

٢- أحمد النكلاوى، دراسة المدينة، مدخل نقدى، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٦م.

٣- أحمد خالد علام، "النمو العشوائى للتجمعات السكنية فى مصر وأساليب معالجته"، القاهرة، جمعية المهندسين المصرية، ١١- ١٥ سبتمبر ١٩٩٣م.

٤- أحمد زكى بدوى، "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٢م.

٥- أحمد عثمان الخولى، "تعليل اقتصادى لبرامج الارتقاء العمرانى"، القاهرة، جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية، ١٥- ١٧ مايو ١٩٩٤م.

٦- أحمد عزت راجح، "أصول علم النفس، ط١٢"، الاسكندرية، دار المعارف، ١٩٧٩م.

٧- أحمد على المجدوب، "الظاهرة الإجرامية بين الشريعة الإسلامية والفكر الوضعى"، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥.

٨- أحمد على المجدوب، "المرأة والجريمة"، دار النهضة العربية، ١٩٧٦.

٩- أحمد كمال الدين عبد الفتاح، "الخدمات العامة للإسكان العشوائى"، القاهرة، جمعية المهندسين المصرية، ١١- ١٥ سبتمبر ١٩٩٣م.

١٠-أحمد كمال الدين عفيفى، "أبعاد مشكلة الإسكان المتدهور"، القاهرة، جمعية المهندسين المصرية، ٢٣-٢٦ مايو ١٩٩٣م.

١١-أحمد كمال، كرم حبيب، "علم الاجتماع الحضرى"، دار الجيل للطباعة بالفجالة، ١٩٨٣م.

١٢-أحمد ناجى أحمد قمحة، "دور وسائل الإعلام فى التوعية ببرامج الارتقاء بالتنشئة العمرانية" ١٥- ١٧ مايو ١٩٩٤م.

١٣-أس. س. دوب، "التغير الاجتماعى"، ترجمة/ عبد الهادى الجوهرى وآخرون، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥.

١٤-إسماعيل حسن عبد البارى،"أبعاد التنمية"، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٢.

١٥-أندرية جوسان، "طبقات المجتمع"، ترجمة/ السيد محمد بدوى، أحمد عزت راجح، القاهرة، دار سعد مصر، ١٩٥٦.

١٦-أنور محمد الشرقاوى: انحراف الأحداث، ط٢، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٦م.

١٧-برنارجرانوتييه، "السكن الحضرى فى العالم الثالث: دراسات إقليمية"، ترجمة/ محمد على بهجت الفاضلى، الاسكندرية، منشة المعارف، ١٩٨٧.

١٨-بوتومور، "تمهيد فى علم الاجتماع"، ترجمة/ محمد الجوهرى وآخرين، القاهرة، دار المعارف، الطبعة السادسة، ١٩٨٣م.

١٩-جلال ثروت، "الظاهرة الإجرامية": دراسة فى علم الإجرام والعقاب"، الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٣م.
٢٠-جليلة القاضى، "تحضر عشوائى أم نسق جديد من التخطيط فى مدن العالم النامى" القاهرة، جمعية المهندسين المصرية، ٣١اكتوبر ١٩٩٣.
٢١-جمال زكى" بحث المناطق المتخلفة"، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية"، المجلة الاجتماعية القومية، العدد ٢، مايو ١٩٦٤.
٢٢-جمال مجدى حسنين، "مبادئ علم الاجتماع"، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٠م.
٢٣-جورج أى هاردوى، ديفيد ساترذويت، "مواطنون بلا ملاذ"، مقال فى مجلة رسالة اليونسكو، يناير ١٩٩١م.
٢٤-جورج لاباساد، رينيه لورو، "مقدمات فى علم الاجتماع"، ترجمة/ هادى ربيع، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
٢٥-حامد فهمى السيد حامد، "السكان وتوافق البيئة السكنية والمسكن مع التطورات المستقبلية"، القاهرة، جمعية المهندسين المصرية، ٣١ اكتوبر ١٩٩٣م
٢٦-حسانين إبراهيم صالح عبيد"، الوجيز فى علم الاجرام وعلم العقاب، ط١، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥.
٢٧-الحسانين اسماعيل طمان، "دور الأسرة فى التنشئة الاجتماعية للطفل فى ج. م. ع، المؤتمر السنوى الثانى

للطفل المصرى: تنشئة ورعايته"، المجلد الثانى، القاهرة، مركز دراسات الطفولة- جامعة عين شمس.
٢٨-حسن على حسن: "المجتمع الريفى الحضرى: دراسة مقارنة مبسطة"، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٩.
٢٩-رؤف عبيد، "أصول علمى الإجرام والعقاب، ط٧، القاهرة، دار الجيل للطباعة، ١٩٨٨م.
٣٠-رمسيس بهنام "علم الإجرام: الاجتماع الجنائى، جـ٢، ط٢"، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٦٦.
٣١- رمسيس بهنام، "المجرم تكوينا وتقويما، الأساليب العصرية فى الكشف عن مصدر الإجرام لدى المجرم- أنماط المجرمين- علاج المجرم والتوقى من الجريمة"، الاسكندرية، منشأة المعارف ، ١٩٨٣م.
٣٢-زكريا إبراهيم "الجريمة والمجتمع"، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨.
٣٣-زيدان عبد الباقى، "ركائز علم الاجتماع"، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٥م.
٣٤-سامح الشاذلى: "التنمية الإقليمية العمرانية وتطوير العشوائيات" القاهرة، جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية، ١٥- ١٧ مايو ١٩٩٤م.
٣٥-سعيد على خطاب، "المناطق المتخلفة عمرانياً وتطويرها: الإسكان العشوائى"، القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

٣٦-سلوى توفيق بكير: "مبادئ علم الإجرام والعقاب، جـ١، علم الاجرام"، القاهرة، دار النصر للتوزيع والنشر، ١٩٩٥م.
٣٧-سليمان عبد المنعم سليمان، أصول علم الاجرام القانونى"، الاسكندرية الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٤م.
٣٨-سمير سعد على: "النمو العشوائى وأساليب معالجته"، جمعية المهندسين المصرية، ٢٣- ٢٦ مايو ١٩٩٣م.
٣٩-سمير نعيم أحمد، "النظرية فى علم الاجتماع"، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢م.
٤٠-سناء الخولى، "التغير الاجتماعى والتحديث"، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م.
٤١-السيد الحسينى، "علم الاجتماع السياسى: المفاهيم والقضايا"، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤م.
٤٢-السيد الحسينى، معنى الحراك المهنى: تقويم أمبيريقى، المجلة الاجتماعية القومية، مايو، ١٩٦٩م.
٤٣-السيد الحسينى، وآخرون، "دراسات فى التنمية الاجتماعية"، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩.
٤٤-سيد حسانين بخيت حسانين: "ظاهرة إحراز السلاح فى مصر: دوافعها وآثارها، دراسة ميدانية فى محافظة قنا". ماجستير كلية الآداب بسوهاج، جامعة أسيوط ١٩٩٣م.
٤٥-السيد محمد بدوى، "مبادئ علم الاجتماع"، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨١م.
٤٦-السيد ياسين، مشكلة التدرج الاجتماعى"، المجلة الاجتماعية القومية، سبتمبر ١٩٧٤م.

٤٧-صلاح زكى سعيد، "الإسكان العشوائى والإسكان العام بالقاهرة: مقارنة لبعض النماذج وأساليب التهوية والفراغات"، القاهرة، جمعية المهندسين المصرية، ٣١ اكتوبر ١٩٩٣م.
٤٨-عادل رسلان"حكم تناول المخدرات والمفترات فى التشريع الاسلامى والقانون"، القاهرة، وزارة الأوقاف، سلسلة رسالة الأمام، العدد ٦، ديسمبر ١٩٨٥م.
٤٩-عاصم الدسوقى، "نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادى الاجتماعى، القاهرة، دار الكتاب الجامعى، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
٥٠-عبد الحليم إبراهيم عبد الحليم، "مشروع تحسين بيئة المجتمعات العمرانية المتهالكة، جـ٢، القاهرة، اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، مارس ١٩٨٩م.
٥١-عبد الحليم إبراهيم، "مشروع تحسين بيئة المجتمعات العمرانية المتهالكة"، جـ١، القاهرة، اكاديمة البحث العلمى والتكنولوجيا، مارس ١٩٨٩م.
٥٢-عبد الهادى الجوهرى وآخرين، "دراسات فى التنمية الاجتماعية: مدخل أسلامى"، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦م.
٥٣-عبد الهادى الجوهرى: "العشوائيات- الأسباب والأبعاد"، محاضرات لطلاب كلية الآداب، جامعة اسيوط، ١٩٩٨م.
٥٤-عبد الهادى الجوهرى، "أصول علم الاجتماع"، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤م.

٥٥-عبد الهادى الجوهرى، "الشباب ومشكلة الإدمان"، محاضرة لطلاب كلية الآداب- جامعة اسيوط، ١٩٨٨م.
٥٦-عبد الهادى الجوهرى، "قاموس علم الاجتماع"، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٣م.
٥٧-عبد الهادى، قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٣.
٥٨-علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية" ترجمة/ غريب محمد سيد أحمد، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤م.
٥٩-على راشد، "موجز القانون الجنائى"، ط٣، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٥٥.
٦٠-على سيد الصاوى: "نظرية الثقافة"، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٢٢٣، يوليو ١٩٩٧م.
٦١-على محمد جعفر "الأحداث المنحرفون: عوامل الانحراف- المسئولية الجزائية- التدابير، دراسة مقارنة، ط١، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٤م.
٦٢-غريب سيد أحمد، "الطبقات الاجتماعية: النظرية والقياس"، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣م.
٦٣-فريدويك معتوق، "معجم العلوم الاجتماعية"، بيروت اكاديميا، ١٩٩٣م.
٦٤-فهمى السيد حامد فهمى: "النواحى الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالنمو العشوائى"، القاهرة، جمعية المهندسين المصرية ٣١ اكتوبر ١٩٩٣م.

٦٥-ماجدة متولى: "المناطق العشوائية بين الأزمة والتطوير"، القاهرة، جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية، ١٥- ١٧ مايو ١٩٩٤م.

٦٦-محسن محمد قاسم: "تدهور الأحياء الحضرية داخل القاهرة"، القاهرة، جمعية المهندسين المصرية، ٣١ اكتوبر ١٩٩٣م.

٦٧-محمد أحمد خليل "التحولات الحضرية فى إطار التخطيط العمرانى للقاهرة الكبرى"، القاهرة جمعية المهندسين المصرية، ٣١ اكتوبر ١٩٩٣م.

٦٨-محمد الجوهرى وآخرون، "التغير الاجتماعى"، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

٦٩-محمد الجوهرى وآخرون، "دراسة علم الاجتماع، ط٤"، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢م.

٧٠-محمد الجوهرى وآخرون، "ميادين علم الاجتماع"، القاهرة، دار المعارف، الطبعة السادسة، ١٩٨٤م.

٧١-محمد الجوهرى، "علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث"، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٩٨٥م.

٧٢-محمد الغريب عبد الكريم، السيسيولوجيا الوظيفية: دراسة نقدية تحليلية فى نظرية علم الاجتماع الغربى"، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٨م.

٧٣-محمد سلامة غبارى، "مدخل علاجى جديد لانحراف الأحداث، ط٢"، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٩.

٧٤-محمد شفيق" الجريمة والمجتمع، محاضرات فى الاجتماع الجنائى والدفاع الاجتماعى"، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٧.

٧٥-محمد شفيق، الجريمة والمجتمع، محاضرات فى الاجتماع الجنائى والدفاع الاجتماعى، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٧.

٧٦-محمد عاطف غيث، "التغير الاجتماعى والتخطيط"، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م.

٧٧-محمد عاطف غيث، "علم الاجتماع: النظم والتغير والمشاكل"، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧م.

٧٨-محمد عاطف غيث، "قاموس علم الاجتماع"، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩م.

٧٩-محمد عاطف غيث، إسماعيل على سعد، "المشكلات الاجتماعية: دارسة نظرية وتطبيقية"، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د. ت.

٨٠-محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.

٨١-محمد عباس الزعفرانى، "الإسكان العشوائى وأساليب الارتقاء به"، القاهرة جمعية المهندسين المصرية، ٣١ أكتوبر ١٩٩٣م.

٨٢-محمد عباس الزعفرانى، "التعمير العشوائى والمناطق الجديدة"، القاهرة، جمعية المهندسين المصرية، ٢٣- ٢٦ مايو ١٩٩٣م.

٨٣-محمد على محمد، "تاريخ علم الاجتماع: الرواد والاتجاهات المعاصرة"، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤م.
٨٤- محمد عماد الدين إسماعيل، "الطفل من الحمل إلى الرشد، ط١"، الكويت، دار القلم للنشر والتوزيع ١٩٨٩.
٨٥-محمد فوزى فايد "العشوائيات وأولويات التطوير والبدائل لمحافظة أسيوط"، القاهرة، جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية، ١٥- ١٧
٨٦-محمود عودة، أسس علم الاجتماع، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
٨٧-محمود محمد جاد، "سكنى المقابر فى القاهرة: اطلالة تاريخية وبانوراما ميداينة، ط١" القاهرة، الناشر: المؤلف، ١٩٩٢م.
٨٨-محمود نجيب حسنى، "شرح قانون العقوبات": القسم العام"، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧م.
٨٩-مديحة السفطى: "الإسكان العشوائى: دراسة اجتماعية من الواقع المصرية"، القاهرة، جمعية المهندسين المصرية، ٣١أكتوبر ١٩٩٣م.
٩٠-مرفت عبد العزيز نصر، "العشوائيات بين العاجل والآجل"، القاهرة، جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية، ١٥- ١٧ مايو ١٩٩٤م.
٩١-مصطفى الخشاب، "دراسة المجتمع"، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٧م.

٩٢-مصطفى الخشاب، "علم الاجتماع ومدارسه: الكتاب الأول، تاريخ التفكير الاجتماعى"، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨١م.

٩٣-مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه: الكتاب الثانى، المدخل إلى علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥م.

٩٤-مصطفى فهمى، "الصحة النفسية: دراسات سيكولوجية التكيف"، القاهرة، مكتبة الخانجى، ١٩٧٦م.

٩٥-معتز فريد "المناطق العشوائية وإدارة العمران"، الأهرام الاقتصادى، العدد ١٣٠٤- ١٠ يناير ١٩٩٤م.

٩٦-ممدوح الولى: "سكان العشش والعشوائيات: الخريطة الإسكانية للمحافظات"، القاهرة، نقابة المهندسين، ١٩٩٣م.

٩٧-منصور حسين، كرم حبيب، "تنمية الثروة البشرية"، القاهرة، مكتبة الوعى العربى، ١٩٧٣م.

٩٨-ميشيل فؤاد جورجى: "النمو العشوائى للتجمعات السكانية فى جمهورية مصر العربية"، القاهرة، جمعية المهندسين المصرية، ٣١ أكتوبر ١٩٩٣م.

٩٩-نجو حسن المرصفى وآخرون: "مشاكل إزالة المناطق العشوائية من واقع تجربة محلية"، القاهرة، جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية، ١٥- ١٧ مايو ١٩٩٤م.

١٠٠- يسر أنور على، آمال عبد الرحيم عثمان، "اصول علمى الإجرام والعقاب"، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٢م.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1- **Bottomore, T.B., "Sociology", London, Prentice- Hall, INC., 1962.**
2- **Broom, L., Selznick, P., "Selznich, P., "Sociology", New York, A Harper International Student Reprint, 1965.**
3- **Chitambar, J.B., "Introductory Rural Sociology", India, Wiley Eastern Limited, 1973.**
4- **Chow, T., Yung, "Social Mobility In China" New York", Atherton Press, 1966.**
5- **Edition, F., "Sociology", New York, Herper& Row, Publisheers, 1973,**
6- **Eisenstadt, S.N., "Social Defferentiation& Stratification", London, 1971.**
7- **Eva Etzioni- Halevy and amitai etziono, "Social change", New York, Basic books, INC., 1973.**
8- **George V. Zito, "Population and its problems", New York Human Sciences pres, 1979.**
9- **Goode, E., "Sociology", New York, Prentice hall, INC., 1984.**
10- **Herbet A. Bloch and Gilbert Geis, "Man, Crime, and Society", New York, Random House, 1962.**
11- **Lapiere, R.T., "Social Change", New York, MegrawHill Book Company, 1965.**
12- **Littlejohn, J., "Social Stratification" , London, George Allen& Unwin Ltd, 1972.**

13- Mack, R.W., Social Change In developing Areas", 1965.
14- Morrish, I., The Sociology of education, London, George Allen and Unwinltd, 1972.
15- Naegele, K.D., Factors of change, Form the ories of society, the Free Press, of Glenceoe, Volume 11, 1961.
16- Nelson, L., "Rural Sociology", New York, Ameriean Book Compangy, 1948.
17- Nisbet, R.A., "Social Change and History", New York, Oxford University Press, 1969,
18- Nordskog, J. E., "Social Change", New York, Hill Book Company, INC, 1960.
19- Ogburn, W.F., "The Hypothesis of cultural Lag, From the ories of society, the pree press of gleneoe", volume 11, 1961.
20- Owen, C., "Social stratifiecation", London Routledge & Kegan Paul, 1968.
21- Payne, G., "Mobility and Change in Modern Society", M, 1987.
22- Popenoe, D., "Sociology", New Jersey, Prentice-Hall,INC.,Englewood cliffs, 1977.
23- Pritehard, M.J., "Medieine and Behavioural sciences", London, 1986.
24- Robinson, R.V., "Research in social stratification and Mobility", Lonond, Jai press, INC., Volume 6. 1987.
25- Rogers, E.M., "Social change in rural society", New York, Applentan- century-crofts, INC., 1960.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: مفهوم التغير الاجتماعى - التغير الثقافى. - التطور الاجتماعى. - التقدم الاجتماعى. - التقدم الاجتماعى. - التنيمة الاجتماعية. - التغير الاجتماعى.	٣-١٢
الفصل الثانى: نظريات التغير الاجتماعى: - نظرية ابن خلدون. - نظرية فيكو. - نظرية فولتير. - نظرية كوندرسيه. - نظرية أوجست كونت. - نظرية كارل ماركس. - نظرية هربرت سبنر. - نظرية هوبهاوس. - نظرية أوجبرن.	١٣-٣٠
الفصل الثالث: التغير الاجتماعى: - أنواع التغير الاجتماعى. * التغير الطبيعى التلقائى. * التقدم الارتقائى المقصود. * التغير عملية انتكاسية. * التغير محدود النطاق. * التغير فى البناء الاجتماعى.	٣١-٤٠

– عوامل التغير الاجتماعى: • العوامل الايكولوجية. • العوامل الايديولوجية. • العوامل الثقافية. • العوامل التكنولوجية. • الثورات والحروب. • الصراع الاجتماعى. – **عوائق التغير الاجتماعى:** • عزلة المجتمع. • عدم تجانس المجتمع. • المحافظة على القديم والخوف من التغيير. • خمول السكان وضعف قدرتهم الإنتاجية. • ركود حركة الاختراع وانعدام روح الابتكار.	
الفصل الرابع: التدرج الاجتماعى: – نظريات التدرج الاجتماعى. • النظرية الوظيفية. • تفسير ماركس للتدرج. • نظرية ماكس فيبر. – قياس التدرج الاجتماعى.	٤١–٥٤
الفصل الخامس: الحراك الاجتماعى: – المقصود الحراك الاجتماعى. – أنواع الحراك الاجتماعى. • الحراك الافقى. • الحراك الرأسى. • الحراك بين الإجيال.	٥٥–٦٨

- الحراك الاجتماعى بين النظرية الماركسية الوظيفية. - الحراك والتغير الاجتماعة. - التعليم والحراك الاجتماعى. - المهنة والحراك الاجتماعى. - طرق الحراك الاجتماعى.	
الفصل السادس: التغير الاجتماعى والمناطق العشوائية: - بعض العناصرالمرتبطة بالعشوائيات: • المناطق المتخلفة. • مناطق الإسكان العشوائى. - المناطق العشوائية: • ما هية المناطق العشوائية. • عوامل تكوين المناطق العشوائية. • خصائص المناطق العشوائية. **أساليب مواجهة النمو العشوائى:** • الحلول العلاجية. • الحلول الوقائية.	٦٩-١٠٤
الفصل السابع: التغير الاجتماعى والانحراف: **أولاً: ما هية الانحراف ومظاهره وأنواعه.** • ما هية الانحراف. • مظاهر سلوك الانحراف. • أنواع الانحراف. **ثانياً: عوامل السلوك الانحرافى:** • العوامل الذاتية لتفسير السلوك الانحرافى. • العوامل الخارجية لتفسير السلوك الانحرافى.	١٠٥-١٣٤
المراجع. (عربى- انجليزى)	١٣٥-١٤٨